جام-ع-ة محمد خيـضـر بسكـــــرة
كلية الحقوق والعلوم السياسـة
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

السياسات الأوروبية تجاه الهجرة العربية بعد2011

-السياسات الفرنسية والألمانية نموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية.

إعداد الطالب :
جهرة عبد الحفيظ

إشراف الدكتور:
محمد فوزي نور الدين

اللجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
		رئيساً
د.فوزي نور الدين	أستاذ محاضرا	مشرفاً ومقرراً
		مناقشاً

السنة الجامعية: 2016-2017

الشكر و التقدير

الشكر لك ربي، موصولا إلى يوم الدين..

إلى الأستاذ المشرف:د. محمد فوزي نور الدين حفظه الله، لصبره ومجهوده.

إلى رئيس قسم العلوم السياسية:د. عاشور عبد الكريم ونائبه د. باري عبد اللطيف

تحية خاصة لكافة أساتذتي وأستاذاتي بقسم العلوم السياسية.

إلى زميلتي ع.شهرة لجهدها المبذول في إخراج هذا العمل ،..

إلى كل زملائي وزميلاتي دون استثناء.

إلى كل الأسرة البيداغوجية والبيروقراطية في كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محـمد خيضر- بسكرة -

إلى أشقائي حفظهم الله..

إلى كل من شجعني لمواصلة مسيرتي التعليمية والبحثية :

أصدقائي فاروق ذيابي ، حسين سنينة، العيد أمحمـد،محمـد هاني

الإهداء

الحمد لله.. له الحمد حتى يرضى..

إلى مَنْ سَهر، لأنام ملء جفوني ،وتغرَّب لأستقر، وجاع لأشبع..أبِي، شفاه الله وأطال عمره.
إلى من تجرّدَتْ من كل نفيس لنلبس، وندرس، ونسعد.. أمي، أطال الله عمرها، ..... ورزقهما الله بِري.

إلى نبع المودة والطاعة،...سعيدة، زوجتي.

إلى أشقائي وشقيقتيَّ
إلى ابني وبناتي.. إلى بنيتي فاطمة.

إلى كل من عرفني أو سمع عني، إلى من عرفتهم عبر السنين، مباشرة أو عبر الرسالة أومن وراء الحروف.
الى أصدقاء التواصل، أدام الله تواصلنا في الخير والفائدة..

عبد الحفيظ جهرة .

خطة الدراسة

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	**8**
المبحث الأول:ماهية الهجرة	**9**
المطلب الأول : تعريف الهجرة و أشكالها	**10**
المطلب الثاني : أبعاد الهجرة	**19**
المبحث الثاني:المداخل المفسرة لظاهرة الهجرة.	**23**
المطلب الأول: المدخل السياسي و الاقتصادي	**24**
المطلب الثاني:المدخل الاجتماعي و الثقافي	**28**
الفصل الثاني: طبيعة السياسات الأوروبية في مجال الهجرة العربية بعد 2011	**34**
المبحث الأول: دوافع الهجرة العربية إلى أوروبا بعد 2011	**35**
المطلب الأول:التحولات الجديدة في المنطقة العربية بعد 2011	**36**
المطلب الثاني: أسباب الهجرة إلى الدول الأوروبية بعد 2011	**44**
المبحث الثاني: السياسات الأوروبية الجديدة تجاه الهجرة العربية بعد 2011	**49**
المطلب الأول: خلفيات السياسات الأوروبية تجاه الهجرة العربية بعد2011	**50**
المطلب الثاني: مظاهر السياسات الأوروبية تجاه الهجرة العربية بعد2011	**54**
المطلب الثالث: تشريعات وآليات الاتحاد الأوربي في مكافحة الهجرة بعد2011	**58**
الفصل الثالث:طبيعة السياسات الفرنسية والألمانية تجاه الهجرة العربية بعد2011	**70**
المبحث الأول:طبيعة السياسة الفرنسية تجاه الهجرة العربية بعد 2011	**71**
المطلب الأول:خلفيات تغير السياسة الفرنسية تجاه الهجرة العربية بعد 2011	**72**
المطلب الثاني :مظاهر تغير السياسة الفرنسية في مجال الهجرة بعد2011	**78**
المطلب الثالث: تقييم السياسة الفرنسية تجاه الهجرة العربية بعد 2011	**83**
المبحث الثاني:طبيعة السياسة الألمانية تجاه الهجرة العربية بعد 2011	**85**
المطلب الأول:خلفيات تغير السياسة الألمانية تجاه الهجرة العربية بعد2011	**86**
المطلب الثاني:مظاهر تغير السياسة الألمانية تجاه الهجرة العربية بعد 2011	**88**

المطلب الثالث: تقييم السياسة الألمانية تجاه الهجرة العربية بعد 2011	**94**
الخاتمة	**98**
الملاحق	**101**
قائمة المراجع	**115**

مقدمة

الهجرة ظاهرة معقدة موغلة في القدم أخذت طابعا دوليا في عبورها للحدود وتأثيرها على مسار العلاقات بين الدول، دول المنشأ ودول المقصد وفي تشابك للعلاقات وتداخل للمصالح زادت الهوة بين شمال متقدم تحظى دوله بالرفاه و الرقي و جنوب قابع في التاريخ تقع أكثر دوله في الجنوب . " إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".

شهد القرن العشرين حركه مكثفة للأشخاص خاصة فترة الحربين العالميتين وما بعد الحرب العالمية الثانية إما بدوافع مباشرة للحرب وهذا ما اصطلح عليه فيما بعد ب"اللجوء" أو بدوافع غير مباشرة غذتها العوامل الاقتصادية وإصلاح ما دمرته الحرب ومشاريع البناء(مشروع مارشال..) إضافة إلى أن أوروبا كانت هي مركز الأحداث ، فقد عايشت أيضا الهجرة إلى العالم الجديد فيما قبل. وكذا ال تنقل بين الدول الأوروبية كفرنسا ايطاليا بلجيكا... في القرن التاسع عشر ، واستمر هذا النشاط بكثافات مختلفة وفي اتجاهات مختلفة أيضا، حددتها تحولات الجذب والطرد حتى بداية السبعينيات من القرن الماضي.

منذ بداية القرن 21 صارت الهجرة موضوعا حاضرا في العلاقات الدولية ، حتى وان غاب في نقاشات مجموعتي الدول الأكثر تقدما G8 و G20 ضمن نقاشاتها كقضية شرعية كبرى ذات طابع عالمي ، رغم أن الهجرات تثير أكثر فأكثر نشاطات ذات طابع دولي منذ بداية الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في إطار إعادة المهاجرين غير الشرعيين لبلدانهم الأصلية، وتناقش عادة بين دولة وأخرى وقد تتعدى إلى قمم ذات صفة إقليمية (خاصة في إطار أوروبي كالعقد الأوربي للهجرة واللجوء . 2008 وعالميا كالحوارات السنوية الدولية "الهجرة والتنمية" تحت رعاية الأمم المتحدة)،منظمات دولية أممية و منظمات غير حكومية.

لم تحض مسألة الهجرة بمكانة مهمة في القضايا الدولية رغم أنها في مركز التحديات الكبرى: يعتبر التنقل عنصرا أساسيا للازدهار و التنمية البشرية من جهة, و من جهة أخرى , يعاني من كبت , و اشتباه, ويجَرم باسم الحتمية الأمنية.

استقبال اللاجئين وأزمة المهاجرين الحالية في أوربا لفتت نظر وسائل الإعلام ، الخبراء ،وجمعيات المثقفين والسياسيين،الذين انقسموا حول الحلول المأمولة لمواجهة هذه الأزمة الفريدة ، في هذا الصدد تأثيرات النزاع السوري والأزمة التي تمر بها بعض الدول على أبواب أوروبا- منشئة طالبي اللجوء في كامل حوض المتوسط- برزت هذه الظاهرة عالميا، وهيكليا منذ عدة سنوات ومازالت مستمرة، وحاول السياسيون وقف تدفقات الهجرة لأن سكان العالم اليوم دخلوا في عصر جديد .هو عصر التنقل لفئات جديدة من المهاجرين – نساء , قصر, مهجَرين ...

يختبر المهاجرون الجدد إمكانيات الدول في مراقبة حدودها في عالم كثير الحركة, و يختبرون أيضا المواطنة التي اقترنت دوما بسيادة الدولة – الأمة. المهاجرون اليوم يختلفون في صورتهم النمطية المعتادة, رغم إصرار الرأي العام المحلي على عدم اختلافهم, و تأكيد الهوة بين واقع الهجرة الحديثة, و المعرفة المكتسبة عن الهجرات منذ أربعين سنة من جهة, و السياسات المعتمدة للتحكم في هذه الظاهرة من جهة أخرى.

ينظر إلى تدفقات اللاجئين السوريين من زاوية تاريخية في السياق الحالي لأزمة التضامن لسياسات الدول المستقبلة , في نقاش حول الهجرة في مستواه العالمي الذي يحاول تحويل التنقل إلى أداة و ليس إلى عدو.

1-أهمية الدراسة:

لكل دراسة جانبين من الأهمية علمية وعملية:

1/**الأهمية العلمية**:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها إطار لفهم حيثيات التشريعات الأوربية الموحدة وكذا السياسات القطرية في أوروبا تجاه ظاهرة الهجرة خاصة منها المستجدة مع بداية الثورات العربية وما أفرزته هذه الثورات من تداعيات على هذه الدول في كل المجالات.

2/**الأهمية العملية** :

تتمثل في الوقوف على السياسات الأوربية حول الهجرة ومدى فعالية مواجهتها على حدود الاتحاد الأوربي وكيف تم تطبيقها في دوله لمواجهة دمج المهاجرين واللاجئين القادمين من دول الربيع العربي.

2-أهداف الدراسة

-عرض السياسات الأوربية في مجال الهجرة وتتبع نقاط تحولها مع التركيز على تأثير التحولات في المنطقة العربية بعد الحراك العربي.

-الوقوف على اختلاف السياسات الأوربية ومنطلقاتها في مجال الهجرة .

-تبيان أوجه الإختلاف واوجه التشابه بين السياسات الفرنسيه والسياسات الألمانية في مجال اللجوء في ظل أحداث الربيع العربي.

3-أسباب اختيار الموضوع:

1-أسباب موضوعية:

إسهامات الباحثين قليله في مجال الظواهر العابرة للحدود كالهجرة بالمقارنة مع مواضيع أخرى لما في هذه الظاهرة من تعقيد وتشابك لارتباطها بظواهر أخرى وانعكاسات على الأفراد والحكومات في آن واحد. إن الإفرازات التي تخلفها الأحداث العربية بعد 2011 والتحولات الناتجة عنها إقليميا ودوليا وفي المقابل ما يحدث من تسارع للأحداث وتحولات في اوروبا يجعل من الهجرة موضوعا جديرا بالدراسة برصد المتغيرات وتفاعلها ومحاولة تفسيرها ضمن مقاربات نظرية معينة ومنهجية علمية محددة.

2-أسباب ذاتية:

في إقليم أتأثر فيه بما يحدث ضمن حدود الدراسة مكانيا وزمنيا أردت إشباع حاجاتي في تقصي أسباب الهجرة كظاهرة معقدة متفرعة الأبعاد ومتعددة الأشكال في دول المنشأ وفي دول والوجهة ودول العبور على حد سواء، إضافة لما سبق ذكره يحدوني ميول ومسؤولية لإثراء المكتبة الوطنية والعربية وزيادة لبنه جديدة في صرح البحث العلمي .

4-إشكالية الدراسة:

من منطلق فرَضَ أشكالا من الحدود تحكمها قوانين و سياسات فاصلة بين شعوب تطمح لحياة أفضل من جهة(شعوب المنطقة العربية) و دول تحاول تنظيم هذه الهجرات والتصدي لإفرازاتها تقوم بترتيبات لقضايا الساعة كاللجوء من جهة أخرى. وضعت الدول الأوروبية موحدة أو في إطار فردي سياسات متعددة مُوَاكِبة لكل فترة و حسب ظروف كل دولة ومقتضيات كل مرحلة. جاءت الثورات العربية كعامل لعدم الاستقرار الدولي بموجات نزوح وهجرة قسريه هائلة عابرة للحدود، فشكلت أزمات على بوابات الاتحاد الأوروبي. كان لزاما على دوله التعامل مع هذه الظاهرة بصفتها أزمة دولية راهنة.

في هذا العرض المفصل الذي أشرح فيه ظاهرة الهجرة و أشكالها و السياسات الأوروبية اتجاهها ، بما فيها الهجرة غير الشرعية و اللجوء من مناطق الثورات العربية بعد 2011 حتى يومنا هذا،أطرح الإشكالية التالية:

ما هي التغيرات في السياسات الأوربية تجاه الهجرة العربية بعد2011 ؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما هي المداخل المفسرة لظاهرة الهجرة؟

2- ما هي مراحل تطور السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي؟

3- ما هي الاعتبارات الأساسية التي تتحكم في السياسات الأوروبية تجاه الهجرة العربية بعد2011؟

4- كيف واجهت كل من فرنسا وألمانيا تدفقات المهاجرين العرب بعد 2011؟

5- ما هي انعكاسات السياسات الأوربية للهجرة على المهاجرين العرب؟

6-الفرضيات:

1- يرتبط تغير السياسات الأوروبية تجاه المهاجرين العرب بالتحديات الأمنية الجديدة التي تفرضها ظاهرة الهجرة.

2- كلما كانت التشريعات الأوروبية في مجال الهجرة أكثر ملائمة، أمكن تجنب الآثار السلبية لظاهرة الهجرة.

3- موجات المهاجرين على حدود الإتحاد الأوربي جعلت من السياسات الأوربية أكثر إنسانية لصالح اللاجئين السوريين.

4- تباين سياسات الهجرة بين فرنسا و ألمانيا يعكس تباين المصالح بين الدولتين.

7- الإطار الزمني والمكاني:

1-الزماني: تشمل الدراسة الفترة الممتدة بين بداية سنة 2011 وحتى يومنا هذا.وهي فترة بداية الحراك العربي واستمرار تفاعلاته في المنطقة وانتقال تأثيره على المنطقة الأوربية.

2-المكاني:حدود دول المنطقة العربية سواء كانت ضمن دول الربيع العربي أو كمناطق تأثير في عبور المهاجرين واللاجئين العرب ومنطقة المتوسط و دول الاتحاد الأوروبي.

8-الدراسات السابقة:

1- السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير للباحثة خديجة بتقة، وركزت فيها على الهجرة غير لشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي الأمنية ومنه سأكون أكثر شمولا في دراستي لأنها تعالج موضوع الهجرة بأشكالها والسياسات الأوروبية المتبعة بما فيها السياسة الأمنية.

2- "اختبار شنغن سياسات الهجرة وتأثيراتها على الوحدة الأوربية"، مجلة السياسة الدولية ، للباحث أحمد طاهر. دراسة علمية وافية لاتفاقية الحركة بين دول الاتحاد الأوربي لكنها لم تشمل تفاعل هذه الاتفاقية بالاتفاقيات الأخرى المتعلقة باللجوء ك"دبلن" والقوانين التنظيمية الصادرة عنها.

3-"هجرة في المتوسط Migrations en Méditerranée"دراسة لمجموعة من الباحثينc.schmoll,h.thiollet,c.wihtol de wendeدراسة جيوستراتيجية لظاهرة الهجرة في البحر المتوسط وهي مميزه من حيث الموضوع وفي إطاره الجغرافي ولكنها لم تغطي الحدود الزمنية للدراسة(تم الطبع في أكتوبر 2015).

في دراستي هذه سأتناول كل ما يتعلق بظاهرة الهجرة على العموم والمنطقة العربية على الخصوص وما سببته المستجدات من موجات لجوء خلقت أزمات على حدود الدول الأوربية جعلت من مؤسسات اتخاذ القرار والمؤسسات التشريعية في دول الاتحاد وفي مؤسساته المسؤولة على إيجاد سبل لحل المشاكل في حدود الوقت المتاح، حركتها المصلحة من جهة وحماية الإنسان من جهة أخرى وفي هذه المرحلة بالذات برزت مشكلة اللجوء كعقبة كبيرة.

9-المقاربة المنهجية:

- المنهج الوصفي الذي أريد من خلاله وصف ظاهرة الهجرة وصفا دقيقا أقدم فيه بيانات وإحصاءات نستطيع من خلالها فهم ظاهرة الهجرة وتحليل السياسات الأوربية للهجرة واللجوء.

-المنهج المقارن لإبراز التشابه والاختلاف في سياسات الهجرة الأوربية على العموم والسياسات الفرنسية والألمانية على الخصوص.

- منهج دراسة الحالة دراستي للسياستين الفرنسية والألمانية في مجال الهجرة تجعل هذا المنهج ذو فعالية كبيرة لأننا بصدد دراسة حالتين.

9-تقسيم الموضوع:

قسمت الموضوع ضمن محددات الدراسة الزمنية والمكانية فكانت كالآتي:إلى ثلاثة فصول حسب مقتضيات البحث والمنهجية العلميين .

الفصل الأول كمدخل نظري ومفاهيمي للدراسة ويحوي مبحثين اولهما يتناول ماهية الهجرة تعريفات والمصطلحات المشابهة لها واشكالها وابعادهاوفي المبحث الثاني تناولت الجانب النظري للهجرة فتناولت المداخل النظريه المفسره لهذه الظاهرة .

الفصل الثاني: بعنوان السياسات الأوروبية تجاه الهجرة العربية بعد2011 وقسمته الى مبحثين تناولت في الأول التحولات في المنطقة العربية وأسباب الهجرة إلى الدول الأوربية وفي المبحث الثاني عرضت فيه السياسات الاوربية الجديدة بعد موجات الهجرة التي سببها الحراك العربي وتناولت على الخصوص الخلفيات والمظاهر.

أما الفصل الثالث فقسمته لمبحثين الأول عرضت فيه السياسات الفرنسية للهجرة في الاطار الزم ني للدراسة ، بمطلبين للخلفيات و المظاهر و ثالث تقييمي للسياسات الفرنسية للهجرة ،أما الثاني عرضت فيه السياسات الألمانية للهجرة ، بمطلبين للخلفيات و المظاهر و ثالث تقييمي للسياسات الألمانية للهجرة.

الخاتمه وفيها خلاصة شاملة للدراسة .

10-الصعوبات التي واجهت الدراسة:

-قلة المراجع المختصة باللغة العربية ،لجدة الموضوع في متغير الزمن، واستمرار الظاهرة في التطور، وبقوة مما جعل تتبع متغيراتها وتفاعلاتها يحمل من اللحظية والديناميكية ما يصعب حصره.

الفصل الأول:

الإطار ألمفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي والنظري للدراسة

إن ما تحمله ظاهرة الهجرة من تعقيد وتشابك وارتباطها بظواهر أخرى جعل مفهومها يحمل من الضبابية والشمول ما يستحيل ضبطه والوصول إلى إجماع عليه، فاختلاف معايير الباحثين ومنه تبني الدول لمفاهيم مختلفة تحكمها تقاليدها وأعرافها وتشريعاتها. في هذا الفصل الافتتاحي من الضرورة بمكان القيام بفحص مصطلح الهجرة ومحاولة رفع اللبس على معانيه، إضافة إلى إيجاد الفروق أو مدى التشابه بمصطلحات أخرى.

سأقوم في المبحث الثاني من هذا الفصل بالتأسيس النظري لظاهرة الهجرة من حيث تأثيراتها على الفرد التي تدفعه في صيغتها العامة ، للقيام بهذا الفعل وإيجاد انساق له يمكن تعميمها والتنبؤ بمآلاتها.

المبحث الأول: ماهيـــــــــــــــــــة الهجرة

تحديد المصطلحات وتبيان المتشابه منها ، يزيل الغموض لما لظاهرة الهجرة من تداخلات وتشابكات في أشكالها ، وما نشأ من ترجمة الألفاظ من لغة إلى أخرى من اختلافات ومن تأثير ، قد يحجب المعاني الحقيقية والمراد إطلاقها على المعنى، يدفعني لإجلاء المعنى وإبراز التشابه والاختلاف.

المطلب الأول: تعريف الهجرة والمفاهيم المشابهة لها:

أولا: تعريف الهجرة

1- الهجرة لغة :

-الهجرة اسم من هجر يهجر هجرانا، ذهب بن منظور إلى أن هجر تعني الخروج من أرض إلى أرض.

الهِجْرَةُ بكسر الهاء: الخروجُ من أَرضٍ إلى أُخرى[1]

جاء في معجم المعاني تعريفات مختلفة لغة أبرزها :

-الهِجْرَةُ: انتقال الأَفراد من مكان إلى آخرَ سعيًا وراءَ الرزق[2]

في اللغة الإنجليزية لفظ immigrant يطلق على الشخص الذي ينتقل إلى بلد آخر بقصد الإقامة الدائمة ، و لفظ migrant يطلق على الشخص الذي يقصد بلدا آخرا غير بلده بقصد الإقامة الدورية أو الموسمية أو بقصد العم ل ،و في مصادر أخرى يعني لفظ migration جميع حركات التنقل التي تحدث داخل حدود دولة معينة بينما إذا تعدت الهجرة حدود الدولة أطلق عليها émigration للهجرة الصادرة أو الخارجية من الدولة ، أما الهجرة الوافدة من الخارج فيطلق عليها immigration.[3]

تختلف المصطلحات التي يوصف بها المهاجر من منطقة إلى أخرى ضمن عادات وتقاليد الشعوب وما تعارفت عليه عبر السنين والحقب.

إذن يعتبر المهاجر المغادر émigrant والمهاجر الوافد immigrant فدول العالم الجديد حديثة الهجرة والسكان كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا.. يعرفون المهاجر بهذه الطريقة أما في أور وبا فيستعمل غالبا مصطلح أجنبي " étranger " بمعنى غير المواطن الأصلي.[4]

[1] صلاح الدين عمر باشا، **المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية**، دمشق: المطبعة الجديدة ،1965،ص:203

[2] معجم المعاني , متحصل عليه بتاريخ 1 فيفري 2017 , على الساعة 13:22 , من الرابط الآتي:

http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/

[3] طارق فتح خضر , "قرارات إبعاد الأجانب و الرقابة القضائية عليه", مجلة بحوث الشرطة , القاهرة :2003, ص15,

[4] Catherine Wihtol de Wenden ,l'immigrtion, paris: eyrolles,2017,p :29

2-الهجرة اصطلاحا:

1-تعريف اليونسكو للهجرة

تعتبر المنظمة الدولية للثقافة والتعليم أن مصطلح مهاجر ، يشمل كل شخص يعيش مؤقتا في بلد لم يزدد فيه وحقق فيه علاقات اجتماعية، في وقت تعتبر فيه بعض الدول أشخاصا ازدادوا على أراضيها مهاجرين[1].

في هذا التعريف لمنظمة الثقافة والتعليم ندرك أن تحقيق المهاجر لعلاقات اجتماعي ة في بيئة غير بيئته أمر أساسي بشرط عدم ازدياده فيه.. و يشير أيضا إلى أن القوانين الوطنية تختلف من قطر لآخر فبعض الدول تعتبر من ازدادوا على أراضيها إذا لم تتوفر فيهم شروط أخرى ليسوا مواطنين كاملي الحقوق.

إن الهجرة على غرار العمليات الأخرى على المستوى الدولي، لا تنحصر في علاقة ضيقة بين وحدتين سياسيتين صغيرتين معزولتين (الدول) ، بقدر ما هي عملية تتم داخل نظام دولي ، وهو في حد ذاته ناتج عن التحولات العالمية ، والدول بدورها كفاعل في هذه المنظومة فهي تقوم بدور مهم يحد أكثر فأكثر من فاعلية سياسيات الدول ، في تنظيم مسارات الهجرة وتأثيرها على المجتمعات المحلية في الدول المتقدمة[2].

نستشف من هذا التعريف أن الهجرة تجاوزت توصيفها التقليدي الضيق، بحكم ازدياد كثرة الوحدات السياسية، ونشوء علاقات وتفاعلات فرضتها التحولات الدولية الجديدة، في تشابك للمصالح ، وتآكل لسيادة الدولة الأمة ، فبرزت أنساق من التأثير والتأثر في بيئة دولية مفتوحة ،لا حركة فيها للإنسان إلا بمقتضى القوانين أو القوة.

لمصطلح الهجرة تشابه بمصطلحات أخرى نورد بعضها فيما يخدم موضوع الدراسة مع البحث عن الفروق أو أوجه التشابه أو العلاقة فيما بينها.

---

[1] .....، "تعريف الهجرة،الصفحة الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "، متحصل عليه بتاريخ 20.02.2017 على الساعة 15:56.على الرابط الآتي
http://www.unesco.org/new/fr/social-and-human-sciences/themes/international-migration/glossary/migrant

[2] مصطفى بخوش، "التحول في مفاهيم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط واقع وآفاق "، ملتقى بجامعة قسنطينة، بتاريخ29-30افريل2008،ص،ص:9،8. اطلع عليه بتاريخ:09 ماي 2017عاى الساعة 15:30

ثانيا : المفاهيم المشابهة لمفهوم الهجرة

1- مفهوم النزوح:

يعرَف النازحون : بأنهم الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص ، الذين أجبروا على هجر ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة فج أة أو على غير انتظار ، بسبب صراع مسلح أو نزاع داخلي أو انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان ، وهم لم يعبروا حدود أية دولة معترف بها دولياً[1].

يشير هذا التعريف إلى أن عبور الحدود الدولية شرط في اعتبار الهجرة دولية وليست داخلية، إذن النازح لا يعتبر مهاجرا عابرا للحدود القومية ، رغم كل ما يتوفر له من شروط أخرى.

2-تهريب البشر:

تهريب البشر في الاصطلاح: « تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له، أو لاَ يُعَدُ من المقيمين الدائمين فيها ، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى».

تعرّف الفقرة (أ) من المادة 3 من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص ، الاتجار بالأشخاص بأنه تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تحويلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم ، عن طريق التهديد باستعمال القوة أو بأي شكل آخر من أشكاله أو الإكراه، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع، أو إساءة استعمال السلطة أو وضعية الضعف، أو إعطاء أو تلقي مدفوعات أو استحقاقات للحصول على موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر، لغرض الاستغلال . ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال بغاء الغير أو غيره من أشكال الاستغلال الجنسي أو العمل أو الخدمات القسرية أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو إزالة الأعضاء.[2]

هنا ندخل في جرم مزدوج فالمهاجر الذي يريد الانتقال إلى دولة أخرى بطريقة غير شرعية باختراق الحدود ، دون حق قانوني أجرَمَ ، والذي سعى لمساعدته أجرم أيضا ، لأنه يعلم انه ليس من حق المُهَرَّب الدخول إلى تلك الدولة المتوجه إليها ، وهذا م ا لاحظناه في السنوات الأخيرة عبر المتوسط ، في قوارب للموت المحتم (الحراقة) .

[1] ....، "خمسُ سنوات من الانتهاكات و الإفلات من العقاب، التقرير السنوي لضحايا حقوق الإنسان سنة"2015" حالة حقوق الإنسان في ليبيا .

[2] United nations office on drugs and crime, what is human trafficking ? consulté le 14/03/2014 , disponible sur : https://www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking/what-is-human-trafficking.html

تقوم بالتهريب البشري عصابات تبحث عن الأرباح الطائلة ، مستغلة الأزمات الاقتصادية والحروب و الكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة وبعض الدول النامية ، حيث أن عمليات تهريب المهاجرين و راغبي السفر بالطرق غير الشرعية أصبحت تشكل نوعا جديدا من أنواع الجريمة المنظمة ، التي اكتست أهمية خاصة في الآونة الأخيرة ، حيث انتهزت مافيا "التسفير" الفرصة لممارسة الاتجار بالبشر. فحسب تقارير الأمم المتحدة تحاول المنظمات الإجرامية تهريب مليون شخص في العام الواحد بإجمالي أرباح يصل 4 مليار دولار سنويا [1].

3-مفهوم اللجوء:

عرَّف معهد القانون الدولي اللجوء السياسي بأنه الحماية التي تمنحها دولة فوق أراضيها، أو فوق أي مكان تابع لسلطتها، لفرد طلب منها هذه الحماية فحق اللجوء حماية قانونية تمنحها الدولة لشخص أجنبي في مواجهة أعمال دولة أخرى ، وهو ما يعني وروده على خلاف الأصل العام في العلاقة بين الدولة ومواطنيها ؛ ولهذا فإنه لا يمنح إلا لضرورة تقتضي ويتحدد نطاقه بمداها، ويبدو من خلال متابعة التطور التاريخي لهذه المفهوم إنه مفهوم قديم قد تعرفت علية البشرية منذ تاريخ بعيد إلا إنه شهد تطوراً وانتشار كبير وأصبح من أهم الظواهر المعاصرة مما حدي بالقانونيين والاتفاقيات تناوله ومحاولة ضبطه ، حيث تمثل الجوانب السياسية من أكثر الجوانب التي تحتاج إلي تقنين فقد جاءت في بنود اتفاقية عام 1951 م التي تبنتها الدول المستقلة في ذلك الوقت و المتعلقة بوضع اللاجئين تعريف اللاجئ بأنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأى سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف، أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد و يعد الجانب السياسي أحد أبعاد مفهوم اللجوء و وصف اللاجئ على الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة بلدهم الأصلي بسبب الخوف من الاضطهاد ... أو الآراء السياسية.

غاب في التعريف السابق الأشخاص الذين غادروا بلدانهم هلعا و خوفا ، ولم يتضمن الأشخاص الذين يفرون من أوطانهم بسبب الخوف على حياتهم نتيجة نشوب نزاعات داخلية ، أو بسب عدوان خارجي، أو احتلال،....فقد أضافت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لشؤون اللاجئين لعام 1969 ، إن لفظ (لاجئ) ينطبق كذلك على كل شخص، يجد نفسه مضطرا، بسبب عدوان أو احتلال خارجي، أو سيطرة أجنبية، أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من البلد الأصل أو في أراضيه كلها، أو البلد الذي يحمل

[1] عبد الله سعود السراني، **العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم** ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2010 ،ص :10 .

جنسيته، إلى أن يترك محل إقامته العادية ليبحث عن ملاذ له في مكان أخر خارج بلده الأصلي أو البلد الذي يحمل جنسيته[1].

بحسب الاتفاقية الإفريقية يوجد عدد كبير من المهاجرين غير القانونيين، يمكنهم الاتصاف بلفظ "لاجئ" ففي السنوات الأخيرة ، وبسبب الأحداث الجارية في دول الربيع العربي وموجات الهروب من الموت والتنكيل، يعتبر هذا الفعل إذا ما جُرّد من بعده الإنساني هجرة غير شرعية.

لقد درج العمل الدولي المختص في مجال اللاجئين على وضع شروط يجب أن تتوفر في الأشخاص ، حتى تمكنهم من التمتع بحق طلب اللجوء في دولة أخرى غير موطنهم الأصلي [2] . وهذا استنادا للتعاريف السابقة التي ضَبطَتْها معاهدة جنيف 1951المادة (1/ف2) المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكول 1967 الملحق بها والذي يحرر اللاجئ من القيود الجغرافية والزمنية[3]

4-الفرق بين الهجرة الشرعية و الهجرة غير الشرعية:

أما ما يميز الهجرة الشرعية عن الهجرة غير الشرعية الجانب القانوني و كذا التنظيمي أثناء عبور الحدود و أثناء الاستقرار .إذ أن المهاجر بطريقة قانونية حسب ما عرفته اتفاقية (1القسم 2) حماية حقوق العمال المهاجرين الأجانب و أفراد عائلاتهم في المادة هو ":كل شخص يعمل لحسابه أو لحساب غيره في دولة غير دولته و لمدة معتبرة ".[4]

و يكون مرتبطا بعقد عمل، و يكون دخوله البلاد و إقامته فيها بصورة مشروعة على العكس من ذلك فإن المهاجر السري لا يكون حاملا للوثائق القانونية التي تسمح له بدخول الإقليم الأجنبي و الإقامة فيه، كنتيجة لذلك فلا يكون مرتبطا بعقد عمل رسمي في الدولة المستقبلة، و هو التصنيف الذي اعتمده المكتب الدولي للعمل المرتكز على معايير ثلاثة لتحديد من هو المهاجر غير القانوني و هي : الدخول المخالف للقانون (أو ما يعرف بالحرقة، الإقامة غير القانونية أي بدون وثائق ، و أخيرا العمل المخالف للقانون).

[1] المادة الأولى, "اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لحماية اللاجئين لعام 1969"، انظر الملحق رقم:1

[2] أحمد الرشيدي، **حقوق الإنسان "دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق**، ط2،القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2005،ص،366.

[3] **La Convention de 1951 relative au statut des réfugiés** ,consulté le 04 mars 2017 .Disponible sur : http://www.unhcr.org/fr/convention-1951-relative-statut-refugies.html :انظر الملحق رقم 2

[4] **Convention internationale sur la protection des droits tous les travailleurs migrants et des membres de leur familles du 18decembre 1990**. Résolution de l'assemblée générale nº 45/158.. Consulté le 10 mars 2017. Disponible sur: http://www.ohchr.org/FR/ProfessionalInterest/Pages/CMW.aspx

5-الفرق بين المهاجر واللاجئ:

يعتبر هذا الفارق مهماً بالنسبة للحكومات الفردية ، إذ أن الدول تتعامل مع المهاجرين بموجب قوانينها وإجراءاتها الخاصة بالهجرة، ومع اللاجئين بموجب قواعد حماية اللاجئين واللجوء المحدّدة في التشريعات الوطنية والقانون الدولي على حد سواء. وتتحمل الدول مسؤوليات محددة تجاه أي شخص يطلب اللجوء على أراضيها أو على حدودها. وتساعد المفوضية الدول على التعامل مع مسؤولياتها في حماية طالبي اللجوء واللاجئين.[1]

6-الفرق بين المهاجر والأجنبي:

تعتبر وكالة الأمم المتحد للسكان المهاجر الدولي شخص ولد في بلد ويعيش في بلد آخر غير الذي ولد فيه لمدة تساوي أو تزيد عن سنة(لتجنب الخلط بين المسافر بغرض السياحة والمتربص والطالب لمدة قصيرة والعامل الفصلي) ومنه المهاجر هو الشخص الذي انتقل جغرافيا من دولة إلى أخرى.

اختلفت معايير اعتبار الأجنبي وغير المواطن في مصطلح الحق في الجنسية في دولة الاستقبال:في دول يعتبر المولود أو الحاصل على الجنسية مواطنا بحق الأرض أو حق الدم باكتساب الجنسية من الأصول. [2]

7-الفرق بين اللاجئ وطالب اللجوء:

باعتبار اللاجئ هو ما حددت شروطه اتفاقية جنيف 1951 ، بتعرض الشخص نفسه أو خوفه من التعرض في بلده للاضطهاد.. أما المرشح للجوء ينعت بطالب اللجوء وفي حالة حصوله على الحماية في بلد الاستقبال يصبح لاجئا. وبعض اللاجئين يعتبرون نازحين في بلدانهم كونهم محميين من طرف المنظمات الدولية.[3]

لا يعتبر النازحون لظروف بيئية أو كوارث طبيعة لاجئين ، لأنهم ينتقلون في جماعات ولا يتعرضون لاضطهاد فردي.

---

[1] "....، لاجئ" أم "مهاجر" – أيهما الأصح؟ وجهة نظر المفوضية"، وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين, اطلع عليه بتاريخ 03.03.2017 على الساعة 17:20 على الرابط :
http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/7/55e57e0f6.html

[2] Op.cit, Catherine Wihtol de Wenden,p30

[3] نفس المرجع ، ص، ص:30،31.

ثالثا: أشكال الهجرة

تعتبر الهجرة غير الشرعية جزء من الهجرة الدولية عموما ، و بحسب اختلاف المعيار تعتمد أنواع الهجرة ، فبمعيار المكان تنقسم الهجرة إلى داخلية و دولية، و بمعيار العدد تنقسم إلى فردية و جماعية، أما من حيث الدافع فنتقسم إلى هجرة إرادية و قسرية ، و بمعيار الزمن هناك الهجرة الموسمية و الهجرة الدائمة.

استنادا إلى الفقه و القانون، تنقسم الهجرة إلى هجرة شرعية (قانونية)، و هجرة غير شرعية ، فالهجرة غير الشرعية يتم فيها الانتقال فرديا أو في جماعات صغيرة ، و هي هجرة إرادية دائمة تستهدف الاستقرار في البلد المقصود ، و بتبني المعيار القانوني ، نأخذ شكلين من الهجرة ، إضافة إلى اللجوء كهجرة تحمل صفة الشكلين (الشرعي و غير الشرعي) :

1 - الهجرة الشرعية

2 - هجرة غير شرعية

3 - اللجوء

بما أنه تم تعريف الهجرة في شكلها الشرعي أو القانوني وعرفنا ما يشبهها من مصطلحات تعبر عن الانتقال، أُعرف الهجرة غير الشرعية فيما يلي:

1- الهـجرة غير الشرعية:

مصطلح "الهجرة غير القانونية " فهو مركب من لفظين "الهجرة " الذي تناولناه بإسهاب، و لفظ "غير القانونية " الذي يعني مخالفة القوانين المعمـ ول بها في تنظيم دخول الأجانب، ومنه يمكـ ن القول أن الهجرة غير القانونية هي كل حـ ركة للفرد أو الجماعة العابـ رة للحدود خارج ما يسمح به القانـ ون، التي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج تطوراتها بعد توسع سياسات غلق الحدود في أوروبا في سنوات السبعينات .ف " هذا المصطلح مع عدة تسميات منها الهجـ رة غير الشرعية "مع أن لها نفس الدلالة مع مصطلح "الهجرة غير القانونية "و "الهجـ رة السرية " ، التي تستعمل لكون هذا النـ وع مـن الهجرة يتم خلسة عـ ن السلطات بالتالي عن القانون، إضافة إلى العديد مـ ن التسميات الأخرى المتداولة كـ ":الحرقة و في الفرنسية تستعمل كذلك عدة تسميات منها l'immigration clandestine ، كذلك l'immigration illégal و l'immigration irrégulière non contrôlée هي الأكثر استعمالا والتي يقابلها في العربية "الهجرة السرية " و "الهجرة المتوحشة." :l'immigration sauvage [1]

[1] Moulier Boutang Yann et autres . **Economie politique des migration clandestines de main-d'œuvre**, paris edition publisu,. sans année d'édition, p : 11 .

1/ تعريف المفوضية الأوروبية للهجرة غير الشرعية :

تعرف المفوضية الأور وبية الهجرة غير الشرعية بأنها "ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادةً بوثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد". [1]

2/تعريف القانون الجزائري للهجرة غير الشرعية

اختلفت تعريفات الهجرة لتعقد الظاهرة وتشعبها، فعرفتها المنظمات والدول والأشخاص كل حسب تصوره وهذا ما ذهب المشرع الجزائري في تعريفه لها:

يعرف القانون الجزائري الهجرة غير الشرعية كما جاء في الأمر رقم 66211 المؤرخ في 21 جويلية 1966 بأنها ، (دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل[2].

يعتبر القانون الجزائري كل فرد أو جماعة اجتازت الحدود الوطنية دون علم السلطات جريمة يعاقب عليها القانون سواء كان الدخول بنية الاستقرار أو بنية العمل لما يشكل ذلك من خطورة على الأمن العام أو التأثير في سوق العمل، والظاهر من القانون أن النية تؤكد ذلك الجرم في كون الفعل سرا أو بوثائق مزورة.

ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست حديثة العهد، بل هي ظاهرة بدأت منذ ستينيات القرن الماضي، وتقدر منظمة العمل الدولية معدل حجم الهجرة غير الشرعية بـ 10 -15 % من عدد المهاجرين في العالم، أما منظمة الهجرة الدولية فتقدر بأن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى 1,5 مليون فرد، وأعلنت المنظمة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس) التابعة للاتحاد الأوروبي أن نسبة المهاجرين

[1] .....، "وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصفحة الرئيسية ", اطلع عليه بتاريخ 15.03.2017 على الساعة 12:10 على الرابط:

http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html

[2] سني محمد الأمين،" مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي "، اطلع عليه بتاريخ:09 ماي 2017عاى الساعة19.18 على الرابط الآتي:

http://machahid24.com/etudes/10037.html

غير الشرعيين الوافدين إلى دول الاتحاد الأوروبي، زادت بنسبة 250% خلال الربع الأول من سنة2016 مقارنة بنفس الفترة من عام 2014[1].

3-اللجوء:

تعرف وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 1951 بوضوح من هو اللاجئ ، إنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوفٍ له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد أو لا يريد العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.[2]

أَعْتَبِرُ أن اللجوء شكل من أشكال الهجرة يقع بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية كونه انتقال قسري دون رغبة في ترك البلد الأصلي وحق الهجرة مكفول بالقوانين والأعراف الدولية، والدخول إلى بلد آخر دون وثائق أو تصريح قانوني يعتبر غير شرعي مع أن الجانب الإنساني يفرض استقبال اللاجئ.

يدخل عموما تحت ما يسمى الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية أو غير النظامية ما سبق من مصطلحات كجريمة تهريب البشر و(الحرقة).. بشرط اختراق الحدود دون وجه قانوني وهناك من يعتبر اللاجئ مهاجر غير قانوني إذا لم يراعى الجانب الإنساني في هذا التنقل القسري.

[1] محمد بن سليمان الطائي"،الهجرة غير الشرعية.. الدول العربية منبعا وأوربا مقصدا"،بتاريخ 13:05/03/19،2017على الرابط الآتي:

http://alwatan.com/details/126283

[2] وكالة الامم المتحدة للاجئين , "ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ؟" اطلع عليه بتاريخ 24.05.2017 على الساعة 10:40المتحصل عليه من الرابط :

http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html

المطلب الثاني: أبعاد الهجرة:

لفهم ظاهرة الهجرة وما تفرزه من مشاكل في كافة المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية..، يجب البحث في الأبعاد التي تؤثر في الأشخاص والجماعات فيتركوا أوطانهم بهدف الانتقال إلى أقطار أخرى يتمكنون فيها من تحسين أوضاعهم الاقتصادية التي تعود بدورها على أوضاعهم الحياتية و في كافة المجالات هذا في حالات الهجرة الطوعية أما عن الهجرة القسرية فعادة ما يطمح المهاجر في ابسط أسباب الاستقرار والأمان أو في حرية فكره أو ممارسة معتقده.

1 - البعد الاقتصادي

تولي الكثير من الدراسات في الأبعاد الاقتصادية للهجرة بكل أشكالها لمشكلة البطالة ترتبط البطالة عادة بانخفاض حاد وغير متوقع في دخل الفرد العاطل مما يجعل الفرد فقيرا سواء كان فقرا مطلقا بمعنى عدم قدرته في الحصول على ضروريات الحياة أو فقرا نسبيا بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه. وإذا ما طال أمد هذا الانخفاض الحاد في الدخل واست حكم فإنه يؤدي إلى البحث عن منافذ [1]. وتكون الهجرة بأشكالها أحد المنافذ في الحصول على عمل يبرر به فشله أو عدم قدرته في الحصول على عمل . تتأثر الهجرة الاقتصادية بعاملين هيكليين[2] :

-العامل الأول يتعلق بفوارق الأجور فيمكن أن تكون له آثار هامة على الهجرة بين البلدان.

- العامل الثاني متعلق بالحاجة لليد العاملة.. إن توليفة تفاوت مستويات الأجور والبطالة في بلدان مختلفة تخلق دافعا قويا للهجرة.

تأثير اليد العاملة في ضعف الاقتصاد المحلي بغياب اليد العاملة النشيطة أو الفنية وصرف الطاقات والجهود والخبرات لمصلحة واقتصاد دول المقصد ، فدول الجنوب دوما هي الخاسر الأكبر باستثناء بعض التحويلات المالية التي تدعم السياسات العامة لدول المنشأ بصورة غير مباشر ة وتساهم في دفع عجلة التنمية ولكن بصورة بطيئة، إلا أن هجرة العقول الغربية مع ما تجلبه من إمكانات صناعية وتقنية في نشاطات واستثمارات الشركات متعددة الجنسيات يكلف الدول النامية أموالا طائلة .

---

[1] فريجة لدمية، إستراتيجية الإتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة(الهجرة غير الشرعية أنموذجا)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسة مقارنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010, ص،67

[2] برايان وايت و آخرون،**قضايا في السياسة العالمية**، تر:مركز الخليج للأبحاث، دبي:مركز الخليج للأبحاث،2004

وصلت عائدات العمالة حسب تقرير البنك العالمي 401 مليار دولار في سنة 2012 ، مقابل 351 مليار سنة 2011 من التحويلات المالية والجنسيات الأكثر تحويلا لبلدانهم هم تباعا الهند ، الصين،المكسيك، الفلبين وأكثر الدول العربية استفادة من هذه التحويلات مصر ولبنان.[1]

استنزاف الاقتصاد المحلي بمغادرة اليد المؤهلة والأدمغة وهذا ما سماه Brain Drain نزيف العقول فقد يكون الدافع علميا..من خلال سعي الفرد لفرص تعليمية أو بحثية أفضل.[2]

2- االبعد الاجتماعي

يترتب على موجات الهجرة بكل أشكالها تأثير في التركيبة المتجانسة للمجتمع المتلقي وتحويله إلى مجتمع متعدد الثقافات .يتعين على هذه المجتمعات تطوير أساليب تجعلها تحافظ على هوياتها و موروثها الثقافي و الإ ثني مع سرعة دمج الوافدين بمنحهم حقوق متعددة فيعتبرون قيمة مضافة أو أن يتم عرقلة اندماجهم في مجتمعات ترفض التنوع الثقافي فيعيشون على هامش المجتمع المضيف يأخذ منهم ما يريده في علاقة منفعية محددة.

تم دمج المهاجرين في المجتمعات الغربية مثل استراليا كندا الولايات المتحدة الأمريكية وفيما بعد الدول الأوربية التي قامت باستيعاب التعدد الثقافي للوافدين وتسهيل الحصول على الجنسية ومساواتهم بالمواطنين لحد كبير وهنا نجد بعض الاستثناءات كبريطانيا مثلا وبعض الدول كألمانيا وبلجيكا وسويسرا التي مارست سياسات" العمال الضيوف" للعمال المهاجرين ومنحهم إقامات مؤقتة.

يثير المهاجرون هموما اجتماعية تحمل في طياتها تهديدا بتقويض شعبية وقوة دولة الأمة،التي تظل في الوقت الحالي الوحدة المسيطرة للتنظيم الاجتماعي عبر العالم،حيث تشكل كل دولة ظاهريا نظاما ثقافيا واجتماعيا ذاتي التكاثر ذا قاعدة إقليمية[3].

تحكم حركة الأشخاص بين حدود الدول قوانين وتشريعات تحد من انتقالهم في ظل سيادة هذه الدول على أراضيها رغم ما فرضته المتغيرات الدولية من تحولات في هذا المجال ."الهجرات جزء من النسيج

[1] Catherine wihtol de wenden,Atlas des migrations,paris :autrement,2016,p89

[2] مفيد زنون يونس، **اقتصاديات السكان**، عمان:الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2011 ،ص72.

[3] A. R. Zolberg, A. Suhrke, S. Aguayo : Escape from violence. **Conflict and the refugee crisis in the developing world,violence**,new york,Oxford university press, 1989,p :380 ,consulter le 20/03/2017, disponible sur :

http://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1991_num_41_5_394596

الاجتماعي للعلاقات الدولية مخولة لتغيير في حال بروز فواعل جديدة غير حكومية ذات صلات جديدة تتحدى أنظمة الدول القومية" [1].

في جدل محتدم لتأثير البعد الهوياتي على المهاجر من جهة والمجتمع المستقبل من جهة أخرى كان هذا دائما سبب خلاف بين الدارسين ومن حيث تركيبة المجتمع المضيف وكذا تفاعله بالأعراق و الإثنيات الأخرى فالمجتمعات الأوروبية في العموم ليست مجتمعات مهاجرين، "وفي حالة فرنسا، كانت هناك هجرة أبناء المستعمرات إلى المركز، وهذه الهجرات أجهزت بشكل كبير على أي نموذج عرقي "للفرنسي". ولكن بسبب تاريخ فرنسا القومي المتشدد في مسألة الهوية الوطنية، فإن الخطاب الرائج في مواجهة مسألة المهاجرين واللاجئين هو خطاب الاندماج لا خطاب التعددية الثقافية.[2]

بما أن المنطقة الخليجية بيئة جاذبة للهجرة وبحكم أن المجتمع الخليجي محافظ في الأصل ومنغلق على نفسه ،اتبعت دول الخليج سياسات قاسية في معاملاتها للعمالة الوافدة و الحقوق الممنوحة لها فيتعين على العمال الأجانب الحصول على إذن حكومي قبل القيام بأي عمل ولا يمكنهم تغيير العمل إلا بموافقة أخرى و يحظر عنهم تشكيل نقابات أو اجتماعات عامة و ليس لهم الحق في التملك أو تأسيس تجارات و بهذه الإجراءات استطاعت التقليل من الحد الأدنى للاستقرار و الآثار الاجتماعية الناجمة عن القوة العاملة المستورَدة ذات الحجم الهائل والثقافات الدخيلة.

3- االبعد االسياسي و الأمني

يؤثر المهاجرون في التفاعلات السياسية داخل الوطن المضيف فقد تعرقل عملا حكوميا معينا أو تبطله خدمة للوطن الأم أو أن تقوم بنشاط معاد لهاته الدولة و نتيجة لمثل هذه التصرفات يمكن أن تتوتر العلاقات بين دولتين رغم ما يحكمها من علاقات ودية في السابق (تضايقت الحكومة الأمريكية جراء أنشطة الأمريكيين من أصل ايرلندي في مساعدة منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي .[3]

تلعب الجاليات التي نشأت بفعل العمالة أو الأقليات الإثنية أو اللاجئين دورا سياسيا مستقلا في السياسة العالمية فاستمرارها في الانخراط السياسي في دولها الأصلية التي لا تخضع لقواعدها القانونية يشكل تحديا

[1] Pierre Hassner**, les relation international**, 2°edition,paris:la documentation française.p186.2012

[2] ايمن نبيل،"أوروبا واللاجئون.. هواجس الاندماج وإشكالات الهوية،" 2017/02/10،على الساعة 11.00 على الرابط :

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/14/

[3] برايان وايت و آخرون مرجع سابق، ص241

خطيرا لسيادة تلك الدول و تتحدى أحيانا قدرة الدولة المضيفة على ممارسة سياساتها العامة و قراراتها الخارجية .

تحافظ الجاليات على علاقاتها القوية ببلدانها الأصلية فاستقرارها في المجتمعات المضيفة يحدد مدى اندماجها فيها و كثيرا ما تؤثر الحالة الأمنية ومدى استقرار دول المنشأ في دول الوجهة و هذا ما يلمسه الباحث في سنوات العشرية السوداء بالجزائر التي بلغ صداها و تأثيرها المجتمع الفرنسي و الاستقرار الأمني هناك .

صار جليا تأثير الجاليات الإسلامية على استقرار الدول الأوروبية و منه صدرت سياسات و تشريعات جديدة تتماشى و الوضع الراهن "الارتفاع الكبير المسجل مؤخرا في عدد اللاجئين في أوروبا احتل الحيز الأكبر في الخطاب المعادي للمهاجرين الذي تتبناه أحزاب اليمين المتطرف على امتداد القارة" [1] و ارتبطت الجريمة المنظمة العابرة للحدود بالإرهاب كون الكثير من العمليات الإرهابية نُسبت لمهاجرين فأحداث 11 سبتمبر2001 قادها مهاجرون عرب أو مسلمين.

[1] مصدق عبد النبي , "المجر تتزعم التحذيرات الاوروبية من ارتباط الهجرة بالتطرف "، العدد: 10342، ص:5،متحصل عليه بتاريخ 22افريل2017 على الساعة 10:00 من الرابط الاتي:

http://alarab.co.uk/?id=85684

المبحث الثاني : االمداخل المفسرة لظاهرة الهجرة.

إن تعقد تركيبة ظاهرة الهجرة يطرح إشكالية كبير ة في تأسيس قاعدة نظريه تعمم نتائجها ويستطيع الدارس من خلال ذلك فهم وإطلاق تنبؤات واستشرافات مستقبليه تحد من آثار هذه الظاهرة على الثلاثية المكونة لهذا التفاعل الضبابي الفرد، دولة المنشأ ودولة المقصد ، أحاول في هذا المبحث إبراز وتفسير السلوك الإنساني للمهاجر ضمن منطلقاته النظرية.

المطلب الأول: المدخل السياسي والاقتصادي

1- المدخل السياسي

ذهب الواقعيون في منظوراتهم الكلاسيكية و الجديدة إلى أن العلاقات بين الدول هي علاقات قوة و صراع حول مناطق النفوذ باعتبار الدولة لاعب أساسي ووحدة تحليل و أنها تبحث عن تعظيم المنفعة و المصلحة. يعتبر الواقعيون أن الأمن عنصر أساسي و حيوي فأثر ذلك على السياسات المتعلقة بالهجرة و المساهمة في تقييد حركة الأشخاص بين الدول.

إن الصراع يؤثر على الهجرة الدولية بالسلب أو الإيجاب , ففرنسا بعد الحرب العالمية الثانية و خروجها بخسائر كبيرة على العديد من المستويات عملت على تشجيع الهجرة و هذا بهدف تجاوز بعض المشكلات كانخفاض نسبة المواليد و التعويض عن الخسائر البشرية , و هذا لأجل إعادة بناء القوة خشية مواجهة غزو ألماني جديد , فساهمت هذه السياسة في تدفق العديد من الايطاليين و الأسبان و البرتغاليين .[1]

العلاقات بين الدول و المصالح المتداخلة بينها تؤثر مباشرة على ظاهرة الهجرة فحسب المنظور الواقعي السياسة الخارجية للدولة السيدة صاحبة السيادة الكاملة هي التي تحدد شروط دخول و خروج الرعايا الأجانب[2], وهذا ما سمي بتآكل السيادة الوطنية في ظل العولمة التي سمحت بانتقال عوامل الإنتاج والأفكار والخدمات وحتى الأشخاص .وصارت الحدود القومية في التجارب التكاملية في العلاقة بين وحداتها تفي وجود سيادة الدول وتجربة الاتحاد الأوربي كفيلة بتأكيد ذلك في إطار الحركة الحرة في قضاء شنغن.

أن الإجراءات القانونية و السياسية لدول المقصد لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا واكبتها إجراءات مصاحبة للتأثير على دوافع الهجرة و إفرازاتها إلا في إطار مقاربة شاملة حيث يقول ألفريد صوفي Alfred Sauvy "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات .[3] محدودية الأثر التشريعي والإجرائي على الحدود الخارجية للإتحاد الأوربي رغم ثقل الفاتورة البشرية والمادية خلق تساؤلا كبيرا ما جدوى دعم خطط التنمية المحلية للدول المنشئة للهجرة في كبح مشكلة الهجرة؟

---

[1] -نجيب سويعدي, ادارة سياسة الهجرة و علاقتها بصناعة القرار المحلي ,مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسة ، تخصص ادارة الجماعات المحلية و الاقليمية, كلية الحقوق, جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة2012،ص:31.

[2] المرجع السابق ص :32

[3] سميحة عبد الحليم ،"الهجرة غير الشرعية .. هروب الى المجهول "، متحصل عليه بتاريخ 2017/03/22، على الساعة 11:55على الرابط الآتي:
http://www.egynews.net/289149

في تصور نظري لليبراليين الجدد وفق طرح الحكومة العالمية كما يراها أنصار السلام الديمقراطي وفيما براها: "كانط" في مشروعه (المادة 3) الديمقراطية تفضل التجارة والمبادلات ومنه تأسيس علاقات عابره للحدود وهذا ما يشيع السلام والاستقرار بين الشعوب.[1]

إن التجارة و ما تفرضه من حركة عبر دولية يكون الإنسان فيها محور العملية التبادلية فيصبح انتقاله من دولة إلى أخرى حق تضمنه مؤسسات فوق دولتية تعتبر الوحدات السياسية جزء من نظام تحكمه الحكومة العالمية التي بشر بها كانط و أنصار السلام الديمقراطي .

2- المدخل الاقتصادي

توثق الكثير من الدراسات أن التباين الجغرافي مولد أساسي للهجرة في مستواها المحلي أو الدولي بالنظر إلى تفاوت الدخل بين المناطق والدول مما يتيح للمهاجر في تحسين مستواه بانتقاله إلى إقليم يزيد فيه دخله عن إقليمه الأصلي ,وقد ذهب إ.ماصلو في نظريته أن الحركة من مكان لآخر تؤثر على مصلحة المهاجر من خلال[2]:

- التغيير في الأجور الناجم عن مستويات الأجور المختلفة في كل موقع.

- التغييرات في المرافق المرتبطة باحتياجات السلامة الأفراد.

- إزاحة الشبكات الاجتماعية الفردية.

وكل هذه التغيرات تثمن الانتقال من دولة إلى أخرى بهدف تعظيم المصلحة والمكاسب.

ففي التحليل النيوكلاسيكي الحديث المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل.وقد تطورت هذه المقاربة التحليلية الليبرالية على امتداد الفترات الزمنية الماضية لتدمج في هذا

[1]Alex Macleod et Dan O'meara, **Theories des relation internationales(contestations et résistances)**,deuxième édition , ;Montréal : athéna ,2010 p :144

[2] Natálie Reichlová, Can the Theory of Motivation Explain Migration Decisions**?** Consulté le 05/03/2017 , disponible sur :
https://ideas.repec.org/p/fau/wpaper/wp097.html

الفائض مؤشر البطالة في مناطق الاستقبال، الشيء الذي أدى إلى ظهور مقاربة المردود المتوقع من ظاهرة الهجرة[1].

اهتم هذا المنظور أيضا بالفوارق الجغرافية في توزيع الدخل كعامل مسبب للهجرة، واعتبار الهجرة عاملا ميسرا للحياة الاقتصادية مقارنة بما هي عليه في البلدان الأصل [2] وفي ظل التحديات الاقتصادية والتحولات في السياسة الدولية أصبح من السهل التنقل لفئات معينة جغرافيا آلاف وعشرات الآلاف من الكيلومترات بشرط حمل وثائق معينه وضمن شروط محددة .

ويؤكد ذلك الفرق بين قيمة العملات فتجد أن الفارق مثلا بين اليورو والدينار الجزائري كبير جدا لذلك نجد الشباب يحاول الهجرة بكل الطرق الممكنة من اجل الاستفادة من فارق سعر الصرف بين الدينار و اليورو[3].ورأينا عكس ذلك فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي حين كان الدينار الجزائري قوي وكان سعر صرفه يفوق سعر الفرنك الفرنسي وكان يذهب الجزائري للسياحة فلا يفكر في البقاء أو العمل في فرنسا باستثناء القلة أو من دخلوا في" حرية الحركة ،التنقل والعمل التي تضمنها بصورة شاملة الاتفاقية الفرنسية-جزائرية في 27 ديسمبر1968."[4]

من المقاربات ذات الأصول الماركسية ما ذهبت إليه مدرسة التبعية و التي تصنف الدول من حيث تتبع دول المحيط ذات التنمية الضعيفة لدول المركز الغنية و المتقدمة. يرى سمير أمين أن العالم مكون من دول المركز والمحيط، وان الهجرة بشقيها الشرعية وغير الشرعية عامل أساسي في فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة الكفاءات، على اعتبار أن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين.[5]

---

[1] عبد الفتاح العموص، "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطي ة"، متحصل عليه بتاريخ 2017/03/23 على الساعة 16:20 على الرابط الآتي:

www.arabgeographers.net/vb/attachments/attachments/arab245

[2] فايزة بركان ، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص علم الإجرام و العقاب ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، سنة 2011 /2012 ، ص:19.

[3] بومنجل خالد ،"النظريات المفسرة للهجرة الغير شرعية " ،الحوار المتمدن-العدد: 5292 ،ص:1، 2016 / 9 / 22 21:22 متحصل عليه بتاريخ 2017/03/12،على الساعة 20:30 على الرابط الآتي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=532199

[4] L'accord franco-algérien, consulté le 10/02/2017 , disponible sur : **انظر الملحق رقم :5**

http://www.immigration.interieur.gouv.fr/Europe-et-International/Les-accords-bilateraux/Les-accords-bilateraux-en-matiere-de-circulation-de-sejour-et-d-emploi/L-accord-franco-algerien

[5] ختو فايزة ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 2010 -1995 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 03 ، سنة 2010 /2011 ، ص:62.

كما يرى "غالتونغ" أن علاقة دول المحيط بدول المركز هي علاقات امبريالية بنيوية، حيث تمتص دول المركز ثروات المحيط وتستغلها وتهيمن عليها وهذا المفهوم موجود داخل الأمم كذلك، وليس في العلاقات الدولية، فالعنف البنيوي الذي تحدثه أبنية مجتمع معين بشكل يمنع الأفراد بتحقيق ذاتهم بما يسمى التوزيع غير العادل للثروات، إما بسبب مؤسسات بنيوية أو مركزية إثنية أو طبقية قومية مما يجعل الأفراد يهاجرون بطرق مختلفة شرعية كانت أو غير شرعية.[1]

لا يتوقف استغلال دول الشمال لدول الجنوب في الجانب الاقتصادي واستغلال الخيرات و إنما يتعداه بما خولته العولمة من أدوات ووسائل جعلت من سيادة الدول وحدودها تتآكل لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات لتؤثر في سياسات وقرارات الدول الفقيرة.

مفهوم نمو طاقة الهجرة تلك التي تؤكد على الوضع المحيطي للبلدان الفقيرة والنامية ، في إطار عالمي دائري، تحتل البلدان الغنية الصناعية مركزه وتعمل البلدان الغنية ، على امتصاص ثروات بلدان المحيط إلى حد تفقيرها واستغلالها اقتصاديا وسياسيا وجعلها بالتالي تابعة لها.[2]

ركز الليبراليون الوظيفيون على الدور الذي يمكن أن يقوم به العامل الاقتصادي في إقامة علاقات دولية سلمية بناء على نظرتي التجارة الدولية والاعتماد الاقتصادي المتبادل من جهة وعلى الفكر الديمقراطي من جهة أخرى.[3]ودعما لأطروحاتهم الجديدة في بناء مجتمع دولي آمن ومستقر وخال من الحروب يكون فيه الانتقال حق وضرورة في ظل العولمة وعبور الحدود الدولية للأشخاص والسلع والخدمات في ظل تنمية التبادلات التجارية ودعم الاقتصاديات ذات الحجم.

[1] بومنجل خالد، مرجع سابق،ص:1
[2] نفس المرجع السابق، ص6

[3] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، الجزائر: طاكسيج.كوم،2011،ص،368.

المطلب الثاني: المدخل الاجتماعي والثقافي

1-المدخل الاجتماعي

إن المتمعن في ظاهرة الهجرة بكل أشكالها يدرك مدى الإحباط لدى الأشخاص في تحسين الوضع أو في مغادرة الدولة إلى دولة أو منطقة أخرى لأسباب موضوعية أو غير موضوعية لان ما يطمح إليه المهاجر ليس بالضرورة العلمية أن يكون صائبا ولكنه تحقيق لحاجات نفسية سببها الواقع المادي أو الضغط النفسي.

يرى أبراهام ماسلو، في النظرية النفسية ترتيب حاجات الإنسان في خمس مستويات يتنقل فيها هرميا وبمجرد تلبية الفرد احتياجات الأساسية (النمو) بشكل معقول يصل إلى أعلى مستوى يسمى تحقيق الذات [1]، وتتلخص العملية في الخطوات التالية:

أ- يشعر الإنسان باحتياج لأشياء معينة، وهذا الاحتياج يؤثر على سلوكه، فالحاجات غير المشبعة تسبب توتراً لدى الفرد فيسعى للبحث عن إشباع هذه الاحتياجات.

ب- تتدرج الاحتياجات في هرم يبدأ بالاحتياجات الأساسية اللازمة لبقاء الفرد ثم تتدرج في سلم يعكس مدى أهمية الاحتياجات.

ج-الحاجات غير المشبعة لمدد طويلة قد تؤدي إلى إحباط وتوتر حاد قد يسبب آلاماً نفسية، ويؤدي ذلك إلى العديد من الحيل الدفاعية التي تمثل ردود أفعال يحاول الفرد من خلالها أن يحمي نفسه من هذا الإحباط.

وتتمثل الحاجات الإنسانية بغض النظر عن مدى أولويتها أو ترتيبها إن لم تتحقق أثارا نفسية واجتماعية يبحث المهاجر في إزالتها أو التقليل من تأثيرها السلبي.

دراسات كثيرة حول تأثير الجانب العقلي أو النفسي للمهاجر أو من يعتبر السفر قدر محتوم أو انه ضرورة نفسية واجتماعية يجب القيام بهذا من جهة ومن جهة أخرى فيها من معاناة المهاجر أثناء إقامته الدائمة أو المؤقتة بعيد عن بيئته الأصلية... "ففي 1912 بيّن Pollok في دراسة قام بها في مدينة نيويورك بأن الاضطراب النفسي والعقلي هو أكثر شيوعا في أوساط المهاجرين منه لدى السكان الأصليين للمدينة... وفي 1932 بيّن أيضا العالم Odegaard بأن النرويجيين المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية USA هم أكثر إصابة بالاضطرابات النفسية مقارنة بالنرويجيين الذين يعيشون في النرويج"[2]

---

[1] Saul McLeod **Maslow's Hierarchy of Needs**
https://www.simplypsychology.org/maslow.html

[2] بوعون السعيد يوسف عدوان،"الهجرة غير الشرعية: قراءة أنثروبولوجية سيكوباثولوجية "، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية, جانفي 2013،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، ص228.

في الصورة المقابلة للمجتمعات المتلقية للهجرة مدركات تؤثر نفسيا على هذه المجتمعات مما يؤدي إلى الرفض الكلي أو الجزئي للمهاجر وهي أكثر سلبية للمهاجر غير الشرعي واللاجئ.

إن وجود عوامل الطرد والجذب حتى في حالة وجودها بصورة متساوية لأفراد المجتمع إلا أن مجموعة معينة فقط هي التي تهاجر فعلا دون غيرها، مما يعني أن الهجرة تقوم على قرارات يتخذها الأفراد والجماعات بأنفسهم ولأنفسهم، على اعتبار أنها قرارات شخصية. فهناك أحداث معينة تدفع المهاجر إلى نقطة اتخاذ القرار وغالبا تكون دون وعيه. وبالتالي فان عملية الهجرة عملية انتقائية اختيارية إذ ليس كل الناس يهاجرون، والفروق بين من هاجروا ولم يهاجروا ليست جلية وواضحة. [1]وهذا ما يؤكد صعوبة إطلاق أحكام عامة على السلوك النفسي-الاجتماعي كونه سلوك لا يقبل التعميم.

وتكمن أهمية هذا الاتجاه النظري في أنها تحول الاهتمام عن مكان المنشأ ومكان المقصد وما يتعلق بهما من عوامل طرد أو جذب ليصبح المهاجر والدوافع التي قادته لاتخاذ قراره بالهج رة ، إضافة إلى الدوافع النفسية التي تحمل الشباب على الهجرة فان آثار الإعلام المرئي في ظل العولمة ساهمت في وجود جملة من التمثلات لدى الشباب حول أوربا كأرض للخلاص فوسائل الإعلام كأدوات للهيمنة بتعبير " بيار "بورديو" تسوق لنموذج الحياة الأوربية ونظامها الاجتماعي الممتاز إلى جانب احترام الفرص السياسية والإنسانية لصالح جميع السكان دون تمييز مما يصنع من الجاهزية أدى الشباب للهجرة ولو عبر الموت ، كنوع من الانتحار الممنهج الذي يعرب عن حالة من الوعي"المخرب"[2].

هنا نلمس تأثير الإعلام- بشقيه السمعي البصري إضافة إلى الإعلام الشبكي التفاعلي ومواقع التواصل الاجتماعي- الذي زاد تأثيره على شعوب الجنوب التي سحرتها الصور النمطية فأثرت بصورة قويه على الجوانب النفسية والاجتماعية وأصبح المواطن فيها مهاجرا حتى دون تنقل.

2- المدخل الثقافي

إن مشكلة الهوية وارتباطها منذ القديم بالمهاجر الذي يعيش في وسط غريب عن بيئته الجغرافية والاجتماعية تطرح في أثرها على المهاجر نفسه وما يعانيه من صعوبة تعايشه واندماجه "ويقول محمد عابد الجابري" مّا أن تطرح مسألة الهوية، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الشعوب والأمم، كلما كان هناك تحدٍّ أو شعور بالتهميش... الخ، فهذا شيء طبيعي جداً. إنه أسلوب من أساليب تأكيد الذات، الفردية أو الجماعية، وإعادة ترتيب علاقاتها بمحيطها من أجل إثبات الوجود وتحقيق الاستقرار والطمأنينة.[3]

[1] بشير مصطفى، "الفرار عبر مضيق جبل طارق"، الشروق ،جريدة يومية، العدد 2236، 2000/02/28، ص:19
[2] المرجع السابق ، نفس الصفحة.
[3] محمد عابد الجابري،'الهجرة... ومسألة الهوية'، متحصل عليه بتاريخ 2017/04/12 على الساعة 13:12 على الرابط الآتي:

ويؤكد باري بوزان في مقالته الشهيرة"السياسة الواقعية في العالم الجديد" إن الهجرة وما ينجر عنها من تصادم بين الهويات الحضارية الغريمة تشكل خطرا على أمن دول المركز إذ تهدد هوياتها الحضارية و لاسيما تلك الإسلامية منها(من دول جنوب المتوسط) نظرا للتعارض بين القيم العلمانية السائدة في الغرب وبين القيم الإسلامية، ونظرا كذلك للتصادم التاريخي بين المسيحية والإسلام..فإذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز وجزء على الأقل من الأطراف ولاسيما بين الغرب والإسلام.[1]

وفي سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وبروز العولمة وارتباطها بالظواهر والأنساق وظهور مصطلحات كعولمة الهجرة في إطار انتقال السلع والخدمات والأفكار اصطدم الفرد كوحدة أساسية في التحليل الحديث بصعوبة التنقل كونه يؤثر على الهوية الوطنية والموروث الحضاري الوطني لدول الشمال التي لم تعد في حاجة كعادتها لليد العاملة .

طرح مسألة الهوية على مستوى الدول ومن منظور الحفاظ على خصوصية الأنا الفردي (العرق) أو الجمعي (الهوية الوطنية) فهذا ما يبدو أنه ظاهرة جديدة يجب البحث عن أسبابها وعوامل كونها وظهورها.[2]

في رؤية تشاؤمية سلبية للتعدد العرقي والثقافي يبشر بعض المفكرين بقيام صراعات أساسها هوياتي فقد أصدر ص.هنتنغتون (سنة 2004) كتابه «من نحن؟التحديات للهوية القومية لأميركا». و هو عن معنى الهوية القومية لأميركا والتهديد المحتمل الذي تشكله الهجرة اللاتينية الضخمة. وحذر هنتنغتون من أنها قد «تقسم الولايات المتحدة إلى شعبين ،بثقافتين ،وبلغتين».[3]

وقد ذهب بعيدا في تحليليه للحرب الباردة وتغافل عن أسباب سقوط الاتحاد السوفيتي التي أبرزها أسباب اقتصادية ليقول: « تواجه الثقافة الأميركية حصار أمن كل الجوانب. قبْلَنَا، واجه الاتحاد السوفيتي نفس الحصار، ولأنه كان متعدد الأديان والأعراق والثقافات، لم تكن عقيدته قوية ،انهار. لهذا علينا أن نفعل شيئين: نمنع التقسيمات الثقافية، ونقوي عقيدتنا. أثار هذا الكتاب جدلا واسعا كما في «صراع الحضارات»، واتهم البعض هنتنغتون بأنه مصاب بمرض «الكسنو فوبيا»(رهاب الأجانب). وانه يعلى مكانة الهوية الأنجلوسكسونية لأميركا،ويقلل من الهويات والحضارات الأخرى.[4]

---

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=51246

[1] إدريس بوسكين، **أوربا والهجرة**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2013، ص:399.

[2] محمد عابد الجابري، مرجع سابق.

[3]Marie-Agnès, Combesque**,Analyse de l'ouvrage 'Qui sommes-nous ?' de Samuel** Huntington, consulté le 13/03/2017 disponible sur :
//www.alterinfo.net/Analyse-de-l-ouvrage-Qui-sommes-nous-de-Samuel-Huntington_a197.html#RcmmDYwVTwMdFB2i.99

[4] محمد علي صالح،"هل ظلم العرب صموئيل هنتنغتون؟ شَغَلَهُمْ حَيًّا ،وتلقوا خبر رحيله ببرود مثير" ، جريدة الشرق

لا أنكر دور الهوية في تفكيك النسيج الاجتماعي المتعدد الأعراق والثقافات إذا ما تم تسييس الأشخاص والعلاقات وإبراز الاختلاف ،لكن التاريخ يثبت العكس في بيئة مستقره تُدعم فيها قيم التعايش الايجابي وروح المواطنة عبر حملات ممنهجة للتنمية السياسية وتعميق العوامل المشتركة ونبذ القبلية والعنصرية، إن الإسلام وقيم التآخي كفيلة بالقضاء على كل سلبيات العرق و الإثنية، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «دَعُوهَا؛ فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ»[1] ويقصد هنا إبراز الانتماء لعرق أو قبيلة معينه.

وقد ذهب الكثير من النخب والتيارات الاجتماعية الفاعلة في إبراز ضرورة العودة للقيم الوطنية والمغالاة في ذلك بصفته درع يحول دون تأثير هوية الأجنبي وثقافته على الهوية والثقافة المحلية ولم يدركوا مدى سلبية هذا الطرح أو إن مصالحهم النفعية و الانتخابية تبرر طموحهم في تحقيق غاياتهم على حساب النسيج الاجتماعي وتماسكه ، فقد قال عادل لطيفي" لقد أثبت التاريخ أن المزايدة السياسية حول الهوية الوطنية ومحاولة بنائها المتشنجة، تنتهي حتما إلى خطاب لإقصاء الآخر لأسباب ثقافية أو عنصري فالخطاب حول الهوية الوطنية يبقى في النهاية شكلا من أشكال (الكليانية الزبونية الثقافية.. .)"[2]رغم ما أثبتته العلاقات الإنسانية من تعايش بين الشعوب المختلفة في الدين أو الثقافة.

الأوسط ، متحصل عليه بتاريخ2017،15:05/05/11 على الرابط:

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=19&article=501981&issueno=10999#.WL861UAuN6Y

[1] صحيح البخاري، الجزائر: دار البصائر للنشر،2010،الحديث رقم4905.ص،947.

[2] عادل لطيفي، "الهجرة والإسلام والهوية الوطنية في الانتخابات الفرنسية "،متحصل عليه بتاريخ 2017/03/09،على الساعة9:30 على الرابط الآتي:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/4/12/8a%d8%a9

يمكننا مما سبق في هذا الفصل التأكيد على أن ظاهرة الهجرة معقدة لدرجة يصعب تبني مفهوما جامعا مانعا لها، تخضع لدوافع طرد قوية تجعل الأفراد يتنقلون إما إرادة أو قسرا بدوافع جذب قوية أيضا تؤدي بالأشخاص للهجرة بكل الطرق.

اختلاف الباحثين في تفسير سلوك المهاجر منطقي ومقبول، مهم من يرى بان الجانب الاقتصادي هو الدافع للهجرة ومنهم من يقول بالعلاقات الاجتماعية وتفاعلها ومنهم من يرى أن التفسير السياسي لسلوك الفرد أو الجماعة أكثر تأثيرا..

يحكم انتقال الأفراد و الجماعات سلوكات مختلفة تحكمها الاستعدادات النفسية و التفاعلات الاجتماعية في بيئته العامة متعددة التأثير و التأثر . لفهم و تفسير هذه السلوكات يلجأ الباحثون إلى إسقاط مقتربات أو مداخل يمكن من خلالها تعميم الأحكام و التنبؤ لسلوكات مماثلة أو مشابهة في المستقبل .

الفصل الثاني:

طبيعة السياسات الأوروبية في مجال الهجرة العربية بعد 2011

الفصل الثاني: طبيعة السياسات الأوروبية في مجال الهجرة العربية بعد 2011

دخول المنطقة العربية في موجة من الثورات بدأت من تونس وانتقلت إلى مجموعة من الدول العربية الأخرى ، أفرزت أشكالا من الفوضى مختلفة باختلاف الأنظمة الحاكمة في هاته الدول واختلفت مسارات تطورها ، بما حملته الظروف الداخلية والاستعدادات المجتمعية وطريقة تفاعلها داخليا وخارجيا، إضافة إلى التأثير الإقليمي والدولي على كل حالة. أفرز الوضع الأمني في بلدان الحراك العربي موجات هائلة من النزوح والهجرة الدولية وصلت حدود الإتحاد الأوروبي كان أكبرها سنة 2015 ، الذي شكل تحديا كبيرا للدول الأوروبية ودول العبور على السواء، كان لزاما على حكومات هذه الدول ومؤسسات الإتحاد الأوروبي أن تجد حلا لهذه الأزمة الإنسانية ، التي لم يشهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. إن معرفة دواعي موجات الهجرة العربية كفيل بتفسير مآلاتها.

المبحث الأول: دوافع الهجرة العربية إلى أوروبا بعد 2011

غياب الأمن دافع كبير لمغادرة الفرد وطنه ، إن ما حدث من عنف في دول الربيع العربي حمل أهله على مغادرة المنطقة بحثا عن مكان أكثر أمنا واستقرارا ، وبما أن أوروبا أقرب المناطق جغرافيا للمنطقة العربية، كانت هي الوجهة الأولى للاجئين الفارين و كان أكثرهم سوريون.

عوامل كثيرة جعلت مواطني دول الحراك العربي يغادرون بلدانهم باتجاه الدول الأوروبية ، و هي متعددة تراوحت بين الطرد و الجذب ، و تعددت أسبابها منها ما هو متعلق بأنظمة الحكم و الظروف الاقتصادية ، و منها ما هو تاريخي شهدته علاقات ضفتي المتوسط، و الماضي الاستعماري، الذي خلق عبر المسيرة التاريخية علاقات اجتماعية إنسانية بين شعوب المنطقة .

المطلب الأول: التحولات الجديدة في المنطقة العربية بعد 2011

إن أهم ما ميز فترة ما بعد أكتوبر 2010 ، الحراك الذي حدث في تونس وانتقل إلى مجموعة من الدول العربية الأخرى، كمصر وليبيا وسوريا واليمن، التي شهدت ثورات حملت العديد من المسميات منها الربيع العربي الذي اختلف الكثير في أصل مصطلحه "تم استيراده من بيئة غير البيئة العربية وقد تم استعارته من أدبيات الحراك الأوروبي عام 1848 تاريخ صدور البيان الشيوعي الماركسي، كما استُخدِم عام 1968 في براغ تحت مسمى ربيع براغ في تشيكوسلوفاكيا.[1]

التغيير العربي في ما إذا كان مقدمة للفوضى الخلاقة التي تبنتها الإدارة الأمريكية ، أو أنه صنيعة مواقع التواصل الاجتماعي، ضمن سياق مخططات أمريكية لشعوب عاشت تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، أو أنه كان رد فعل منطقي لحالة من الاحتقان والتهميش لعدة عقود من الزمن.[2]

أولا:التحولات السياسية والجيوستراتيجية

1- صعود الإسلام السياسي:

شهدت بدايات الربيع العربي صعوداً سريعاً لتيار الإسلام السياسي ، وقد عمق انتماء المجتمعات العربية للدين الإسلامي ، وكرس آمال التغيير في وصول إطارات ومثقفي الحركات والجمعيات ذات التوجه الديني إلى السلطة ، بحكم قرب أفرادها للطبقات الدنيا وكذا ما عانت منه هذه الحركات من تهميش وتشريد ، فكان رد الفعل طبيعي أن يفكر المواطن في تغيير النظام بالمعارضة الأكثر قوة و إقناعا ، وهذا ما حدث فعلا فترة سقوط نظام حسني مبارك في مصر، وفوز حركة الإخوان المسلمين وكذا سقوط نظام بن علي في تونس ،وفوز حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي أيضا (وأصبح لهم حضور إقليمي غير مسبوق. وقامت بعض الدول في نشاط دبلوماسي وعسكري مشبوه استغلته دولة الكيان الصهيوني في رسم أجندات مستقبلية للمنطقة. دخلت تركيا وقطر، اللتان راهنتا على الربيع العربي، على خط دعم الإسلاميين بقوة، فبدأت ملامح تحالف إقليمي جديد بالتشكل, وكان العدوان الإسرائيلي على غزة (نوفمبر 2012)[3] .

---

[1] عمراني كربوسة ،" مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن2011"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر،بسكرة، العدد11سبتمبر 2014،عين مليلة: دار الهدى،ص:235،

[2] خليدة كعسيس خلاصي ، "بين الثورة والفوضى الربيع العربي", ص 8 اطلع عليه بتاريخ 29 مارس 2017، 9:23 على الرابط الآتي:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_421_khalida.pdf

[3] مسلم عمران ، "تحولات النظام الإقليمي العربي"، بتاريخ 2017/02/12الساعة14.05على الرابط http://alkhaleejonline.net/articles/1441719760485386600

تفاعلات المرحلة وتجاذبات القوى الإقليمية والدولية ومع صعوبة بقاء حركات الإسلام السياسي في السلطة لنقص الخبرة ومحاصرتها من أنظمة عربية أخرى خوفا من امتداده.

منذ ما قبل 2011 بدأ الشباب في الدول العربية ، وفي إستراتيجية مدروسة للهجرة ، يعملون للحصول على إقامة دائمة أو جنسية إضافية ، بهدف تقليص المخاطر المرتبطة بالأوضاع السيئة في الكثير من الدول العربية ، إضافة إلى الاحتقان المتزايد أو ربما توقع حدوث ثورات ، والحصول على جواز سفر لإحدى الدول الغربية ، توفر للطبقة الوسطى والأكثر تأهيلا نوع من الأمان وقدرة على تنقل دولي أكثر مرونة.

مثل هذه الاستراتيجيات معمول بها قبل الثورة وازدادت فعالية بعدها، عدد تصريحات الإقامة للمصريين في أوروبا تزداد بثبات منذ 2008 ففي 2013 بلغ عدد المصرين المقيمين بطريقة رسمية 200000 منهم 135000 في ايطاليا وحدها(إحصائية للأوروستات)[1].

2-سقوط الأنظمة العربية الشمولية أو تراجعها:

إن الأنظمة العربية البائدة بسبب رياح التغيير التي مرت بالمنطقة العربية ، والتي وصلت لسدة الحكم بالوراثة أو عن طريق الانقلابات ، واستمرت في الحكم عقود عديدة منها ما استبد بالقيادة مدة تجاوزت الثلاثين سنة ،في غياب للديمقراطية وحرية الفرد والفكر. قال المؤرخ البريطاني "توينبي" "أن الدولة عندما تصل لمرحلة تعجز فيها عن الاستجابة للتحديات التي تجابهها، يحصل لديها شرخ في الروح، يقود ذلك إلى موت القدرة الروحية و الأخلاقية على الإبداع والتجديد التي من شأنها مجابهة تلك التحديات، فتدخل عندئذٍ الدولة في مرحلة الانهيار، ولذلك فإن الدول وفقاً لتوينبي،لا تموت قتلا وإنما انتحارا".[2]

إن الحراك الذي أسقط أربعة من النظم التسلطية، وأربك أنظمة أخرى قد ينتقل إلى دول أخرى بأثر العدوى، جعل معظم الحكومات في الدول العربية تقوم باصطلاحات وتقدم تنازلات للمعارضة ، مع حلول ترقيعية كمشاريع دعم الشباب في الجزائر ، و إشراك المعارضة الإسلامية في المغرب . إن ما حدث في تونس انتقل إلى مجموعة من الدول العربية ، وبغض النظر كون مواقع التواصل الاجتماعي هي التي فجرت حالة الاحتقان الموجودة منذ عقود أو بفعل تدخلات أجنبية مباشرة تا رة وخفية تارة أخرى ، قامت هذه الثورات.

تعتبر الأنظمة الملكية في العالم العربي استثناءا وأكثر استقرارا ، ويعزو أكثر المحللين هذا الاستقرار النسبي للملكيات إلى أسباب تتراوح بين الرخاء الاقتصادي في بعض الدول ، وتوسيعا للمشاركة السياسية في

[1] C.Schmolle , Migrations en méditerranée, paris :Cnrs éditions,2015,p275.

[2] مهنى فوزي ، "سقوط أنظمة الاستبداد العربي مؤامرة أم انتحار؟" اطلع عليه بتاريخ 1 أفريل 2017 على الساعة 21:33

http://www.alhayat.com/Opinion/Letters/9396658

دول أخرى، إضافة إلى الاعتماد على الإرث التاريخي والديني والشرعية الدستورية و الهيبة الملكية، وأسباب أخرى اجتماعية و نفسية وتعليمية. [1] وهنا ألاحظ أن أكثر المهاجرين من الدول الريعية الخليجية يعودون إلى بلدانهم فور انتهاء مهمة العمل أو فرصة الدراسة أو فترة النقاهة والاستجمام . إن دول الخليج استثناء في ما يخص ظاهرة الهجرة كونها دوما دولا مستقبلة، فحسب أطلس الهجرة (15.126 مليون مقيم سنة 2010).[2]

لما تملك من إمكانات مادية سببها الاقتصاد الريعي، حافظت على استقرارها ، فشعوب دول الخليج تتمتع بالامتيازات التي تجعلها مستقرة المكان باستثناء ما يسمى بالهجرة السياحية.

يقول "سنو إن" : هذا الرخاء يجعل شعوب دول الخليج متماسكة وتدعم الدولة خوفا من أن تمتد رياح التغيير إليها و تخسر ما أنجزته من مكتسبات، كما أن حكومات بلدان الخليج العربي تحاول تقديم خدمات اجتماعية وحوافز لشعوبها لتمتص أية نقمة على أنظمة الحكم.[3]

3-الانتقال الديمقراطي المتعثر:

إن محاولات التحول الديمقراطي و التعددية السياسية في العالم العربي، عاصرت ما حدث بعد نهاية الحرب الباردة (الموجة الثالثة على رأي ص.هنتغتون) التي مست الكثير من أنحاء العالم كأوروبا الشرقية (بولونيا.المجر,تشيكوسلوفاكيا) ، و الجزائر سنوات التسعينات مثلا ، ولكن الحراك العربي الذي بدأ باحتجاجات شعبية محدودة النطاق ووصل إلى حرب أهلية ، جعل من المراقبين ينقسمون إلى قسمين :

1. الفريق الأول: يرى باستمرار التحولات التي بدأت بذهاب النظم الشمولية كليا أو جزئيا ، ورضوخها لمطالب الشعوب بقيام تعددية حقيقية مبنية على التمثيل السياسي والانتخابات والعدالة ، في استغلال مقدرات الأوطان ، وأن الحكم على نجاح الحراك العربي من عدمه مرهون بالتغيرات التي تشهدها الساحة العربية ، إذن هي مرحلة انتقالية تحتمل استمرار التحولات التي قد تؤدي في الأخير إلى انتقال ديمقراطي ، يتم ترسيخه بمرور الوقت أو استمرار الوضع الحالي.
2. الفريق الثاني: ويرى هؤلاء بتعثر التحول وعودته إلى مرحلة ما قبل الثورات ، وذلك بعودة النخب القديمة للحكم وتكريس سيطرة المؤسسة العسكرية وتأكيد مصطلح"الدولة العميقة".

---

[1] الربيع العربي وحتمية سقوط الأنظمة الثورية والانقلابية، اطلع عليه بتاريخ 2017/02/02 متحصل عليه عل الرابط الآتي: http://www.alukah.net/world_muslims/0/35548/

[2] Op.cit , C.Withol de Wenden ,Atlas des migrations ,p: 62

[3] لينة ملكاوي،" لماذا تتمتع الأنظمة الملكية في العالم العربي باستقرار سياسي نسبي؟"اطلع عليه بتاريخ 30.03.2017 على الساعة 14:20 على الرابط: http://www.alhurra.com/a/arab-monarchies-why-relatively-stable/232826.html

إن ما يحدث في أجزاء عديدة من الوطن العربي من لا استقرار، سببه غياب المؤسسات والصراع المسلح غير المتكافئ ، في دول الحراك التي وصلت حد الفوضى والحرب الأهلية (اليمن، سوريا..) ، وهذا ما يؤكد نجاح الولايات المتحدة الأمريكية ، في نظرياتها التي ظهرت في التسعينيات من القرن الماضي، بما يسمى الفوضى الخلاقة ، التي استهدفت الشرق الأوسط الكبير من اليمن حتى ليبيا .

4- تحول في المحاور الجيوستراتيجية:

بعد تحول محور الممانعة ، اندلاع الثورة السورية وخروج حماس منها (2012) ، إلى محور ذي صبغة شيعية تقوده إيران، ويضم العراق وسوريا وحزب الله اللبناني ، ودعم هذا المحور القوى الشيعية في دول المنطقة، فظهر نفوذهم في اليمن متمثلاً بالانقلاب الحوثي، وظهرت معالم دعمهم للقوى الشيعية في البحرين وغيرها. وتبنى هذا المحور خطاباً معادياً لكل من دول الاعتدال وتكتل الإخوان وحلفائهم (ظهر ذلك جلياً في موقف المحور المتعاطف مع انقلاب السيسي).[1] أما محور العداء المزدوج المتكون من مجموعة الأنظمة التي ناصبت العداء للتيارات السياسية الإسلامية والتوجه الشيعي أيضا ومحور الإرهاب المتمثل في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وما انضوى تحته من حركات تكفيرية مسلحة ، تصاعد تأثيرها وبلغت قوتها السيطرة على كثير من المناطق في سوريا والعراق وحتى ليبيا.

إن كل هذه التحولات في البيئة الإنسانية العربية التي مست بعمق الأشخاص والدول بمؤسساتها في آن واحد جعلت الكثير من المشاكل التقليدية تزيد في عمق تأثيرها، إضافة إلى ظهور مستجدات لم تكن في حسبان الجماهير التي تتطلع دوما لحكم ديمقراطي تعددي ، ودولة الرفاه التي أصبحت دولة الفوضى والحرمان ، بغياب أدنى مقومات الحياة وأبسط أسباب الاستمرار فكانت الهجرة كاختيار في حقب مضت وصارت حتمية لدى شعوب الدول التي عمت فيها الفوضى والاقتتال ، كسوريا التي غادرها ما يقارب نصف شعبها منذ بداية الأزمة نهاية سنة 2010 . في سنة 2015 بلغ المهجرون 7.6 مليون وفي جويلية 2015 بلغ عدد اللاجئين السوريين 4 مليون التحقوا في البداية بدول الجوار، وهذا العدد لا شك في زيادة ، مع استمرار العنف في هذا البلد.[2]

يدل تزايد أعداد المهاجرين إلى احتدام الصراع ، وغياب الأمل في عودة السلم والأمن لسوريا ، ولبعض الدول التي تشهد حركات حروب أهلية في المنطقة.

[1] مسلم عمران، "تحولات النظام الإقليمي العرب"،بتاريخ 2017/02/12الساعة14.05على الرابط http://alkhaleejonline.net/articles/1441719760485386600

[2] Elizabeth Crémieu, Les migrations,levallois-perret :group studyrama,2016, p .93

ثانيا: التحولات الأمنية بعد 2011

اختلفت الأوضاع الأمنية بعد 2011 في المنطقة العربية ، لدول عمتها الثورات وهي غير مستقرة تماما (مصر،سوريا، اليمن، و ليبيا.. إضافة إلى العراق) ، وأخرى استقرارها نسبي أو انه لم يحدث ارتباك للنسق الأمني فيها بصورة كبيرة ، وهي دول الخليج ودول المغرب العربي بما فيها تونس التي تعتبر مستقرة أمنيا بعد ما شهدته من فوضى وأعمال إرهابية ، "وكانت كلفة مواجهة الجماعات الإرهابية في تونس ثقيلة، حيث قتل حوالي 70 عسكريا و40 أمنيا و59 سائحا أجنبيا و20 مدنيا ، خلال هجمات دموية كادت تستهدف كيان الدولة المدنية... انخفاض العمليات الإرهابية بنحو 84 % في عام 2016"[1].

1-دول غير مستقرة(دول الحراك العربي)

دول تعاني من الاقتتال وغياب الأمن منذ بداية الحراك في كل دولة منها، فالعراق وسوريا واليمن وليبيا مزقتها الحروب الطائفية ، وتتصدر الدول الأكثر هشاشة في العالم ،وعبر عنها التقرير السنوي 2016 لمؤشر السياسة الخارجية ، بأنها دول ذات مخاطر عالية اليمن في المرتبة 4 ، سوريا المرتبة 6 ، والعراق المرتبة 11 عالميا.[2]

وهذا ما يؤكد الوضعية الهشة التي تعاني منها دول الربيع العربي واعتمادا على هذا المؤشر، لذي يعتمد على مجموعة من المتغيرات تؤدي مجتمعة إلى غياب الأمن في هذه الدول، في سوريا الصراع الشرس للدولة مع قوى المعارضة وداعش حول سوريا لحلبة صراع دولية ، استعمل فيها النظام كل أشكال الوحشية ضد شعبه البراميل الحارقة و الأسلحة المحرمة دوليا كالسلاح الكيماوي " قصف جوي بالأسلحة الكيماوية 7 أفريل2017 راح ضحيته 70 شخصا من بينهم أطفال.."[3]

إعلان قيام داعش وتوسعها في سوريا والعراق ، وتدخل قوى دولية كروسيا و الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، يجعل الوضع الأمني زيادة في التراجع.

اليمن ، وباستيلاء جماعة الحوثي على صنعاء، وقيام التحالف العربي بقيادة السعودية فيما سمي بعاصفة الحزم ، جعل الوضع في غاية التعقيد، تدمير للمنشئات وقتل المدنيين آلاف من النازحين المُهَجّرين

[1] منور مليتي، "الإرهاب تراجع في تونس لكن أخطاره لاتزال قائمة "، 2017/03/12الساعة14.05 على الرابط: http://middle-east-online.com/?id=237564

[2] Angela Dewan "In 2015, long-simmering crises crossed borders, even continents, in a reminder that it takes very little for regional instability to go global".
http://edition.cnn.com/2017/04/05/middleeast/idlib-syria-attack/

[3] Angela dewan ,"In 2015, long-simmering crises crossed borders, even continents, in a reminder that it takes very little for regional instability to go global".
http://foreignpolicy.com/fragile-states-index-2016-brexit-syria-refugee-europe-anti-migrant-boko-haram/

وتكالب القوى الإقليمية .حسب مركز أنباء الأمم المتحدة " أكثر من ثلاثة ملايين ومائة ألف شخص، من بينهم مليونان ومائتا ألف مشردون داخليا"[1]

مصر، الإطاحة بالرئيس مرسي في انقلاب عسكري، مكتمل الأسس والجز بعشرات الآلاف من المعارضين في السجون والمعتقلات، تزايد العمليات الإرهابية ، جعلت من الساحة المصرية في عدم استقرار وترقب واستمرار حالة الطوارئ.

الوضع في دول الحراك العربي يزداد سوء يوما بعد يوم ، في تقلص لتوقعات عودة الاستقرار في المدى القريب أو المتوسط.

2- دول عربية مستقره نسبيا بعد 2011

تأتي في الدرجة الأولى دول الخليج باستقرار شبه تام ، باستثناء البحرين التي تشهد من حين لآخر تراجعا أمنيا ينكمش بصورة سريعة ، وتعد مملكة البحرين استثناءً في الحالة الخليجية، إذ أخذت حركة المعارضة في هذه المملكة الصغيرة طابعا طائفيا، فقادتها الغالبية الشيعية للمطالبة بالحد من نفوذ أسرة آل خليفة السنية، لكن دول الخليج الأخرى ساهمت في التصدي للحركة الاحتجاجية بإرسال قوات "درع الجزيرة " إلى البحرين.[2]

أما الجزائر والمغرب فتعتبر مستقرة ، في ظل تمتع مواطنيها بالحذر من أن تنجر إلى عدم الاستقرار الذي تعيشه المنطقة منذ سنوات. والجزائر في خبرتها الطويلة في الميدان الأمني وضمن مقاربتها الناجحة تحاول تأمين حدودها ، واستمرار استقرارها والبقاء على مبادئها الراسخة في عدم التدخل في شؤون الدول ، والتأكيد على الخيارات التحاورية و الحلول السلمية لمشاكل المنطقة في فضاء للتعاون وحسن الجوار.

ثالثا:التحولات الاقتصادية

1 -دول الربيع:

في غياب الأمن والاستقرار من الصعب الحديث أو تقييم اقتصاديات دول الحراك العربي ، سوريا ، ليبيا و اليمن في حالة حرب أهلية أتت على الأخضر واليابس ، فسوريا شبه مدمرة ، وليبيا لم تصبح تحمل مقومات الدولة فهي مقسمة إلى مناطق تحكمها مليشيات أو بتسيير قبلي تنعدم فيه صورة الاقتصاد، وسيطرت بعض الجماعات المسلحة على مناطق إنتاج النفط أو تكريره ليباع في السوق السوداء.

[1] .....، "ارتفاع عدد النازحين في اليمن إلى أكثر من 3 ملايين", 2017/02/15الساعة10:30على الرابط:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=26861#.WR1ZQjc6_IU

[2] .....،" لماذا تتمتع الأنظمة الملكية في العالم العربي باستقرار سياسي نسبي؟" 2017/03/25 الساعة 17:25 على الرابط:
https://www.alhurra.com/a/arab-monarchies-why-relatively-stable/232826.html

ليبيا باعتبارها بلدا ريعيا شكل النفط 91 % من مجمل العائدات الحكومية وأكثر من 70 % من الناتج المحلي الإجمالي(2010)[1] ، وبعد سقوط نظام معمر القدافي أمل المواطنون في تحسين مداخيلهم وعدالة أكبر في تقسيم الثروة الوطنية ، إلا أن النزاع والمصالح الشخصية والجهوية جعلت من الصعب التحكم في الوضع السياسي الليبي ، وكان للمليشيات دور كبير في تأمين المراكز النفطية في الشرق والجنوب ، [2]وقد أدى حصار أوت 2013 إلى إغلاق المحطات الأساسية لتصدير النفط في الشرق، فتراجعت مبيعات النفط الليبي بمعدّل 600 ألف برميل في اليوم.

إن معدلات البطالة في دولة ما هي انعكاس للوضعية الاقتصادية ومؤشر مهم ، تتصدر ليبيا دول العالم العربي في معدلات البطالة التي بلغت 48.9% سنة 2014.

أما تونس فمعاناة اقتصادها قبل الحراك العربي الذي بدأ فيها زاد وقت الثورة ، في الانهيار إلا انه بعد الاستقرار النسبي للبلاد عادت معه بوادر الأمل في تحسنه. للمرة الأولى منذ عام 2011، تم احتواء عجز المالية العامة عند أقل من 5 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2015.[3]

2- دول الخليج والمغرب العربي

باعتبار دول الخليج و الجزائر و ليبيا دول ذات اقتصاد ريعي ، فلم تعاني من مشاكل اقتصادية كون سعر البرميل حوالي 90 دولار سنة 2010-2011 ، و بقيت اقتصاديات هذه الدول مستقرة باستثناء ليبيا التي مستها رياح الحراك ، حتى 2015 حين فقد سعر البترول توازنه في السوق العالمية و تدنت قيمته إلى أقل من 30 دولار للبرميل ، جعلت هذه الدول تعتمد سياسات تقشفية . فقد خسر منتجو النفط في دول مجلس التعاون الخليجي 173 مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي في الفترة الممتدة بين عامي 2015-2016 و شهدت أرصدة حساباتها الخارجية الجارية تحولا من فائض بلغ متوسط 223.9 مليار دولار في عام 2014 إلى عجز بلغ 51.2 مليار دولار في عام 2016، و تراجعت الأرصدة المالية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي الست إلى عجز تراكمي بلغ 9.8 % ، من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 ، مقارنة بفائض قدره 3 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014.[4]

---

[1] كيفن كايسي ،"النفط، ورقة مساومة بأيدي الليبيين", اطلع عليه بتاريخ 2017/04/14 على الساعة 15:20 على الرابط: http://carnegieendowment.org/sada/5449

[2] نفس المرجع

[3] .....، تونس: "الآفاق الاقتصادية ربيع 2016", اطلع عليه بتاريخ 2017/03/24 على الساعة 09:20 على الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/publication/economic-outlook-spring-2016

[4] "التحولات العالمية وتحديات استقرار دول الخليج العربي" - جريدة الشبيبة ، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/17 على الساعة 14:30على الرابط: http://shabiba.com/article/179720

و أدى هذا العجز الكبير إلى ارتفاع سريع في مستويات الدين ، إذ بلغ إجمالي الدين العام التراكمي لمنتجي النفط في دول مجلس التعاون الخليجي 21.3 % ، من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2016، مقابل 9 % من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2014.

أما الجزائر98% من مداخيلها من العملة الصعبة مصدره الجباية البترولية، وبالموازاة مع ذلك تستورد ما يفوق 70% من احتياجات مواطنيها، وبغية استدراك الاختلالات في ميزان مدفوعاتها، لجأت لرصيدها من العملة (احتياطي الصرف) لتغطية هذا العجز الذي كان يبلغ حوالي 200 مليار دولار ، قبل انخفاض أسعار النفط ليصل إلى 156 مليار دولار ، حسب تقارير الحكومة مؤخرا. [1] أما المغرب فهو ليس ببلد ريعي ولم يتأثر كثيرا بثورات الربيع العربي ، إلا أحداث قليلة ومتفرقة فاقتصاده مستقر نسبيا ولم تختلف كثيرا فترة ما قبل 2011 عن سابقاتها في الألفية الثالثة.

[1] "تهاوي أسعار البترول يضع الاقتصاد الجزائري على كف عفريت"، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/02 على الساعة 10:05 على الرابط:
https://arabic.cnn.com/world/2016/01/19/algeria-price-oil-negative-consequences

المطلب الثاني: أسباب الهجرة إلى الدول الأوروبية بعد 2011

إضافة إلى ما سبق ذكره هناك ما يسمى بعوامل الجذب ، أو اعتبار أن لعوامل الانتشار لدى الدول الأوروبية ، ما يبرر سعي المهاجرين بكل أشكالهم لاجتياز البحر المتوسط بجواز قانوني ، أو في محاولات للوصول إلى الضفة الأخرى بكل الطرق و الأساليب في رحلة مستميتة يحدوهم أمل تحسين ظروفهم وظروف ذويهم ، وأسباب الهجرة من المنطقة العربية إلى الوجهة الأوروبية عديدة أختصرها فيما يلي:

أولا: الأسباب الجغرافية

إن القرب الجغرافي محفز كبير لظاهرة الهجرة ، فالحدود الجنوبية لأوروبا ترى من الحدود الشمالية لدول جنوب المتوسط ، فبعض سواحل المملكة المغربية يفصلها عن الساحل الإسباني 14 كلم ، وتبعد أقرب الشواطئ الايطالية عن ليبيا 290 كلم فقط ، فيما تنطلق بشكل شبه يومي من هناك قوارب باتجاه السواحل الايطالية ليلاً وسط مخاطر كبيرة تواجه الركاب الهاربين من جحيم بلادهم إلى جنة مفترضة في القارة الأوروبية، بينما تعتبر الهجرة غير الشرعية واحدة من المشكلات المستعصية ، التي تواجه كلاً من إيطاليا و مالطا، وهما الدولتان الأوروبيتان القريبتان للسواحل الليبية بعد أن فقدت الجماهيرية مقومات الدولة ، وأصبحت مرتعا للجماعات الإرهابية ومركزا لعبور مجموعات الجريمة المنظمة ، كتهريب السلاح والمخدرات ، وكذا مافيا تهرب المهاجرين.

المتوسط من أكثر الفضاءات هجرة في العالم ، فهو في قلب الحوارات السياسية والاقتصادية والثقافية ، و بحيرة النزاعات العميقة ، و من أكبر خطوط التصدعات الديموغرافية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم ، ومن الفضاءات الأكثر انغلاقا في مجال مراقبة الحدود لأنه يشكل الحد الخارجي لجنوب أوروبا.[1]

بما أن البحر المتوسط جمع في جهاته شعوبا مختلفة، بثقافات وديانات ولغات وأعراق مختلفة ، يعتبر من أكبر المناطق تبادلا عبر التاريخ.

إضافة إلى ما سبق التطرق إليه في الفصل الأول ، من أسباب دافعة للهجرة على العموم فإن خصوصية فترة ما بعد 2010 ، بالنسبة للمنطقة العربية ذات أهمية أساسية من حيث المستجدات وانعكاساتها في كافة المجالات ، و إمكانية انتقالها من بلد عربي إلى آخر ، تعددت الأسباب المؤدية لهجرة المواطنين من الدول العربية ، باعتبار هذه الظاهرة قديمة وما ستجد من ظروف وأحداث مست شرائح كبيرة من المجتمع العربي، منه لفهم ظاهرة الهجرة التي صارت تطرح إشكالات كبيرة للحكومات المستقبلة لابد من تقصي أسبابها، والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة أسباب رئيسية : العوامل الاقتصادية ، العوامل المحفزة ، وعوامل متعلقة بغياب الأمن و اللاإستقرار الذي تزامن مع الثورات العربية.

[1] Op.cit.Catherine wihtol de wenden, p110

ثانيا:الأسباب الاقتصادية:

1-التباين في المستوى الاقتصادي

في أطلس الهجرة نسخته الرابعة لسنة 2016 ، ألاحظ على خريطة بعنوان " الثروة و الفقر في العالم" ، دول أوروبا الغربية بدخل فردي يتعدى 15000 دولار لسنة 2014 ، بينما الدخل الفردي في أكثر دول المنطقة العربية بين 2500 و 6000 دولار هذا باستثناء دول الخليج.[1]

يجد المواطن الطموح في بلده قصور في زيادة مداخليه أو تأمين مستقبله ، وذو الدخل المحدود إضافة إلى البطال ، الفرصة في تغيير واقعه الاقتصادي بانتقاله من الضفتين الشرقية والجنوبية للمتوسط ، إلى الدول الأوروبية لما لمسناه من هوة بين الدخل الفردي في دول الجنوب ودول الشمال . ويتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة فالأولى تعاني من غياب ا لتنمية الحقيقية واعتماد أكثرها على الريع..، فأكثر الدول العربية تعاني من ضعف قوة العملة المحلية ، وكذا القدرة الشرائية التي هي في تدني رهيب ومستمر، بالإضافة للتطور في العالم المتقدم في نمو الأنشطة الاقتصادية، ضخامة الإنتاج ، والاستهلاك ، يساهم بنسب وافرة من مجموع الإنتاج العالمي .

وذلك لنتيجة الإفراط في مختلف الإنتاج الصناعي، إذا يستهلك العالم المتقدم 96 % ، من مجموع الإنتاج العالمي لليورانيوم ، و 84% من مجموع الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي. يوفر العالم المتقدم فوائض كبرى من الإنتاج يتم تحويلها إلى التصدير[2]. يحتكر العالم المتقدم أوفر نسبة من مجموع المبادلات العالمية أكثر من الثلاثي بالنسبة للصادرات والواردات، وهو بذلك يسيطر على التجارة العالمية .

2- سوق العمل و التباين في الأجور

إن عدم تناسب النمو الديمغرافي مع ما توفره الدول من مناصب عمل ، وضعف سياسات التنظيم ووضع الاستراتيجيات الكفيلة بمواكبة الأعداد الهائلة من خريجي الجامعات والمعاهد ، جعل من سوق العمل يضيق بدل الاتساع ، كان هذا قبل 2011 ، ولكنه زاد كثيرا في موجات تدفعها نفس العوامل القديمة ، إضافة إلى إفرازات الحراك العربي التي زادت من انكماش سوق العمل ، واستحالة إيجاد وظيفة أو عمل في دول تخنقها الأزمات الاقتصادية والأمنية.

يزيد ضعف سوق العمل و غياب الأمل في فرص إيجاد منصب عمل لدى الشباب، في التفكير بالهجرة ففي إحصائية للبنك الدولي، يعرض فيها أرقاما لنسب البطالة في العالم العربي، تتصدّر ليبيا نسب البطالة ب 48.9%، تليها موريتانيا بنسبة 46%، وفي فلسطين زادت نسب البطالة خلال العقدين الماضيين 19.9%، إذ

[1] Op.cit, Catherine wihtol de wenden ,p:13
[2] sens agent,10/05/217, 22 :00
http://dictionnaire.sensagent.leparisien.fr /

كانت تبلغ 22.8% عام 1991، وصارت 42.7% في عام 2014 . وفي مصر زادت نسب البطالة نحو 12.6% خلال العقدين الماضيين، إذ ارتفعت النسبة من 29.4% في عام 1991، لتصير 42% في عام 2014. كذلك الأمر بالنسبة لسوريا التي زادت فيها نسب البطالة بنحو 11.6% خلال الفترة الزمنيّة ذاتها، وتعدّ نسب البطالة في ليبيا وموريتانيا ومصر من بين الأعلى على صعيد العالم.[1]

في حين أن الدول الأوروبية رغم ما يتعرض له النظام الرأسمالي من أزمات ، فإن الفوز بمنصب عمل قد يكون أسهل نسبيا منه في الوطن الأصلي للمهاجر، خاصة حين يتعلق بقطاعات التعدين والبناء التي في العادة يؤمنها المهاجرون لكثرة العرض ، مقابل قطاعات أخرى ليست محبذة لدى المواطنين الأصليين، علاوة على سخاء المنظومة الاجتماعية ، وتعويضات الإدارات المختصة في العمل وإعادة التأهيل لمناصب أخرى إن وجدت وإلى دفع رواتب تمكن العمال من تأمين حاجاتهم في انتظار فرص أخرى ، ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر في دول المنشأ ، وقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في المغرب مثلا ما يقرب من 14% ، وهذه النسبة كانت ستزداد كثيرا لولا التحويلات والاستثمارات التي يقوم بها المغاربة المقيمون في الخارج.[2]

ويشكل التباين في الأجور كذلك عاملا للتحفيز على الهجرة ، حيث الحد الأدنى للأجور يفوق بـ 3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، على أن هذا الحد لا يحترم أحيانا من طرف أرباب العمل. ولكن إذا كانت الظروف الاقتصادية تشكل عوامل أساسية في التحفيز على الهجرة، إلا أن ذلك لا يشرح كيف أن البعض يمر إلى مرحلة التطبيق دون البعض الآخر، هذا يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى وهي أساسا اجتماعية و نفسية.

ثالثا: أسباب تاريخية واجتماعية

1-الماضي الاستعماري

يقصد المهاجر العربي اكثر مايقصد الدول التي إستعمرته لاشتراكه حقبا مع هذة الدول والشعوب في تفاعلات سياسية واجتماعية تفرضها البيئة، ففترات الاستعمار المتباينة في طولها جعلت من ثقافات هذه الدول قريبة، فتكلم لغاتها هو في حد ذاته حافز كبير لجعلها وجهة مركزيه فالجزائري والتونسي مثلا يحبذان الهجرة إلى فرنسا ، والليبي يفضل ايطاليا.

[1] ....،" الدول العربية تتصدّر معدلات البطالة في العالم"، متحصل عليه بتاريخ 2017/01/02، على الساعة 15.05 من الرابط:http://raseef22.com/economy/2016/08/1

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

فأكثر الجاليات العربية موجودة في أوروبا ضمن الدول التي استعمرت بلدانها ، فالجاليتين الجزائرية والمغربية هما الأكبر في فرنسا حيث تبلغ تباعا مع الأخذ بالازدياد خارج الأراضي الفرنسية 1357.5 ، و 895.6 وتأتي الجالية التونسية في المرتبة الرابعة بـ 377.3 وهذه الإحصاءات لسنة 2010.[1]

2- صور النجاح الإجتماعي:

الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار الخ.... ، وما يحمله المهاجرون العرب من مبالغ مالية وما يقومون به من تحويلات . احتلت مصر المرتبة الأولى عربياً، والسابعة عالمياً، في التحويلات النقدية، و التي بلغت 19.7 مليار دولار، أي ما يمثل 40.4% من إجمالي تحويلات المغتربين إلى المنطقة العربية. وتحتل لبنان المرتبة الثانية عربياً، بتحويلات بلغت نحو 7.2 مليار دولار سنة 2014، و تلقت بلدان المغرب العربي في نفس العام 11.2 مليار دولار.

تجعل مثل هذه المحفزات المالية من المواطن العادي محدود الدخل أو معدوم ، يفكر في الهجرة وتحسين مستواه المعيشي. وهنا قد يكون الشغل الشاغل للشباب التفكير في الهجرة إلى درجة أن تكون مشروعا شخصيا لا رجعة فيه ، وهذا ما ألاحظه يوميا في حواراتي مع الشباب." ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن نسبة المغتربين من سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصل إلى 5.3%، وهي أعلى نسبة في العالم" .[2]

رابعا: <u>الأسباب السياسية</u>

1-الحراك العربي (الربيع العربي) وما أفرزه من لاإستقرار

باعتبار أن الربيع العربي هو ثورة فئات من المجتمع ، على أوضاع قائمة حملت الأنظمة السياسية العتيقة التي رفضت دوما التجديد وفقدت هذه الفئات الممثلة لكل أبناء الطبقات المتوسطة والدنيا كل أمل في الحوار معها، والتفاهم على انتقال ديمقراطي سلس بحكم الخبرة التي دامت عقود عديدة.

عرَّف معجم أكسفورد الربيع العربي بأنه سلسلة من الانتفاضات المناهضة للحكومة ، في مختلف بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، بدءا من تونس في ديسمبر 2010.[3]

تمثل البحرين استثناء كونها دولة خليجية تعاني من اضطرابات شعبية أحيانا ، ويعزو الكثير من المراقبين ذلك للتركيبة السكانية الإيديولوجية،وعوامل التحريض والدعم ، كون أن من يقف وراء

[1] Op.cit,catherine wihtol de wenden, p:40

[2] محمد العجمي، "خريطة تحويلات المغتربين في العالم العربي"، اطلع عليه بتاريخ2017/03/02على الساعة10:00على الرابط الآتي:
http://raseef22.com/economy/2016/07/05/

[3] Arab spring definition https://en.oxforddictionaries.com/definition/arab_spring

الاضطرابات شريحة معينه ذات إيديولوجية شيعية تتلقى الدعم من الخارج ، ومن إيران على وجه الخصوص أو أن إحساس أو تعرض هذه الشريحة للتهميش وعدم رضاها بالسياسات التوزيعية للنظام السياسي في البحرين ، سببا في ذلك . تكون كل هذه الاجتهادات سبب في عدم استقرار دولة البحرين ، وهي بذلك استثناء لا يحمل سمات الربيع العربي الأساسية ، وعلى كل فإن الحراك العربي ظاهرة مازالت مستمرة وممتدة.

من المعروف أن بداية الـثـورات ليست مثل نهايتها ، و هـنـاك مسألة الحكم على الظاهرة خلال حدوثها لن يوصلنا إلى استنتاجات قطعية و موضوعية ، ذلك أن الظواهر في حالة م ن الاستمرارية و السيرورة و التقاطع معا وتحديدا الاجتماعية والسياسية. إن رصد التحولات الهيكلية الكبرى جراء الثورات العربية بشكل موضوعي يتطلب فترة من الزمن.[1]

[1] خليدة كعسيس خلاصي،"الربيع العربي بين الثورة والفوضى "، ص،ص 13,14 اطلع عليه بتاريخ 17/03/17 على الساعة 11:30 على الرابط :

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_421_khalida.pdf

المبحث الثاني: السياسات الأوروبية الجديدة تجاه الهجرة العربية بعد 2011

تعددت المبادرات والآليات في تنظيم الهجرة ومواجهة الهجرة غير الشرعية ، فالكثير منها قديم نسبيا يصل إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، و لكنها لظروف المرحلة وما استحدث في هذه السياسات فيما بعد وخاصة بعد ما حدث من تحولات في المنطقة العربية وموجات الهجرة المنطلقة منها و عبرها و ما شكلته من أزمات وتهديد على مشارف الإتحاد الأوربي وتخومه وأخذت طابعا امنيا يهدد كل مجالات الحياة الأوروبية فجاءت اتفاقيات ومبادرات بينية في ترتيب البيت الداخلي الأوروبي وأخرى بالتنسيق مع دول الجوار القريب وجنوب وشرق المتوسط فيما يسمى بأمننة السياسات.

المطلب الأول: خلفيات السياسات الأوربية تجاه الهجرة العربية بعد 2011

أولا:كثافة المهاجرين وطالبي اللجوء:

في تقرير لوكالة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي إن عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا من شمال إفريقيا بلغ رقما قياسيا في سنة 2015 .وقد ساهمت الاتفاقيات مع دول العبور في تقليص عدد المهاجرين في السنوات الأخيرة خاصة فقد بلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا البر الأوروبي في عام 2016 انخفض بمعدل الثلثين مقارنة بعام2015.[1]

و ينص الاتفاق الذي أبرمه الاتحاد الأوروبي مع تركيا في مارس 2016 على منح أنقرة مساعدات بمليارات اليورو مقابل استضافة مهاجرين في أراضيها ومنع المهربين من نقلهم عبر بحر ايجة إلى اليونان. كما يتضمن الاتفاق منح تركيا مساعدات مالية والسماح لمواطنيها بالسفر إلى دول الاتحاد بدون تأشيرات والإسراع في مفاوضات انضمام أنقرة إلى الاتحاد.

ولكن هذه البنود علقت عقب الحملة التي شنتها الحكومة التركية بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي وقعت في البلاد في جويلية 2016.

قالت وكالة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي (فرونتكس) إن المهاجرين الذين ما زالوا يحاولون الوصول إلى أوروبا عن طريق الجزء الغربي من البحر المتوسط معظمهم سوريون وأفغان وعراقيون، مضيفة أن نحو 181 ألف مهاجر وصلوا إلى إيطاليا في عام 2016 من شمال إفريقيا من خلال ما يطلق عليه طريق هجرة البحر المتوسط الأوسط، وهو أكبر عدد يسجل بالنسبة لهذا الطريق ويمثل زيادة بلغت 20بالمائة عن 2015..

و كانت منظمة الهجرة الدولية قالت في وقت سابق إن عام 2016 شهد أكبر عدد من حوادث الغرق في البحر المتوسط، إذ غرق خلاله 5 آلاف مهاجر تقريبا ونقلا عن وكالة رويترز للأنباء ان منظمة الهجرة الدولية أحصت 900 مهاجر على الأقل لقوا حتفهم أو أصبحوا في عداد المفقودين خلال محاولتهم الوصول

[1] .....، "عدد المهاجرين إلى أوروبا "انخفض بمعدل الثلثين" في"2016, متحصل عليه بتاريخ 17/04/10 على الساعة 18:20على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/world-38532514-

إلى أوروبا بحرا منذ بداية العام بينهم 97 مفقودا في مطلع الأسبوع الثاني من شهر افريل 2017 في موجه من المهاجرين بلغت 9000 شخص.[1]

أكدت بعض تقارير الوكالة أن غالبية اللاجئين بدون أية أوراق أو مستندات مما يصعب عمليات الفحص و التأكد والتحقق من هويتهم وجنسيته.

تأتي مقترحات الوكالة بعد مضي عدة أسابيع من إعلان عدد من السياسيين الأوروبيين لسياسة حدودية جديدة صارمة تقضي بإعادة جميع اللاجئين الواصلين إلى الجزر اليونانية إلى تركيا مرة أخرى، في الوقت الذي زعمت فيه وكالة حماية الحدود أنها قد رصدت 1.8 مليون حالة عبور غير قانوني للحدود في 2015، وهو ستة أضعاف الرقم في العام الذي يسبقه.

ثانيا:ارتباط الإجرام والإرهاب الدوليين بالمهاجر واللاجئ:

إن إمكانية وصول أفراد أو مجموعات إرهابية الاتحاد الأوربي عبر موجات الهجرة غير الشرعية وضمن طالبي اللجوء ضمن تقرير الجهات المخولة بمراقبة الحدود أمرا متكررا وواقعا بعد ان ثبت ضلوع بعضهم في عمليات إرهابية داخل دول الاتحاد. فقد أشارت التحقيقات إلى أن اثنين من منفذي هجمات باريس في سبتمبر دخلوا إلى أوروبا من خلال قوارب المهربين القادمة من تركيا.

أوضح معهد "بيو ريسيترش" بصورة عامة أن "أزمة اللاجئين والخطر الإرهابي مترابطان بوضوح في ذهن العديد من الأوروبيين"، وكشف التقرير أنه في ثمان من البلدان العشر التي شملها، وهي بلدان تمثل 80 %من مجمل السكان الأوروبيين، يرى نصف الرأي العام على الأقل أن وصول طالبي اللجوء "يزيد من المخاطر الإرهابية."[2]

وفي تقرير تحليل المخاطر السنوي الذي تصدره وكالة حماية الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي (فرونتكس)، ذكر التقرير أن هجمات باريس تظهر بوضوح إمكانية استغلال عملية تدفق اللاجئين غير المنظمة في دخول الإرهابيين إلى الاتحاد الأوروبي، وأضاف التقرير أن اثنين من المشاركين في الهجمات

[1] داليا نعمة ، علا شوقي،"المنظمة الدولية للهجرة: إنقاذ حوالي 9 آلاف مهاجر في المتوسط في مطلع الأسبوع"، اطلع عليه بتاريخ 2017/05/15،على الساعة13.30على الرابط الآتي:
http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKBN17K1E7

[2] .....، "استطلاع: "العديد من الأوروبيين خائفون وممتعضون من اللاجئين", اطلع عليه بتاريخ 17/03/15 على الساعة 12:40 على الرابط:
http://www.dw.com/ar

قد دخلوا إلى الاتحاد الأوروبي من خلال جزيرة ليروس اليونانية وقاموا بتسجيل أسمائهم لدى السلطات اليونانية، حيث قاموا بتزوير مستندات هوية سورية لتسريع دخولهم[1].

ثالثا:صعوبة الاندماج وتهديد الهوية الوطنية للمجتمعات المضيفة

بوصول المهاجر للدول الأوربية يصطدم بثقافة جديدة و لغة غريبة يصعب عليه التكلم بها وهنا تكون إشكالية الاندماج كبيرة.من المسوغات التي تدفع بها أوروبا- للحد من تدفق الهجرة إليها-صعوبة تأقلم المهاجرين ثقافيا داخل الإطار الاجتماعي الأوروبي- قد يطرح مشكلات الأقليات والأديان داخل الدول المقصودة بالهجرة...[2]

في المقابل وعلى الرغم من كل ما يقوم به المهاجرون في تنمية دول الاستقبال فإنهم يعانون من عدة أشكال من التمييز والإقصاء في كل المجالات: السكن, التعليم والعمل والحقوق الاجتماعية والثقافية.لكن حدة ومستوى هذا الإقصاء و التمييز يتم حسب أصول و الإثنية التي ينتمي إليها هذا المهاجر وكذا لغته ودينه، وقد يعامل المهاجر غير الشرعي معاملة دونية أيضا بالمقارنة مع المهاجر الشرعي.

أكثر ما يحد من نسبة اندماج المهاجر هو ما يعانيه من لا مساواة مع المواطنين الأصليين في السكن: قد يكون السكن لائقا ولكن في أكثر الأحيان في جهات ومناطق معينة تكون فيها معدلات البطالة والجريمة مرتفعة. و في الشغل: في قطاعات محددة كالتعدين والفلاحة ومالا يقصده السكان الأصليون.

يقول السياسي الهولندي المتطرف "خير تفيلدر سان" محاولات الاندماج للمغاربة في المجتمع الهولندي تكلف خزينة الدولة مبلغ 7,2 مليون يورو سنويا.[3]

وبالتالي فان هؤلاء السياسيين يرون أن المهاجرين و الاندماج هم من الأعباء الثقيلة على خزينة الدولة الهولندية. ويسود الاعتقاد في أوساط الجاليات المغاربية بان مثل هذه الاتهامات مدروسة لتوجيه الأصابع إلى المهاجرين مرة أخرى على أنهم عبء ثقيل لابد من التخلص منه بطردهم إلى مواطنهم الأصلية.

[1] .....، "قواعد جديدة للهجرة.. "الاتحاد الأوروبي يقترح تعديلات لنظام اللجوء", اطلع عليه بتاريخ 17/03/25 على الساعة 11:40 على الرابط:
http://www.huffpostarabi.com/2016/04/06/story_n_9625620.html

[2] جمال الشلبي ،**العرب و أوروبا رؤية سياسية معاصرة** ،عمان : مطبعة الجامعة الأردنية، 2000،ص:111

[3] جمال المجايدة ،"ازمة الاندماج والهوية لدى المغاربة في هولندا تهدد المجتمع الهولندي بالانقسام والتطرف والعنصرية "اطلع عليه بتاريخ 2017/04/13 على الساعة 12:40 على الرابط:
http://www.maghress.com/tettawen/1103

إن ما ينسب دائما لذوي الأصول العربية و الإسلامية من سلوكات عدوانية وارتكابهم للجرائم يحد من سرعة وعمق اندماجهم رغم موضوعية ممارسة بعض الشباب من أصول مهاجرة من أشكال الجريمة وقد يكون سببه الحقيقي التهميش والإقصاء الذي يعانون منه في بيئات وظروف تشجع على ذلك.

كما أن هناك من يرغب في أن يكون المهاجر مجرد وسيلة وأداة لإنتاج السلع والخدمات وليس ككائن بشري له خصوصياته اللغوية والدينية والثقافية والتي يجب الاعتراف بها والتعايش معها.

إن عملية اندماج المهاجرين أو الذين هم من أصول مهاجرة عملية معقدة تستدعي تضافر جهود كل الفاعلين في الحقل السياسي والثقافي والإعلامي, والتعليمي وكذا مختلف مكونات المجتمع المدني من أجل نشر وتعميق وتطبيق مبادئ التسامح والاعتراف بحق اختلاف المهاجرين والأقليات المتواجدة في بلد واحد وقبول هذا الاختلاف والتعايش معه[1].

رابعا:الهجرة غير الشرعية المقنعة:

الكثير من المهاجرين غير الشرعيين عبروا الحدود الأوروبية أو علقوا بين دولها مندسين ضمن موجات اللاجئين القادمين من دول الاقتتال العربي، يصعب الفصل بين تنامي الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين على أجندة السياسات الأوروبية وبين تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بشكل عام خلال 2015؛ إذ تشير إحصاءات وكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون أمن الحدود الخارجية وصول أكثر من مليون لاجئ"" إلى الدول الأوروبية خلال الشهور التسعة الأولى من 2015[2].

وقد أثارت هذه الأزمة ردود أفعال متنوعة داخل القارة الأوروبية، بين مرحب باللاجئين أو متحفظ أو رافض أو مهاجم.[3]

[1] .....، "الهجرة بين الحاجيات وعوائق الاندماج"، متحصل عليه بتاريخ 2017/04/02على الساعة23:00على الرابط الآتي:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/303

[2] .....، "قواعد جديدة للهجرة.. "الاتحاد الأوروبي يقترح تعديلات لنظام اللجوء" ،متحصل عليه بتاريخ 2017/04/06على الساعة21:00على الرابط الآتي:
http://www.huffpostarabi.com/2016/04/06/story_n_9625620.html

[3] " 630 ألف مهاجر غير شرعي وصلوا أوروبا.. ولا حل للأزمة في الأفق"، روسيا اليوم، متحصل عليه بتاريخ 2017/01/02على الساعة09:00على الرابط الآتي:

-ألف-مهاجر-شرعي-أوروبا/https://arabic.rt.com/news/795903

المطلب الثاني: مظاهر السياسات الأوروبية تجاه الهجرة العربية بعد2011

للسياسات الأوروبية بعد 2011 ، قاعدة من القوانين والاتفاقيات التي تستمد شرعيتها منها، مع تطور أو تغيير لبعض بنودها أو أوجه تفسيرها وتطبيقها مع حقب تطور التجربة التكاملية الأوروبية ، أورد أهمها في الجدول الآتي(الجدول رقم-1-):

اتفاقية شنغن، دخلت حيز التنفيذ في 1995 (28 دولة ، اليوم)	**1985**
اتفاقية دبلن (دبلن I)	**1990**
قمة تامبيريTampere : التخلي عن هدف الهجرة صفر	**1997**
دبلن II، نظام اللجوء الأوروبي المشترك	**2003**
تأسيس وكالة مراقبة الحدود الأوروبيةFrontex فوونتكس	**2004**
العقد الأوروبي للهجرة	**2008**
الشراكة مع دول أخرى في مجال الهجرة ودمج اللاجئين	**2008– يومنا هذا**
تعزيز إمكانيات وكالة مراقبة الحدود الأوروبيةِ Frontex فرونتكس	**2013**

الجدول -1- كرونولوجيا لأهم السياسات الأوربية في مجال الهجرة واللجوء من اعداد الباحث.

أولا: الانقسام الأوروبي حول استقبال ودمج اللاجئين:

رفضت بعض الدول الأوربية استقبال اللاجئين و تحفظت دول أخرى على ذلك،فدول مثل جمهورية التشيك وبولندا وسلوفاكيا ورومانيا، أعلنت رفض خطة الاتحاد الأوروبي لتوزيع اللاجئين حصصًا بين دول الاتحاد، وقد كانت دول أوروبا الشرقية سباقة في ذلك لاعتبارات تاريخية إيديولوجية و في المقابل، تزعمت ألمانيا بقيادة المستشارة أنجيلا ميركل الاتجاه الثاني الأكثر إنسانية والتزاما بالعهود الأخلاقية والمنهج العالمي لحقوق المهاجرين واللاجئين الداعي لاحتواء الأزمة ودمج الوافدين في المجتمعات الأوروبية، والذي تراجع فيما بعد لصالح الأحزاب والحركات اليمينية.

فقد عكست الإجراءات والتصريحات قلق الدول من تدفق اللاجئين الكثير من الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي وتلك المرشحة لدخوله. ففي 19 أوت 2015 انتقد رئيس الوزراء الصربي ألكسندر فوتشيتش الاتحاد الأوروبي بسبب عدم الرد على بناء المجر للسياج الحدودي، وقال إن بلغراد سوف تشيد مأوى لآلاف المهاجرين العابرين إلى أوروبا الغربية. فيما وصف الرئيس المجري، يانوش أدير، تدفق مئات اللاجئين إلى حدود بلاده بـ"الحصار"، ومن جهتها، استنفرت بلغاريا قواتها على الحدود تحسباً لتدفق اللاجئين إلى أراضيها.وعقد رئيس الحكومة بويكو بوريسوف ووزراء الداخلية وقادة الأجهزة الأمنية والمخابرات اجتماعا

طارئاً، ناقشوا خلاله تحذير وزير الخارجية الصربي إيفيتسا داشيتش من اتجاه اللاجئين إلى بلغاريا وكرواتيا عند إغلاق الحدود المجرية في وجههم، أما رئيس الحكومة التشيكي بوهوسلاف سوبوتكا، فقد حذر من اتخاذ دول الاتحاد الأوروبي إجراءات أحادية الجانب في مواجهة أزمة اللاجئين.[1]

ثانيا:تصاعد العداء ضد المهاجرين:

إن الموجات الهائلة و غير المسبوقة للمهاجرين و اللاجئين إلى أوروبا فيما بعد 2011, ساهمت في تصاعد نفوذ الحركات اليمينية في أوروبا و التي تؤجج العداء للمهاجرين و تدعوا لطردهم , و مع تشكيل تكتل الأحزاب اليمينية المتطرفة داخل البرلمان الأوروبي بقيادة مارين لوبان زعيمة الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة ، و حزب الحرية النمساوي و الرابطة الشمالية الايطالية ، و حزب فلامز البلجيكي إلا دليل على التوجه الأوروبي الجديد.

يستفيد التكتل على العديد من المزايا مثل دعم مالي من البرلمان الأوروبي تتراوح قيمته بين 20 إلى 30 مليون يورو على مدى خمس سنوات، ووضع مكاتب ومقرات تحت تصرف النواب الأوروبيين التابعين للتكتل الجديد وزيادة وقت المداخلات خلال مناقشات البرلمان لكل عضو من دقيقة إلى دقيقتين، وإمكانية التصويت على تعديلات تقترحها أحزاب أوروبية أخرى.[2] وتعتبر المجر من أكثر الدول المعارضة لسياسات قبول اللاجئين أو توزيع الحصص بين الدول المختلفة، حيث يحكمها حزب يميني متطرف من الأحزاب المعادية للمهاجرين. ومن المتوقع أن تؤثر تلك التيارات على سياسات الهجرة واللجوء الأوروبية مستقبلًا.[3]

ثالثا:البعد الطائفي والقلق الاجتماعي:

كما أن أزمة اللاجئين قد اتخذت بعداً طائفياً في هذا الإطار الصادم، حيث لم تجد دول مثل بولندا وسلوفاكيا والتشيك أي غضاضة في رفض استقبال المسلمين من اللاجئين السوريين، والإعلان

---

[1] ....، "على أبواب أوروبا..اللاجئون والعبور"، الجزيرة نت، 2017/02/20، على الساعة 11:05على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net

[2] طاهر هاني، " البرلمان الأوروبي يسجل ولادة تكتل يميني متطرف بزعامة مارين لوبان"،اطلع عليه بتاريخ 2017/03/23،على الساعة11:05على الرابط التالي:
http://www.france24.com/ar

[3] هاني سليمان،"السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الانسانية " اطلع عليه بتاريخ 2017/02/06، على الساعة15:02على الرابط الآتي:

http://www.acrseg.org/40345

عن قبولها استضافة مسيحييهم، في خطوة انتقدها ضمن الاتحاد الأوروبي، ويقول مراقبون إنها نتيجة لأجواء معاداة الإسلام المنتشرة في القارة العجوز[1].

زادت المخاوف في أوساط مجتمعات الاتحاد الأوروبي و خاصة الشرقية منها ، فأزمة اليونان الاقتصادية دفعت ببعض الحركات الفاشية مثل الفجر الذهبي إلى زرع الخوف و الكراهية في أوساط المجتمع اليوناني و هذا ما لوحظ أيضا في بعض الدول الأوروبية الأخرى التي اعتادت الوئام الاجتماعي, ففي ألمانيا مثلا و بريطانيا يتم الاعتداء بصورة متكررة على اللاجئين و مساكنهم.

القادمين الجدد هم بشر وليسوا إحصاءات جامدة أو مؤشرات اقتصادية مجردة، فمع هذه الإضافات الديموغرافية تنشأ وقائع ومستجدات وتتشكل ظواهر وتفاعلات في المشهد المجتمعي. وتُستثار في ظلال التدفقات كوامن القلق الاجتماعي والمخاوف الاقتصادية الساذجة ومشاعر الخشية غير المبررة على مواقع العمل وفرص السكن والخدمات الاجتماعية، بما يُذكي حمى العنصرية والعداء، ويبعث الهواجس الثقافية المتعلقة بالهوية ومسائل الاندماج.[2]

رابعا: تراجع الديمقراطية وحقوق الإنسان:

لطالما تفاخر الأوروبيون بديمقراطيتهم الليبرالية و التشدق بالقيم الحضارية النبيلة و حقوق الإنسان وأنها أوروبا ارض استقبال للمهاجرين بيد أن ما لوحظ من تصرفات لا أخلاقية على حدود الاتحاد الأوروبي و داخل دوله تنم عن عنصرية مقيتة , ففي بريطانيا تم طلاء أبواب منازل اللاجئين بلون احمر لتمييزهم , و ما تلقاه اللاجئون من صد و طرد و إهانات في المجر و صربيا و النمسا , و قد ساهم الضغط على بريطانيا لقبول حصتها من اللاجئين في التصويت (بريكسيت) الذي بموجبه ستغادر المملكة المتحدة الإتحاد الأوربي وكانت سياسات الهجرة الأوروبية سببا مباشرا في ذلك.

فيما أقر البرلمان الدانمركي 26 يناير 2016 مجموعة من القوانين بحق اللاجئين، تشمل مصادرة مقتنياتهم الثمينة واستخدام قيمتها للإنفاق على إقامتهم... ، و قد فرض قيوداً أخرى بهدف الحد من دخول اللاجئين، منها اشتراط تعلم اللغة الدنمركية والتواصل بها للحصول على تصريح بالإقامة الدائمة في البلاد، وتقليص المساعدات الاجتماعية إلى حد كبير، وتخفض المساعدات الاجتماعية للّاجئين الجدد بنسبة قد تصل

[1] حسام شاكر، "اللاجئون والإفاقة من الحلم الأوروبي"،اطلع عليه بتاريخ 2015/8/30، على الساعة15:20على الرابط الآتي :

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/8/30

[2] ....،"على أبواب أوربا"..، مرجع سابق

إلى النصف. [1]في ظروف كهذه من الطبيعي أن تتخذ الحكومة إجراءات مثل هاته فيجب أن لا يشعر المواطن في هذه الدول من أن وضعية اللاجئ أفضل منه وهو الذي يدفع الضرائب ويؤثر بصورة غير مباشرة في تشريع القوانين وهذا أحد أسباب سهولة وسرعة الاندماج لينظر اللاجئ كونه عنصر تنمية وليس عنصر ابتزاز.

علاوة على السويد التي أكد فيها وزير الداخلية أنديرس إيجمان، في 27 يناير 2016، أن بلاده ستطرد ما يقرب من 80 ألف مهاجر وصلوا إلى السويد عام 2015، فطلبت الحكومة من الشرطة ومن مكتب الهجرة تنظيم عمليات الطرد.[2]

تكْفُل القوانين الدولية واتفاقيات حماية حقوق الإنسان حق الهجرة والتنقل كحق أساسي وطبيعي ووصول المهاجرين إلى الدول المصنعة بأغراض مختلفة طوعية، أو لجوئهم قسرا لدول عرفت باحترامها حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته ،أمر مسلم به في الظروف العادية إما ما نتج عن معاناة الشعوب في المنطقة العربية من نزوح قسري كان محكا لهذه الديمقراطيات التي عجزت عن استيعاب الكم الهائل من هؤلاء المهجرين في ظروف اقتصادية ومؤشرات بطالة عالية ، إضافة إلى حركة من الرفض الشعبي العارم غذته ظاهرة الإسلاموفوبيا نتيجة لسلوكات بعض أفراد الجاليات المسلمة، والأعمال الإرهابية المنسوبة لأشخاص من أصول مهاجرة إضافة إلى نشاطات الجمعيات والحركات والأحزاب المتطرفة في هذه الدول. فمرشحة الرئاسة ووريثة أبيها للجمعية الوطنية الفرنسية "مارين لوبان" تعتبر الأجانب وخاصة العرب والمسلمين سببا لكل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها فرنسا.

[1] خالد عبد المنعم، "أزمة اللاجئين تكشف الوجه الحقيقي ل"الديمقراطيات الزائفة"،اطلع عليه بتاريخ 2017/03/13، على الساعة12.53، متحصل عليه من الرابط التالي:

http://elbadil.com/2016

[2] المرجع السابق.

المطلب الثالث: تشريعات و آليات الاتحاد الأوربي في مكافحة الهجرة:

ظاهرة الهجرة ليست جديدة و يمكن ملاحظتها بيسر وصار موضوعها جدير بالاهتمام من قبل السياسات الوطنية للدول الأوربية منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم، فيمكن ملاحظة حركة وانتقال مجموعات بشرية هروبا من الحروب ، الحرمان والعنف المسلط ضد المدنيين، وفي هذا الصدد عقدت اتفاقيات دولية تجعل استقبال هؤلاء أولوية وواجب ومثل هذه الظروف المتكررة والمنتقلة من منطقة إلى أخرى جعل من إدارة موجات الهجرة امرأ ملحا ومثيرا للجدل في منطقة اليورو.فما شهدته المنطقة العربية في ربيعها المتواصل وخلقه للفوضى واللاإستقرار في موجات نزوح وهجره قسريه جعل من سياسات الدول الأوربية مجتمعة أو منفردة تتغير وفقا للظروف والأولويات الأوربية في سنة 2010 وحدها تم استقبال ما يقارب 1.5 مليون مهاجر في دول الاتحاد الأوربي من خارج الاتحاد وطبقا للإحصائيات المديرية العامة للمفوضية تريكا تريندو ووندن باحثة مختصة في شؤون الهجرة إن القارة الأوروبية ارض استقبال للمهاجرين.

أولا:التشريعات المتبعة لمواجهة الهجرة بعد 2011

في16أكتوبر2008 تم تبني المجلس الأوربي لما سمي" العقد الأوربي للهجرة واللجوء" واعتبرت قاعدة صلبة ودائمة للسياسات الأوروبية المشتركة وتعزيز للمكاسب وتنمية التضامن المتناغم وفي هذا التصور تم الاتفاق على:

1. تنظيم الهجرة حسب الأولويات التي تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والإمكانات لكل دولة عضو ودعم الاندماج محاربة الهجرة غير الشرعية مع ضمان إعادة المخالفين لبلدانهم الأصلية أو البلدان التي عبروا من خلالها بطريقة غير شرعية
2. تعزيز الفعالية في مراقبة الحدود
3. إنشاء شراكات شاملة مع دول المنشأ ودول العبور وتشجيع التنمية في أوساط المهاجرين[1]

تعتمد تشريعات الاتحاد الأوربي في مجال الهجرة على قاعدة صلبة من الأسس القانونية العالمية هي[2]:

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948
2. اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق العمال المهاجرين 1990
3. حقوق الأقليات الوطنية الإثنية والدينية المذكورة في إعلان الأمم المتحدة 1992

[1] Le pacte européen sur l'immigration et l'asil . 6 : انظر الملحق رقم
http://www.immigration.interieur.gouv.fr/Europe-et-International/Le-pacte-europeen-sur-l-immigration-et-l-asile
[2] Pierre Hassner,les relations internationales,2me edition ,paris :la documentation française ,2012 :p187

تبنى الاتحاد الأوربي النهج العالمي للهجرة والتنقل"، عام 2011، ويحدد الإطار العام لعلاقات الاتحاد بالدول الأخرى في مجال الهجرة. و يقوم على أربعة أركان هي:

1-الهجرة القانونية والتنقل

2-الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

3-سياسة الحماية واللجوء الدولية

4-تعظيم أثر الهجرة والتنقل على التنمية.

وفي إطار هذا النهج ضمان الحقوق الإنسانية الشاملة للمهاجرين .

سياسات الهجرة بعد 2011

في إطار النهج العالمي للهجرة الخاص بالاتحاد الأوروبي ; وتجسيد إدارة الهجرة بفعالية، يعمل الاتحاد الأوروبي في شراكة وثيقة مع الدول المصدرة للمهاجرين ودول العبور للوصول إلى الاتحاد الأوروبي .في شرقه وجنوبه ونلمس الإحساس بالمسؤولية و الأخذ بأسباب التعامل مع ما أفرزته الأوضاع السياسية للدول العربية وضمن هذا المقترب الذي يعتبر بعدًا خارجيًا لسياسة الهجرة للاتحاد الأوروبي. وهو إطار للحوار والتعاون مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة ويعتبر عنصرًا مركزيًا لأهداف برنامج ستوكهولم، الذي يشمل[1]:

- تشجيع القدرة على التنقل والهجرة الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي، مع تعزيز التنمية في دول المهاجرين الأم لتحسين مستويات المعيشة وتقليل "هجرة العقول."
- التأكد من وضع سياسة متماسكة داخل الاتحاد الأوروبي حتى يتم دمج النهج العالمي للهجرة بشكل كامل في مبادرات الاتحاد الأوروبي التي تكون خارج الاتحاد، بما في ذلك تطوير العمل في مجال المساعدات والعلاقات الخارجية, تعزيز الهجرة الشرعية مع منع الهجرة غير النظامية.

1-<u>قواعد الهجرة والخطط المستقبلية للاتحاد الأوروبي في ظل مقترحات برنامج ستوكهولم</u>

لقد تم إدخال القوانين (التوجيهات) الشاملة للاتحاد الأوروبي بالفعل في القواعد الموحَّدة للقبول والإقامة بالنسبة للفئات التالية من غير مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يرغبون في المجيء إلى إحدى دول الاتحاد الأوروبي للعمل أو الدراسة -العمال ذوو المؤهلات العليا ،الطلاب، المتدربون غير مدفوعي الأجر وتلاميذ المدرسة والعمال المتطوعون ،الباحثون.. تطورت السياسات الأوربية حسب ظروف كل مرحلة

إضافة إلى هذه التشريعات والعقود القانونية والأخلاقية ذات الطابع العالمي هناك أخرى ذات طابع أوربي وثيقة مفوضية الإتحاد الأوربي حول الهجرة في ماي 2015 جاءت لترسم مقاربة جديدة للهجرة

[1] ....، "الصفحة الرسمية للاتحاد الأوروبي", اطلع عليه بتاريخ 29.04.2017 على الساعة 18:20 على الرابط: http://ec.europa.eu/immigration/tab1.do?subSec=37&language=24$ar

تستخدم السياسات والأدوات وتشمل الدول الأعضاء، مؤسسات الإتحاد الأوربي ،المنظمات الدولية ، المجتمع المدني، السلطات المحلية والدول الأخرى، وتتبنى الوثيقة الإجراءات العاجلة التي أعلنها المجلس الأوروبي في 23 أفريل 2012 والتي أكدها البرلمان الأوروبي بعد ذلك منها:[1]

1. إنقاذ اللاجئين بحرا ، عبر زيادة الميزانية المخصصة لعمليات هيئة الحدود الأوروبية Frontex
2. التركيز على شبكات تهريب البشر عبر عمليات أمنية ودفاعية مشتركة Policy operation Common Security and défence
3. إعادة توزيع اللاجئين بحيث تقوم دول الاستقبال بفحص طلبات اللجوء مع طرح توزيع اللاجئين على دول الاتحاد ضمن نظام محدد.
4. توفير الحماية لمن يحتاج إليها(ضمن برنامج الأمم المتحدة خصصت له المفوضية الأوروبية 50 مليون أورو إضافية)
5. العمل مع الدول الأخرى التي تستقبل اللاجئين أو تيسر عبورهم(30مليون يورو 2015-2016).دعم دول المواجهة الأوربية Frontline member

تحدد هذه الوثيقة أربعة أسس للتعامل مع الهجرة:

1) خفض الحوافز الدافعة للهجرة غير النظامية.
2) التحكم في الحدود الأوربية(دعم مبادرة الحدود الذكي Smart Borders).
3) بناء سياسة مشتركة لمنح حق اللجوء(فحص طلبات اللجوء ضمن نظام "دبلن")
4) وضع سياسة جديدة حول الهجرة تأخذ بالحسبان سد النقص البشري الأوروبي).[2]

إن المتفحص لسياسات الاتحاد الأوروبي الجديدة لا يرى اختلافا ك ثيرا عن السياسات التي سبقتها لأنها تتسم بالانتقائية وتفضيل فئات وشرائح عن أخرى حتى العمال الذين كانوا يُقبلون دون مؤهلات أو شهادات صار من الضروري حملهم لمؤهلات علمية وتقنية وفي ظل معدلات البطالة المرتفعة يصعب عليهم الحصول على عمل، إضافة إلى الطلاب والباحثين في إطار المصلحة لدول الاتحاد، وفي إطار ما سماه الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي l'immigration choisie سنة 2006 وهنا نلمس تأثر القوى الكبرى في الاتحاد الأوربي وتأثير سياساتها على السياسات المشتركة للإتحاد كفرنسا وألمانيا. فاقتراح المانيا لسياسة الحصص وتوزيعهم على دول الإتحاد لم ترضي الدول الصغيرة .

في سنة 2011 وضمن الخطط الموحدة لسياسات الإتحاد الأوربي حول الهجرة تم إقرار التصريح الفردي للإقامة ويشمل كافة الأشخاص من غير المواطنين في الإتحاد الأوربي الذين يجدون سهولة فيما بعد في

[1] محمد أنيس سالم،"اللاجئون بين الإتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية مجلة"،السياسة الدولية،دورية فصلية، العدد 207،جانفي 2017، ص:89.
[2] المرجع السابق،ص:90

تسهيل إقامتهم والعمل في بلدانه وستكون بذلك إقامتهم شرعية ومتساوون للحقوق والمعاملة مع مواطني الدولة المضيفة العضو في الإتحاد كذلك ينص على أن الأشخاص ذوو الإقامة الشرعية في إحدى دول الاتحاد الأوروبي يجب أن يعاملوا بشكل جيد وأن يحتفظوا بكافة حقوقهم ويمكنهم إحضار عائلاتهم للإقامة معهم في بلادهم الجديدة.[1]

في ظل أزمات الدورية للرأسمالية وما تشهده الدول الأوربية من بطء في النمو الاقتصادي وأعداد البطالة الهائلة التي تختلف معدلاتها من دولة إلى أخرى تبقى قوانين وتشريعات الاتحاد الأوربي مُحترَمة بنسب مختلفة أيضا لأن ما تطبقه الدول يتناسب مع مدى إمكانياتها وتجاوب مؤسساتها الداخلية وأنسجتها الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني فيها فمعدلات البطالة أكثر في أوساط الأجانب عنه في أوساط المجتمعات الأصلية.

سياسات الحصص الجديدة للاتحاد الأوربي

تزامن وصول التدفقات الهائلة من المهاجرين واللاجئين إلى أوربا وبلغت أزمة اللاجئين ذروتها سنة 2015 كان لزاما على المفوضية الأوربية سن سياسة جديدة يمكن خلالها استيعاب هذه الأعداد وبعد أن كان الأمر اختياريا فرضت حصصا من اللاجئين على دول الاتحاد حسب عدد سكانها ففرنسا 24031والمانيا 31443وهولندا7214 بلجيكا 4564 لكسمبورغ440 لاجئ[2](الخريطة رقم : 1تبيين حصص كل الدول الأوربية) . بدأ موضوع إمكانية فرض حصص من اللاجئين على دول الاتحاد الأوربي سنة 2015 مع وصول الأفواج الأولى من المهاجرين السوريين وتدفقات من الاريتريين وكان ذلك بمحاولة توزيع المفوضية الأوربية.

قامت المنظمة الدولية للهجرة بإعادة توزيع اللاجئين الذين تدفقوا بقوه على دول الخط الأول توزيعهم على الدول المتطوعة في صيف2015 وكان أكثرهم سوريون عراقيون و اريتيريون وطلبت منظمة الهجرة من رئيس المفوضية الأوربية جون كلود جنكر مخطط عام حيث أطلق فكره مفادها إعادة دمج طالبي اللجوء مع مراعاة قدرة استيعاب كل دولة:(الكثافة السكانية،الناتج المحلي الإجمالي،معدل البطالة. وطلب مسجل سلفا)[3]

---

[1] .....، "بوابة الهجرة للإتحاد الاوربي،"مستقبل سياسة الهجرة للاتحاد الأوروبي"، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/13 على الساعة 11:20 على الرابط الأتي:
http://ec.europa.eu/immigration/tab1.do?subSec=37&language=24$ar

[2] Op.cit,catherine wihtol de wenden ,p32

[3] تغير في سياسات اللجوء للاتحاد الاوروبي، مرجع سابق

رفضت الكثير من دول أوربا الشرقية أو تحفظت عن سياسة الحصص للإتحاد الأوربي وكان نفس الموقف لفرنسا والمملكة المتحدة التي صوت مواطنوها للخروج من عضوية الإتحاد وكانت إحدى أسباب هذا الخروج سياسات الهجرة.

بعد 6 أشهر من المفاوضات وبتصويت بأغلبية تقرر قبول 120000 طالب لجوء خلال سنتين واعترضت بعض الدول عن سياسة الحصص هي المجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك الذين رفعوا قضية على الإجراءات المتبعة في التصويت و امتنعت فنلندا عن التصويت ولم ترحب به بولندا في البداية. في نهاية 2015 لم يراوح مخطط جنكر مكانه و كانت ألمانيا قد استقبلت على أراضيها أكثر من مليون لاجئ[1]

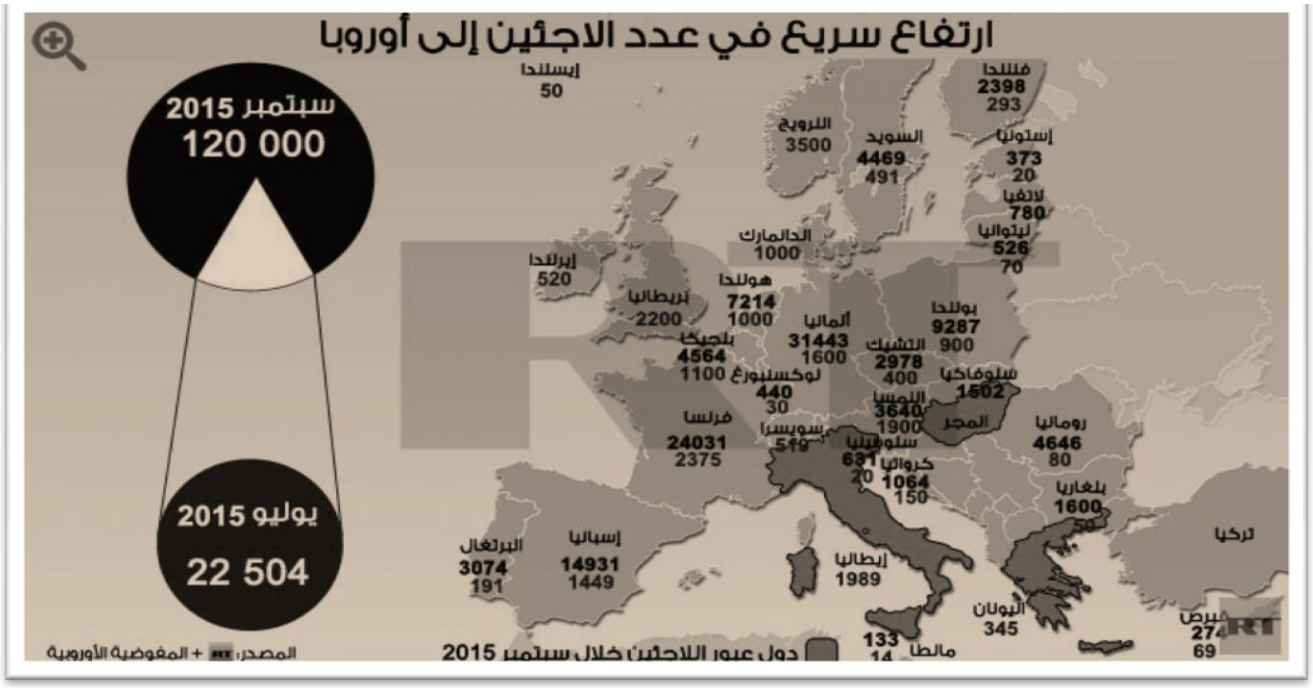

الخريطة رقم :1 توزيع الحصص على دول الإتحاد الأوروبي ، المصدر: المفوضية الأوروبية.[2]

[1] Op.cit, François heran.p69

[2]"مظاهرات مؤيدة لاستقبال اللاجئين في مختلف أنحاء أوروبا "

https://arabic.rt.com/news/793722

2- الإجراءات والمبادرات الأوربية المتبعة لمواجهة الهجرة العربية بعد 2011

شملت سياسات الاتحاد الأوربي إضافة إلى التشريعات إجراءات لمواجهة الهجرة وخاصة قضية اللجوء التي اكتست طابعا مهما وقلقا لدى الرأي العام . فأنشأت بعض المنظمات والإدارات وفعلت أخرى أو زادت صلاحياتها:

1-منظمة الشرطة الأوربية: والتي تعود فكرة إنشاءها إلى المستشار الألماني Helmut Kohl بمناسبة قمة لوكسمبورغ في 29 يونيو 1991، وذلك على منوال النموذج الفدرالي الألماني لمكافحة الإجرام المنظم، ونجحت هذه الفكرة وتم التصديق عليها بمقتضى المادة الأولى k من اتفاقية ماستريخت Maasticht . وفي 7 فبراير 1992 حددت لها مهمة خلق نظام لتبادل المعلومات على مستوى الاتحاد الأوربي من أجل مناهضة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وأي شكل من أشكال الإجرام الدولي الجسيم.

ومن أهم الأعمال التي قامت بها المنظمة التصدي لشبكة التهريب الناشطة في الفيتنام ، العراق، أفغانستان، إيران، آسيا الجنوبية، وشمال إفريقيا، وأصبحت مهتمة أيضا منذ سنة 2010 بحالات الزواج الذي يتم بغرض الحصول على الوثائق. كما حثت على ضرورة ضبط المستفيدين من المهاجرين غير الشرعيين ، والذين يبذلون قصارى جهودهم لتوفير المأوى لهم واستغلالهم بأبخس الأسعار للقيام بالأعمال التي يطلق عليها D3 الثلاثة أبعاد (قاسية، خطيرة، قذرة)[1].

فضاء شنغن وتوحيد السياسات:

معاهدة وقعتها خمس دول أوروبية، هي ألمانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورغ، في 14 يونيو 1985، وانضمت إليها لاحقا دول أوروبية أخرى. وهي تسمح بتنقل حر عبر حدود الدول الموقعة عليها لحاملي تأشيرة أي منها .[2] سميت المعاهدة بهذا الاسم نسبة إلى قرية في لكسمبورغ تقع في المثلث الحدودي بين لكسمبورغ وألمانيا وفرنسا، جرى فيها التوقيع.

وفي 19جوان 1990 وقعت معاهدة ثانية في قرية شنغن اللكسمبورغية حددت الآليات القانونية للتنفيذ. تضم منطقة شنغن 26 دولة، 22 منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، و 4 لا تنتمي إليه هي سويسرا وأيسلندا

[1] عبد المالك صايش، مكافحة تهريب المهاجرين السريين،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق جامعة مولد معمري تيزي وزو، اطلع عليه بتاريخ 29افريل2017 على الساعة 16:30 .ص830.

[2] Schengen Agreement
http://www.schengenvisainfo.com/schengen-agreement

والنرويج ولختنشتاين.وتسمح شنغن لنحو أربعمائة مليون مواطن في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب المقيمين بصفة قانونية، بحرية التنقل عبر الدول الأعضاء.[1]

ولم يبدأ سريان المعاهدة عمليا إلا في 1995، واستلزم توسيعُ فضاء شنغن على مستوى أوروبا معاهدةً أخرى وُقّعت في 2 أكتوبر 1997 في أمستردام بهولندا.وفي 2004انظمت دول أخرى من دول الإتحاد الى هذا الفضاء باستثناء بريطانيا وجمهورية ايرلندا .

وقبل هذا عدلت معاهدة لشبونة -الموقعة في 13 ديسمبر 2007- القواعد القانونية المنظمة لفضاء شنغن بما سمح بتعاون أمني وقضائي أكبر بين الدول المشاركة في هذا الفضاء، سواء تعلق الأمر بالتأشيرات أو بالهجرة أو باللجوء السياسي.

وفي نهاية أفريل 2011 ثار لغط كبير عقب منح إيطاليا تأشيرات شنغن لعشرين ألف مهاجر تونسي، تسمح لهم بالتنقل في أوروبا. وأغضب القرار فرنسا التي أثارت احتمال تعديل المعاهدة.

اختلفت الدول الأوروبية في نظرتها لمعاهدة "شنغن" فمن الدول من اعتبرتها فضاء ديناميكيا يوسع المبادلات وينمي التجارة ويدعم الاقتصاد ويزيد في حرية المواطن فتتأثر الشبكات الاجتماعية.. ومن الدول من رأت بالحفاظ على حدودها القومية في مفهومها الوستفالي حفاظا على السيادة وتأمينا للبعد الهوياتي لشعوبها بغض النظر كونها تمثل وحدات تابعة للإتحاد أو مجاوره له وفي حديثنا هذا يطفو الجانب الأمني في ترتيبات حماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي. « أنشأ عام 2004 الوكالة الأوروبية فرونتكس المكلفة بمراقبة الحدود،و وصلت ميزانيتها عام 2015 إلى 114 مليون يورو »[2]، وهي الميزانية التي اعتبرت غير متناسبة والدور المطلوب من الوكالة أداؤه.

2-فرونتكس، الأدوار والمسؤوليات

أنشئت الوكالة الأوربية لإدارة الحدود من قبل الاتحاد الأوربي عبر العديد من المراحل، حيث كانت بداية بناء هذه الوكالة من خلال اتفاقية دبلن الأولى والثانية بين عامي 2000 و 2001 والتي أقرت اقتسام المسؤولية بين الأطراف في ميدان اللجوء ، وفي سنة 2002 أقر المجلس الأوربي مشروع التسيير المشترك لوفود الهجرة وخلص إلى اعتماد برنامج لاهاي الذي تم من خلاله تأطير السياسة الأوربية لمدة خمسة سنوات، وفي العام ذاته تم التفاوض حول إنشاء مراكز المهاجرين المبعدين خارج أوربا وأفضى إلى صياغة أول اتفاق حول ذلك مع ليبيا. وفي ذات السنة أصدر المجلس الأوربي تنظيمه رقم 2004- 2007 تتضمن

[1] ibid
[2] Victoria Masson,"Comment est financée la sécurité aux frontières de l'Europe?" http://www.lefigaro.fr/conjoncture/2015/04/20/20002-20150420ARTFIG00183-comment-est-financee-la-securite-aux-frontieres-de-l-europe.php

إنشاء الوكالة الأوربية لإدارة الحدود والتي تجسدت فعليا بوضع هياكله في 10 ماي 2005 وخصصت لها ميزانية بقيمة88.8 مليون أورو سنة 2009 ، و 87.9 مليون أورو سنة 2010[1]

تلتزم بلدان شنغن بنشر عدد كاف من الموظفين والموارد لضمان "مستوى رقابة عال و موحد" على الحدود الخارجية لمنطقة شنغن. ويجب عليها أيضا أن تكفل تدريب حرس الحدود تدريبا مناسبا. كما تساعد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمنظومة تحت اتفاقية شنغن بعضها البعض على التطبيق الفعال لمراقبة الحدود من خلال التعاون التشغيلي الذي تنسقه وكالة فرونتكس التابعة للاتحاد الأوروبي. وتتمثل مهمتها الرئيسية في زيادة أنشطة مراقبة الحدود التي تضطلع بها الدول الأعضاء و إضافة قيمة لها. ومن ثم فإن الوكالة مكلفة أيضا بمساعدة بلدان الاتحاد الأوروبي على رفع معايير إدارة الحدود ومواءمتها بهدف مكافحة الجريمة العابرة للحدود مع جعل المرور الشرعي عبر الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي أسرع وأسهل ويتم ضمن فضاء الدول المرتبطة باتفاقية شنغن تامين حرية الحركة لأكثر من نصف مليار شخص.[2]

تمتد مسؤولية هذه الوكالة في مراقبة الحدود على طول 44000 كم من الحدود البحرية الخارجية وحوالي 9000 كم من الحدود البرية. يضم شنغن 26 دولة .

اعتمادا على ما جاء في العنصرين السابقين ندرك مدى ترابط فضاء شنغن بوكالة مراقبة الحدود الأوربية،السيطرة على الحدود الخارجية للفضاء بصرامة ودون هوادة والفتح التام للحدود بين دول المعاهدة ومع أزمة اللاجئين السوريين في السنوات الأخيرة تطلب الأمر تفكيرا جديدا يتناسب مع مستجدات الحقبة فتوصلت مجموعة من الدول الأعضاء بالإتحاد إلى إنشاء نظام جديد عرف بالنظام الأوربي لمراقبة الحدود كصيغة توافقية للتضارب في ما إذا كانت حرية التنقل ضمن فضاء يمكن تقليصه في ظروف إستثنائية

3-النظام الأوربي لمراقبة الحدود :

أسس هذا الأخير سنة 2013 في دول أعضاء الاتحاد الأوربي الواقعة على حدود الاتحاد الأوربي المطلة بحرياً من الناحية الجنوبية، وبراً من الناحية الشرقية (اسبانيا، استونيا، ايطاليا، البرتغال، بلغاريا، بولندا،

[1] مليكة حجاج،"الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية" اطلع عليه بتاريخ 2017/03/15 على الساعة 10:20على الرابط الاتي:

https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-15-2016-dafatir/3118-2016-09-20-09-25-42.html

[2]الموقع الرسمي لوكالة فرونتكس اطلع عليه بتاريخ 2017/05/15،على الساعة11:20على الرابط الآتي:
http://frontex.europa.eu/operations/roles-and-responsibilities/

رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا، اليونان، النرويج)، أما في باقي الدول الأعضاء التي لها حدود خارجية برية وبحرية (ألمانيا بلجيكيا، السويد، هولندا)، وطبق النظام في ديسمبر 2014.[1] ويهدف هذا النظام إلى:

1 - تخفيض عدد المهاجرين غير النظاميين الذين يدخلون أراضي الاتحاد الأوربي خلسة.
2 - تخفيض عدد الوفيات من المهاجرين غير النظاميين عن طريق إنقاذ عدد أكبر من المعرضين للغرق في البحر, وبلغ عدد الذين غرقوا سنة 2016 خمسة ألاف شخص وفي الشهرين الأولين من 2017 بلغ عددهم 485 شخص في طريقهم للوصول إلى أوربا.[2]
3 - وزيادة تدابير الأمن الداخلي في الاتحاد الأوربي إجمالا عن طريق الإسهام في منع الجرائم العابرة للحدود
4 - يتيح للسلطات الوطنية المسؤولة عن مراقبة الحدود تبادل المعلومات العملية والتعاون فيما بينها[3].

وفي هذا المسعى قامت تقوم قوات مشتركة أوروبية مع بحريه الايطالية ضمن بعض المبادرات (تريتون 2014) قامت بعمليات إنقاذ وإبطال محاولات للهجرة غير الشرعية تعدت المياه الإقليمية الأوروبية لتصل إلى السواحل الليبية [4]

مبادرة 5+5

مجموعة 5+5 أو مجموعة خمسة زائد خمسة هي مجموعة دول غرب البحر الأبيض المتوسط، تعمل تحت غطاء الإتحاد الأوروبي وتهتم بمسائل الشراكة الاقتصادية، التنمية، الأمن في المنطقة وتنظيم الهجرة وقمع الهجرة الغير الشرعية. تضم مجموعة "خمسة زائد خمسة" خمس دول أوروبية هي إسبانيا وفرنسا و إيطاليا و البرتغال و مالطا، ودول اتحاد المغرب العربي الخمس. و تسعى هذه المجموعة أيضا إلى تطوير العلاقات الاجتماعية والثقافية والتبادل العلمي والتكنولوجي بين أعضائها.

[1] مليكة حجاج، مرجع سابق

[2] IlFattoQuotidiano",Migranti, in aumento il numero di morti nel Mediterraneo": nel 2017 sono 485 http://www.ilfattoquotidiano.it/2017/02/28/migranti-aumento-il-numero-di-morti-nel-mediterraneo-nel-2017-sono-485/3422815/

[3] مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين، الممارسات الجيدة في مجال إنشاء مراكز مشتركة بين عدة وكالات، البند 3 من جدول الأعمال المؤقتة، فيينا، 11-13 نوفمبر 2013 ، ص6

[4] انيس نوار،"1اجتماع مبادرة "5 + 5 دفاع، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/23 الساعة11:05 على الرابط الاتي:

http://www.djazairess.com/annasr/158454

وتسعى المجموعة التي أنشئت سنة 1990 بروما إلى تكثيف التشاور بين البلدان الأعضاء وتعزيز التعاون الإقليمي والحوار السياسي وتحقيق التوافق بشأن المقاربات الممكنة للقضايا والإشكاليات ذات الاهتمام المشترك .

جرت أشغال الاجتماع الأخير في طبعته الثامنة لرؤساء أركان جيوش مبادرة " 5+5 " بالعاصمة،والتي تشمل كلا من الجزائر وتونس وموريتانيا و المغرب و ليبيا إلى جانب إيطاليا وإسبانيا و فرنسا و البرتغال ومالطا، بحضور ممثلي دول الأعضاء العشرة. وناقش المشاركون في الاجتماع، تنامي التهديدات الإرهابية على دول المنطقة، وخاصة تواجد تنظيم «داعش» في ليبيا، و الوضع الأمني في دول الساحل، إضافة إلى ظاهرة الهجرة الذي أصبح موضوع الساعة . فقد قال قائد القوات البرية في الافتتاحية :" في هذا السياق الإقليمي الذي تطبعه كثافة عمليات مكافحة الإرهاب والتصدي للجريمة المنظمة، الذي زادت من حدته الأخطار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية نعتبر أنفسنا، نحن الدول الأعضاء، الفاعلين الأساسيين لضمان أمننا، وهذا بفضل قدرتنا على الالتقاء في حوار منتظم وتعاون أمني ذو قيمة مضافة."[1]

إضافة إلى حوار 5+5 بصفته أقدم هيكل للقاء بين دول حوض المتوسط جاءت تفاهمات واتفاقيات في إطار مسار برشلونة والجوار الأوربي ركزت جلها على المصالح الأوربية خاصة وان الامننة مست كل جانب من المباحثات والاتفاقات فينظر دائما إلى الهجرة على أساس أنها ظاهرة عابرة للحدود تحمل التهديد للدول الأوربية أكثر منها مجال للتبادل الثقافي والتنمية و الاجتماعية والاقتصادية أو أنها حق ضمنته القوانين والأعراف الدولية . و بمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 13" لكل فرد حق في حرية التنقل والإقامة داخل حدود الدولة وله الحق أيضا في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وفي العودة إليه".[2]

إن آمال التعاون الثنائي والمتعدد بين شعوب الشمال و الجنوب في شتى المجالات ،أهمها التعاون في الجانب الأمني(محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة إضافة إلى الهجرة غير الشرعية واللجوء...) بهدف خدمة الجانبين. إلا أن الملاحظ أن الدول الأوربية تعظم مصالحها الوطنية و التكتلية على حساب مصالح دول الجنوب مما يعيق إقامة شراكات متوازنة، سببها قلة دعم المشاريع التنموية في البلدان المصدرة للهجرة وأنواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود ويضعف فعالية الإجراءات المتخذة ويزيد في حجم الغلاف المالي للحد من التهديدات المباشرة بدل محاولة اجتثاثها من أصولها.

[1] انيس نوار"اجتماع مبادرة "5 + 5 دفاع، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/23 الساعة11:05 على الرابط الاتي:

http://www.djazairess.com/annasr/158454

[2] الامم المتحدة، "الاعلان العالمي لحقوق الانسان", اطلع عليه بتاريخ 03.03.2017 على الساعة 10:20 على الرابط الاتي:
http://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf **انظر الملحق رقم :7**

ان التحولات في المنطقة العربية ودخول الكثير من الأقطار في فوضى صنعها الاحتقان المتراكم لعدة عقود سببه سيطرة الأنظمة الشمولية على الحكم وغياب العدالة التوزيعية وتفشي الفساد أدخل هذه الدول في الاضطراب الإجتماعي ادى الى الفوضى بدوافع داخليه واخرى تمت تغذيتها من الخارج، شكل هذا الحراك موجات غضب كبيرة راح ضحيتها الألاف ونتج عنها موجة هائلة من النزوح والهجرة الدولية.

لأسباب كثيرة تركزت وجهة المهاجرين على الضفة الشمالية للمتوسط شكّل باستمرار اللااستقرار في المنطقة العربية.في موجة عارمة من اللاجئين وأكثرهم سوريون أزمة إنسانية على ابواب الإتحاد الأوربي. انقسمت دوله في كيفية مواجهتها وماهي التشريعات والاجراءات الكفيلة بتخفيف الضغط على دول الخط الأول في احترام لسيادة الدول الاعضاء بالاتحاد وتأدية للواجب الانساني في آن واحد. قامت ألمانيا باستقبال النصيب الأكبر وتم فيما بعد تقسيم حصص اللاجئين على دول الاتحاد بامر من المفوضية الأوربية في محاوله لاستقبال أكبر عدد وادماجه في المجتمع الاوربي ضمن شروط معينه تحكمها المصلحة القومية من جهة والدافع الإنساني -بصورة اقل- من جهة أخرى . إن كبر الأزمة وتداعياتها جعل من جهود الدول الأوربية قاصره فاعتمدت على دول من خارج الإتحاد في عمل مشترك للتكفل باللاجئين كتركيا وليبيا.

الفصل الثالث:

طبيعة السياسات الفرنسية و الألمانية تجاه الهجرة العربية بعد 2011

الفصل الثالث:طبيعة السياسات الفرنسية والألمانية تجاه الهجرة العربية بعد2011

فرنسا وألمانيا قطبي الاتحاد الأوروبي الفاعلين ، لكل دولة سياستها في مجال الهجرة حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية، وضمن سياسات المؤسسات الاتحادية الأوربية التي مافتئت تكتسب الفاعلية ، ولكل وجهة نظره وقناعاته التي يجسدها عبر قوانينه الداخلية وقواعد الدخول والخروج عبر الحدود الوطنية لكل من الدولتين مع رعايا الدول من خارج الإتحاد وفي سياسة أمنية مشتركة عبر مؤسساته تعمل كل من ألمانيا وفرنسا على تأكيد وجهة نظرها عبر تلك الهؤسسات والعمل على دمجها في تشريعاته وآلياته.

تشترك فرنسا وألمانيا في الكثير من المواقف وردود الأفعال، لكن ما استجد من أحداث ذات امتداد دولي ابتداء من 2011 في المنطقة العربية، و في المجال الحيوي لأوروبا وعلى حدودها الجنوبية والشرقية، جعلها تتباين أحيانا وتتعارض أحيانا أخرى. تتواصل أحداث الربيع العربي وتستمر معها معاناة الشعوب والتفكير في مغادرة المنطقة العربية والتوجه لأوروبا لاعتبارات كثيرة أوضحها في تحليلي للسياسات الفرنسية والألمانية تجاه الهجرة من المنطقة العربية.

المبحث الأول: طبيعة السياسة الفرنسية تجاه الهجرة العربية بعد 2011

تعتبر فرنسا أعرق الدول الأوروبية في مجال الهجرة ، ففي القرن الـ19 وتعويضا للنقص في الأيدي العاملة في الصناعة الحربية قصدها العمال من الدول المجاورة [1]. واستمر الوضع على تلك الحال حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وفي موجة من الهجرة في العشرينيات من القرن الماضي حققت فيها فرنسا رقما قياسيا أمام الولايات المتحدة الأمريكية وبمعدل 200 ألف مهاجر في السنة، حتى سنة 2013 التي بلغ فيها عدد المهاجرين 235 ألف، أي بنسبة تراوحت مابين 03 و04 % من الشعب الفرنسي.[2]

[1] Op.cit, François heran,p40

[2] **Isabelle Bensidoun,"** Immigration en France : quelles réalités, quelles idées reçues ?,"consulté le 12.04.2017 disponible sur :
http://www.sudouest.fr/2017/01/17/immigration-en-france-quelles-realites-quelles-idees-recues-3113296-7498.php

المطلب الأول:خلفيات تغير السياسة الفرنسية تجاه الهجرة العربية بعد 2011

لم تتغير قوانين الهجرة في فرنسا، إلا لأن وراءها ضغط متعدد الأشكال شعبي و حزبي تصنعه أحداث تلك الفترة، فموجات الهجرة الهائلة التي فاجأت دول الإتحاد الأوربي، ومن بينها فرنسا- كفاعل قوي في تسطير سياسات وإجراءات الإتحاد- خلقت نوع من الارتباك والخوف الهستيري لدى المجتمع الفرنسي في موازنة بين المصلحة والجانب الإنساني، الذي ضمنته القوانين والأعراف الدولية وحتى الأوروبية (دبلن2)

إن ثقل أزمة اللاجئين جعلت فرنسا تفقد منطق التدخل الإنساني لظروف داخلية ظاهرها اقتصادي وحقيقتها هوياتية ، أعرض في ما يلي خلفيات التأثير على التشريعات المتعلقة بالهجرة فيما يأتي:

أولا: ضغط اليمين المتطرف

تأسس حزب الجبهة الوطنية (FN) سنة 1972 من طرف جون ماري لوبان، وتزامنا مع فترة دراستنا هاته، تولت ابنة المؤسس قيادة الحزب سنة 2011 بعزيمة كبيرة أظهرت فيها البقاء على نهجه مع مضاعفة النشاطات المعادية للأجانب ، ومعارضة لبقاء فرنسا ضمن الاتحاد الأوربي والتعامل بالعملة الأوروبية الموحدة ، وهي تعد في كل مرة بالتراجع في هذه الاتفاقيات ، كونها تنازل عن السيادة وتدمير للهوية الوطنية. للحزب ممثلين في المجلس الوطني(البرلمان) واثنان في اللجنة المركزية، حقق نجاح كبيرا في انتخابات المناطق سنة 2015 وصلت 27.7 %، لكنه لم يحصل على منطقة واحدة في الدور الثاني.[1]

ما تقوم به الجبهة الوطنية وبعض الجمعيات من نشاطات ودعاية معادية للأجانب والمهاجرين أثر كثيرا في اتجاهات الرأي العام الفرنسي ، على أثر إبراز سلبيات الأجانب وما يصدر عن الأشخاص المنحدرين منهم والتغاضي عن ايجابياتهم منذ عرفت فرنسا موجات الهجرة الأولى .

في مناظرة تلفزيونية بين إ.ماكرون و م.لوبان ، تحضيرا للدور الثاني للانتخابات الرئاسية الفرنسية ماي2017، ينتقدها ماكرون بقوله لا تحسنين غير تلطيخ الآخر وبدل اتهام الأجانب والكذب أعرضي برنامجا سياسيا ..[2]. لا يقدم اليمين المتطرف في فرنسا حلولا للمشاكل التقليدية كالمديونية الوطنية وضعف النمو الاقتصادي وخطط الحد من البطالة والقضايا الراهنة ، بقدر ما ينتقد الأحزاب الأخرى في برامجها واتهامها بأوربَة فرنسا ومحاولة أسلمتِها ، ويوجه اليمين المتطرف اتهامات عديدة للأجانب، منها استغلال

[1] Emmanuel DUNAND," Mouvements d'extrême droite: le panorama en Europe", consulté le 20.04.2017 disponible sur :
http://www.leparisien.fr/flash-actualite-monde/mouvements-d-extreme-droite-le-panorama-en-europe-16-03-2017-6767466.php

[2] ERIC FEFERBERG,VIDEOS."Présidentielle : huit séquences qu'il ne fallait pas rater pendant le débat Macron-Le Pen" sur France 2 et TF1 05/05/2017, consulté le 22.03.2017 disponible sur :
http://www.francetvinfo.fr/elections/presidentielle/videos-presidentielle-huit-sequences-qu-il-ne-fallait-pas-rater-pendant-le-debat-macron-le-pen-sur-france-2-et-tf1_2174056.html

المساعدات الاجتماعية والفوز بمناصب العمل ،وفي تهويل لبعض الحوادث التي تقع في مناطق يسكنها عرب ومسلمون وأفارقة إضافة إلى ما وقع من أعمال إرهابية يزيد في موجات الإسلاموفوبيا ومعاداة الأجانب ويحقق بذلك مكاسب انتخابية مبنية أكثرها على الكذب والتدليس.

إن خطاب الهوية الوطنية وحماية قيم الجمهورية التي برزت بصورة كبيرة سنوات التسعينات، مع مشاركة نيكولا ساركوزي في الحكومة واستمرار قادة وأنصار الجبهة الوطنية في الترويج لذلك في فرنسا، له دور كبير في دعم هذه الحركات وجلب مكاسب انتخابية، وهذا ما أسستُ له نظريا في المدخل الهوياتي وتأثيره فيما بعد على تشريعات تقصي أو تحد من حرية الآخر، الذي يمثل شخصا أو مجموعة تختلف في أصلها و ثقافتها وولائها، كما يدعي هؤلاء كونهم يؤيدون الفصل والإقصاء والاستئصال في مجتمع يؤمن في الأصل بالحرية والقيم الإنسانية والتنوع والاختلاف، منذ أن قامت الثورة الفرنسية وأسست لهذه المُثل.

مع أن الكثير من السياسيين استغلوا موضوع الهجرة والإرهاب لأغراض انتخابية ، إلا أن منهم من أكد عكس ذلك فقد حرص الرئيس شيراك في كثير من المناسبات وفي زيارته لدول المغرب العربي ، على التفريق بين الإرهاب والإسلام وعلى أهمية أن تلتزم السلطات الفرنسية في سلوكها مع المهاجرين المسلمين بهذا التفريق.[1]

ثانيا: النشاط الإرهابي المتنامي

إن الكثير من العمليات الإرهابية التي عرفتها فرنسا، تحمل بصمات مهاجرين أو مواطنين منحدرين من أصول أجنبية أكثرهم عرب، وهذا إحصاء لمجموع العمليات الإرهابية على الأراضي الفرنسية أو في وسائل نقل تربطها بها، في تقرير لجريدة الفيغارو الفرنسية.[2]

عملية إرهابية يوم 20افريل 2017

تم إطلاق النار على ثلاثة من الشرطة في شارع شونزيليزيه الشهير بباريس، توفي أحدهما على الفور والثاني فيما بعد في عمل إرهابي تبنته داعش.

[1] أمين البار، منير بسكري،**مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**،الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص،36.

[2] Edouard de Mareschal "Terrorisme : de 2012 à 2016, la France durement éprouvé", consulté le 03.05.2017 disponible sur :

http://www.lefigaro.fr/actualite-france/2016/07/15/01016-20160715ARTFIG00002-terrorisme-de-2012-a-2016-la-france-durement-eprouvee.php

هجوم نيس 14جويلية 2016:

بعد اعتداء نيس الأخير الذي أوقع 84 قتيلا، بينهم أطفال، في هجوم دهس متعمد بشاحنة مسرعة صوب حشد كان يشاهد عرضا للألعاب النارية ، خلال الاحتفال بالعيد الوطني الفرنسي.

نوفمبر باريس الدموي 2015:

الجمعة السوداء..هكذا سيتذكر الفرنسيون يوم 13 نوفمبر 2015، في أسوأ سلسلة هجمات انتحارية استهدفت العاصمة باريس وراح ضحيتها 130 قتيلا و300 جريح، وتبنى تنظيم "داعش" الهجوم.

هجوم قطار تاليس أوت 2015:

كان قطار تاليس القادم من العاصمة الهولندية أمستردام يحمل على متنه 554 راكبا، عندما أطلق المغربي أيوب الخزاني النار وأصاب 3 بجروح ، قبل أن يتمكن ركاب من المار يزن الأمريكيين، من السيطرة عليه.

الهجوم الإرهابي على مصنع في ليون جوان 2015:

ياسين الصالحي البالغ من العمر 35 عاما، ولد في فرنسا من أب جزائري وأم مغربية، نفذ العملية الإرهابية على مصنع قرب ليون ،حيث دخل صالحي المصنع وذبح مديرا سبق أن عمل معه، ومن ثم قطع رأس المدير وعلقه فوق سياج ورفع أعلاما بشعارات إسلامية.

هجمات الكنائس..الحلقة المفقودة:

19 أفريل 2015 اعتقل سيد أحمد غلام 24 عاما من باب الصدفة، بعد اتصاله بالإسعاف في شرق باريس ، زاعما أنه أصيب برصاصة في قدمه أثناء تعرض منزله للسرقة، لكن التحقيقات بينت لاحقا أنه كان يخطط للاعتداء على كنائس في إحدى ضواحي باريس بعد العثور على خطط مفصلة في مسكنه فضلا عن مجموعة من الأسلحة والوثائق التي تشير إلى تنظيمي "داعش" و"القاعدة"

هجوم المتجر في باريس جانفي2015:

شهد المتجر اليهودي ببورت دو فانسان شرق العاصمة الفرنسية باريس، أحداثا دامية راح ضحيتها 4 أشخاص في الـ 9 من جانفي 2015، حيث احتجز أميداي كوليبالي رهائن بالمتجر اليهودي مطالبا بعدم ملاحقة الأخوين كواشي اللذين نفذا الهجوم المسلح على الصحيفة الفرنسية الساخرة "شارلي إيبدو" في السابع من جانفي.

هجوم شارلي إيبدو7جانفي2015:

أسفر الهجوم الدامي على مقر الصحيفة الفرنسية الساخرة "شارلي إيبدو" ، عن مقتل 12 شخصا وجرح 11 آخرين، في هجوم نفذه مسلحون أجهزوا خلاله ببرود على كل الموجودين في اجتماع أسرة التحرير، وقتلوا معظم هيئة تحرير شارلي إيبدو مع مصرع 4 من أكبر رساميها، وهم شارب وكابو وتينيوس ولينسكي، الأكثر شهرة في فرنسا، إضافة إلى الخبير الاقتصادي برنار ماريس، الذي يعمل أيضا في إذاعة فرنسا الدولية.

وفي سنة 2012 نسبت عملية ارهابية متعددة الأماكن هزت الرأي العام الفرنسي

هجوم محمد مراح :

نفذ محمد مراح 3 هجمات بتولوز ومونتوبان في مارس 2012، أودت بحياة 7 أشخاص، بينهم 3 عسكريين و3 أطفال، وتمكنت الشرطة الفرنسية بعد مقاومة طيلة 30 ساعة من تصفيته، وأعلن انتمائه سابقا لتنظيم القاعدة. [1]

مع تزايد الأعمال الإرهابية على الأراضي الفرنسية، أنفقت فرنسا مليار يورو على مكافحة الإرهاب، خصوصا منذ الهجمات التي استهدفت مقر صحيفة "شارلي إيبدو"، وكان البرلمان الفرنسي قد صوت في جويلية 2016، لصالح زيادة ميزانية وزارة الدفاع.[2]

شكلت فرنسا مفارقة بالنسبة لبلد شهد اعتداءات دامية عام 2015، إذ أن غالبية الفرنسيين (51%) لم تعرب عن أن وجود اللاجئين يزيد من مخاطر الإرهاب، مقابل 46% اعتبروا أن المخاطر الإرهابية ازدادت[3].

إن المتتبع للأحداث ومن وجهة نظر موضوعية، يجزم بأن مثل هذه الأحداث بغض النظر عن دوافعها ومن يقفون خلفها مباشرة أو عبر وسائط مادية أو بشريه ، يدركون مدى تأثيرها على الرأي العام الفرنسي

---

[1] هبة بريس ،"أبرز العمليات "الإرهابية" في فرنسا منذ2012".اطلع عليه بتاريخ2017/05/03على الساعة13.00على الرابط الاتي:
http://www.hibapress.com/details-76081.html

[2] .....، "سنوات الدم في فرنسا2012 –"2017....، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/05 على الساعة 08:20 على الرابط الآتي:
https://arabic.rt.com/news/832376

[3] .....،"استطلاع: العديد من الأوروبيين خائفون وممتعضون من اللاجئين"،اطلع عليه بتاريخ 2017/03/13 على الساعة 09:30 على الرابط الآتي:
http://www.dw.com/ar

ودفعه لمعاداة الأجانب وعلى رأسهم العرب و المسلمين، وهذا ما يؤثر بالسلب على قوانين الهجرة واللجوء بما أن التمثيل في الدول الديمقراطية ، يضع انشغالات القاعدة في مستوى التشريع والتنفيذ.

إلصاق تهم الإرهاب والشبهة جعل من المجتمعات الغربية في ريبةمن المسلم خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، في حين أن وبتأكيد من الشرطة الفيدرالية الأمريكية أن في الفترة 1980حتى 2005 فقط 2 % من الأعمال الإرهابية قام بها مسلمون.[1]

ثالثا:البطالة وتأثيرها على سوق العمل:

لم تكن فترة الرئيس فرونسوا هولاند مشجعة في مجال انتعاش سوق العمل، والإصلاحات للتخفيض من البطالة ، منذ توليه الحكم منذ أربع سنوات ، وهو في نهاية فترته التي لن تتجدد يتوقع المراقبون المختصون باستمرار زيادة أعداد البطالين في الثلاثي الثاني من السنة ب 47000 بطال ، على مدار السنة الجارية . ويرى المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية من جهته أن مؤشر البطالة انخفض في السداسي الأول من هذا العام، وعلى المستوى الوطني من 10 % إلى 9.8 % في سابقة له منذ 2012.[2]

في تقارير تقييمية لفترة ما بعد 2011 سياسات العمل سلبية للغاية، ففي نفس الفترة من سنة 2012 حددت أعداد العاطلين بـ 3.13 مليون مسجل في قوائم الباحثين عن العمل من الفئة "أ"، سجل في 2017 زيادة مقدارها 600000 عاطل، نستشف من هذه المقارنة أن لهذه الإحصاءات تأثير كبير على سياسات الهجرة كون فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية عرفت موجات هائلة من العمالة الوافدة لتغطية حاجات سوق العمل، ضمن مخططات الحكومات أو في اتفاقيات مع دول المنشأ، التي كانت من ضمنها الجزائر، و التي أسست لها اتفاقيات إيفيان.. أو من جهة ثانية احتياج سوق العمل جعل أي وافد يمكنه البقاء، لأن فرص العمل كانت متاحة في تلك الحقبة.

من المروَّج له أن المهاجرين ينافسون المواطنين في سوق العمل، مع أن معدلات العائد للمهاجرين أكثر بكثير من امتيازاتهم ، فالتحاليل الاقتصادية قديمة في هذا الشأن 'منذ سنة 1976 في (فرنسا) تبين أن سوق العمل المحلي مجزئ، والمهاجرون نادرا ما يكونون في موقع تنافسي مع المواطنين الأصليين، الذين

[1] Hélene thiollet**, migrants,migrations**,Armand colin , saint- just –la- pendue , 2016 ,p :44

[2] Anne de Guigné , ‘’Chômage: les derniers chiffres du quinquennat Hollande connus ce soir **‘’.**Publié le 26/04/2017 à 06:01, consulté le 13.01.2017 ,disponible sur :

http://www.lefigaro.fr/emploi/2017/04/26/09005-20170426ARTFIG00020-chomage-les-derniers-chiffres-du-quinquennat-hollande-connus-ce-soir.php

يتمتعون بحماية وطنية في بعض القطاعات كالوظيف العمومي![1] ادعاءات المعادون للأجانب بتجفيف منابع الشغل ليس لها أساس من الصحة .

[1] Catherin Withol de Wenden,l'immigration,p22

المطلب الثاني:مظاهر تغير السياسة الفرنسية في مجال الهجرة بعد2011

أولا: سياسات الهجرة الفرنسية قبل 2011

يعتبر أهم تغير في السياسة الفرنسية في مجال الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية ، وبالضبط بعد قيام الاتحاد الأوربي ،حين تسلم نيكولا ساركوزي منصب وزير الداخلية في عهدة الرئيس جاك شيراك. سنة 2009 حيث ظهرت لديه أفكار معادية للأجانب لما لمسه من تأثيرات سلبية على المجتمع الفرنسي، وفشل المهاجرين في تأكيد وجودهم ضمن قيم الجمهورية وتحقيق المواطنة ، النموذج في غياب إرادة الاندماج أو تعذرها(على حد زعمه). " توصل (ساركوزي) إلى قناعة مفادها أن الهجرة في سياقها القديم (السابق) تمثل عبئا اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا على فرنسا، وتشكل مصدر تهديد وتوتر كونها لا تؤدي إلى أكثر من ضم بائسين جدد إلى المهاجرين الموجودين في الدولة، ويعانون من أوضاع بائسة في الأساس".[1]

وفي هذا السياق عمل على حشد التأييد لسياساته فعرض قانونه الجديد للهجرة، على مجلس الشيوخ الفرنسي في "2006-06-17" ،عرف فيما بعد بقانون ساركوزي للهجرة وهو القانون رقم"2006-911" [2] يستند فكرة الهجرة المختارة والذي يسمح بالهجرة لفرنسا إلى حقل محدد من قطاعات العمل، وبعد توليه رئاسة فرنسا سنة 2007، أنشا وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية الفرنسية , فعمل على إدماج المهاجرين الذين يعيشون في فرنسا فضلا على الحصول على الهوية الوطنية، وبناءا عليه ارتكزت سياسة ساركوزي للهجرة على ثلاث نقاط أساسية:

1. تنظيم تدفقات الهجرة إلى فرنسا.
2. تسهيل الاندماج للمهاجرين وتعزيز الهوية الفرنسية.
3. تعزيز التضامن داخل السكان المهاجرين "مبدأ التنمية المشتركة".

استمرت هذه السياسات وما صاحبها من مشادات إعلامية ونقاشات تشريعية حادة ، أُقرَ بعدها هذا القانون وعُدّل.

---

[1] .....، "الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية"، اطلع عليه بتاريخ 2017/02/22عاى الساعة20.03، على الرابط التالي:
https://gheriebhakim.wordpress.com/2015/08/07

[2] "Dispositions générales relatives à l'entrée et au séjour des étrangers en France", consulté le 25/02/2017,disponible sur :
https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000000266495

ثانيا: التغيرات في سياسات الهجرة الفرنسية بعد 2011

1-التغيرات في مجال الهجرة الشرعية واللجوء:

قرر البرلمان الفرنسي يوم 11 ماي 2011 ، بعد أشهر عديدة من النقاش وتعاقب ثلاث وزراء على وزارة الداخلية ، مشروع القانون المتعلق بالهجرة والذي يشدد إجراءات ترحيل الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية.

وصوتت الجمعية الوطنية (مجلس النواب) لصالح مشروع القانون بأغلبية 297 صوتا، مقابل 193، في حين صوت مجلس الشيوخ بأغلبية 182 صوتا، مقابل 151 [1]، لكن هذا المشروع لم يصمد طويلا ففي مارس 2012 بضغط من برلمانيي الوسط ، تم سحب البند المتعلق بتمديد فترة سحب الجنسية من الجنسين.

أشارت المعارضة اليسارية إلى أنه حتى وإن كان العلاج متوفرا في بلد الإقامة، فإن هذا العلاج ليس بالضرورة متاحا أمامه بسبب معوقات مالية أو جغرافية في الغالب، ويمنح القانون الجديد السلطات الإدارية حق أن تأخذ في الاعتبار"ظروفا إنسانية استثنائية" لمنح الإقامة، بشرط أن تأخذ قبلا رأي المدير العام للوكالة الصحية في المنطقة.

في مقارنة لأعداد من سويت ملفاتهم وحصلوا على أوراق الإقامة (إحصاء نشرته وزارة الداخلية الفرنسية) من سنة 2010-2014 يقارب 200000 سنويا ويلاحظ استقرار نسبي لهذا العدد، و قد يزيد عن هذا المعدل.[2]

بعض الخطابات الانتخابية ترى انه من الضروري تقليص العدد السابق، مع أن الأكثرية تقبل تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان جعلت حدود المناورة لدى السياسيين في الحقيقة ضيقة جدا.[3]

في استطلاع للرأي قام به مركز(IFOP) ونشر بتاريخ 2016/09/14 لصالح وعبر أتلانتيكو يبين أن

26 % من الشعب الفرنسي ضد استقبال اللاجئين على أرضه وقد تزايدت النسبة التي وصلت إلى أعلى نسبة صيف 2015[1] ، وفي 7مارس 2016 ، سطر قانون دخل حيز التطبيق في 1 نوفمبر من نفس السنة يحمل ثلاثة أهداف أساسية:

---

[1] حميد يس، "البرلمان الفرنسي يصادق على قانون يضيق على المهاجرين عنصرية باريس"، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/20 على الساعة 12:50 على الرابط الآتي:
http://www.djazairess.com/elkhabar/253240

[2] Op.cit,Atlas des migrations, p40.

[3] Op.cit, François Heran ,parlons immigration,37

1. الترحيب وإدماج من لديهم الحق في المكوث في فرنسا وتسهيل تنقلاتهم.
2. المعرفة والخبرات وزيادة فعالية مكافحة الهجرة غير الشرعية
3. احترام حقوق الإنسان.

لم تتغير السياسات الفرنسية بظهور هذا القانون فدافع المصلحة ظاهر(الترحيب وإدماج من لديهم حق..) وهذا أمر مسلَم به في دولة تحترم قوانينها، وتراهن دوما كدول الغرب الأخرى على استقطاب النخب العلمية والتكنولوجية وأصحاب الخبرات و قبول طلبات اللجوء الكثيرة واحترام حقوق الإنسان لمن يتم إدماجهم كلاجئين ذوي حقوق، إضافة إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية.

هذا القانون هو امتداد للإجراءات التنظيمية للهجرة والعبور وإصدار التأشيرات إما فيه من جديد فهو إصدار تصاريح لشخصيات ذات مواهب فائقة سمي ب"جواز سفر" المواهب « passeport talent » قد تصل مدتها 4 سنوات لمن لديهم القدرة على زيادة القدرة التنافسية لفرنسا والإشعاع لديها.[2]تشريع قوانين مثل هذه تحفز الكفاءات على مغادرة بلدانها لتساهم في بناء بلدان أخرى وتنخرط في دعم اقتصادياتها وقدرتها التنافسية ، فيما تعتبر لبلدان المنشأ نزيف يصعب أو قد يستحيل وقفه، لما يعانيه المؤهل من إحباط وعوامل طاردة في بيئته وبلده.

و أحدث هذا المشروع "جواز سفر المواهب" الذي يُمنح للكوادر من خارج الاتحاد الأوروبي، بغاية استقطابهم في مجالات مختلفة، والتي تجد باريس صعوبة في جلبهم بيد أنهم يفضلون التوجه إلى بلدان أخرى كالولايات المتحدة وكندا وألمانيا[3].

أما في إطار اللجوء حمل هذا القانون تعديلات جديدة بشأن اللجوء في فرنسا، ويأتي ذلك في إطار الانتقادات الأوروبية لفرنسا بهذا الخصوص، ويهدف القانون الجديد إلى تقليص مدة الانتظار عند تقديم

---

[1] Jerome fourquet ,"62% des Français sont opposés à l'accueil des réfugiés sur le territoire français, un plus haut depuis le pic de la crise des migrants de l’été 2015",consulté le22/03/2017,disponible sur :

http://www.atlantico.fr/rdv/politico-scanner/62-francais-sont-opposes-accueil-refugies-territoire-francais-plus-haut-depuis-pic-crise-migrants-ete-2015-jerome-fourquet-2819114.html#SvDl8UwxgH0AvGjC.99

[2] …… , "La loi du 7 mars 2016 relative au droit des étrangers", consulté le02/03/2017,disponible sur : http://www.immigration.interieur.gouv.fr/Info-ressources/Actualites/L-actu-immigration/La-loi-du-7-mars-2016-relative-au-droit-des-etrangers

[3] .....،"مشروع قانون الهجرة الجديد في فرنسا... محاوره والانتقادات التي تواجهه"، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/12 على الساعة 14:00 على الرابط الآتي:
http://www.france24.com/ar/20140804

طلبات اللجوء إلى تسعة أشهر، وبلغ عدد طالبيه 66 ألفا في 2013 ، وسيتم توزيع اللاجئين، بموجب هذا القانون، على مجموع التراب الفرنسي وعلى اللاجئ أن يقبل بذلك[1].

في صعوبات واجهت الحكومات الفرنسية في تحديد عدد اللاجئين وأماكن إقامتهم تحمل مثل هذه القوانين الوجه الآخر للسلطات الأمنية في استهداف اللاجئون ، الذين عبروا الحدود بين الدول الأوروبية في فضاء شنغن سواء بغرض الإقامة في انتظار الحصول على الوثائق وعادة ما يقيمون عند أحد أفراد العائلة أو الأصدقاء ، ومنهم من يتجه إلى منطقة كالي ليلتحق بمن يستعدون هناك لاجتياز " المانش" بهدف الالتحاق بالمملكة المتحدة.

وفي موضوع اللجوء دائما، اعتبرت جمعيات "مسيحيون ضد التعذيب"، منظمة العفو، الإغاثة الكاثوليكية ورابطة حقوق الإنسان، أن "التحسينات المحدودة تخفي الشكوك والإرادة في مراقبة طالبي اللجوء" من قبل الحكومة بتقييد بياناتهم وعناوينهم ، ليسهل ترحيلهم فيما بعد لو رفضت طلباتهم. "ليس من حق طالب اللجوء العمل في فرنسا, إلا إذا زادت مدة دراسة ملفه أكثر من سنة".[2] بموجب هذا القانون لا يدخل رسميا في عداد اللاجئين إلا من قبل ملفه, و منه قد يرفض الملف و يتعرض طالب اللجوء للترحيل.

2-التغيرات في سياسات الهجرة غير الشرعية

في القانون (911-2006) بوتي التعديلان البارزان الواردان في هذا المشروع هما تنظيم إقامة المهاجرين غير الشرعيين المصابين بأمراض خطيرة وترحيل أولئك الموضوعين قيد الاحتجاز.

وبذلك باتت الإقامة التي تعطى لفئة " الأجانب المرضى"، محصورة فقط بأولئك الذين " لا يتوفر" في بلدهم العلاج المناسب لمرضهم. وهنا نلمس أن المشرع في فرنسا يراعي الجانب الإنساني في القوانين الصادرة رغم أن هؤلاء المرضى دخلوا التراب الفرنسي بطرق غير قانونية .

أما فيما يتعلق بإصلاح نظام احتجاز المهاجرين غير الشرعيين، تمهيدا لترحيلهم فقد تم في النهاية إقرار القانون بالصيغة التي توافقت عليها الحكومة والجمعية الوطنية، والتي تنص على أن قاضي الحريات والاحتجاز لا يمكنه التدخل في القضية ، لتقرير ما إذا كان يجب تمديد فترة الاحتجاز أو إطلاق سراح المقيم غير الشرعي إلا بعد مضي خمسة أيام على اعتقاله (مقابل يومين سابقا) وهذا الإجراء الذي اعتبر "جوهر

[1] المرجع السابق.

[2] Laure Cailloce, "Migrant, réfugié: quelles différences ?" , consulté le22/03/2017 disponible sur : https://lejournal.cnrs.fr/articles/migrant-refugie-quelles-differences

الإصلاح‘‘ المتعلق بالهجرة يهدف إلى تحسين فعالية إجراءات ترحيل المقيمين غير الشرعيين لاسيما وأنه في الوقت الراهن فقط" 30 % من المهاجرين المحتجزين يتم ترحيلهم في نهاية الأمر إلى الخارج[1].

تندرج هذه المساعي في إطار محاربة الهجرة غير الشرعية وما تنتج عنها من آفات فانخراط المهاجر غير الشرعي في الإرهاب أو الجريمة المنظمة أمر شبه حتمي لسوء وضعه الاجتماعي ومخالطته للبيئات المفرخة للإجرام والرذيلة ، وقد تنتج تحالفات مع العصابات والمنظمات الإرهابية حين تكون الغاية واحدة.

إشارة إلى ما جاء في قانون 7مارس2016وفي مستجدات محاربة الهجرة غير الشرعية جاء فيه"بدل أن يسجن المهاجرون غير الشرعيين في مراكز الاعتقال، نص المشروع على وضعهم تحت الإقامة الجبرية.

[1] حميد يس، مصدر سابق

المطلب الثالث: تقييم السياسة الفرنسية تجاه الهجرة العربية بعد 2011

لم تختلف السياسات الأوروبية على العموم في كون أنها ضمن سياسات محكمة ، تراعي المصلحة الوطنية لكل دولة واستجابة لما تقتضيه كل مرحلة ،عرفت سياسات الهجرة الفرنسية تذبذبا وعدم وضوح خارج فترات الضرورة فاحتياجها لليد العاملة ، أو ما فرضته التشريعات الوطنية جعلها تنخرط في سياسات لم تكن تفضيلية في البداية وأصبحت كذلك فيما بعد ، وفيما يلي تقييم للسياسات الفرنسية للهجرة :

أولا: التركيز على الهوية الوطنية وقيم الجمهورية

في فترة التسعينيات وفي تأثير كبير للعولمة وبداية الخوف على الهوية الوطنية من التفسخ أمام النموذج الانجلوسكسوني وتأثير الجاليات العربية والإسلامية على الحياة العامة في فرنسا بدأ الخطاب المتعلق بتأمين الهوية وقيم الجمهورية العلمانية المستمدة من الثورة الفرنسية وهو السائد حتى يومنا هذا.

مع أن المجتمع الفرنسي عرف منذ القديم بتعدده العرقي والثقافي، إلا أن الحكومات المتعاقبة آثرت دائما شعار الاندماج ولم تتقبل هذا التعدد إلا في مستواه الضيق.

ربع السكان في فرنسا إما مهاجرين أو أجيال منحدره من أصول مهاجرة ومنه كان من المنطقي أن يؤخذ هذا العامل بعين الاعتبار في طلب الحكومة من المفوضية الأوروبية(سياسة توزيع الحصص).[1]

استقبال فرنسا للاجئين بطريقة محتشمة دافع سياسي بالدرجة الأولى، في صراعها التقليدي أحزاب اليمين و أحزاب اليسار تتنافس على استمالة الرأي العام الفرنسي لبرامجها، وفي العقود الأخيرة كانت ورقة المهاجرين ذات أهمية انتخابية كبيرة , و في ظل إخفاقات الكتلتين التقليديتين في وضع سياسة متوازنة ، وعِظَمُ أزمة اللاجئين على حدود دول الإتحاد الأوربي (مئات الآلاف من الفارين من جحيم الحرب) . إضافة إلى ازدياد العنف بتصاعد العمليات الإرهابية عبر التراب الفرنسي ،وازدياد ظاهرة الإسلاموفوبيا لدى المجتمع الفرنسي وسعت الجمعية الوطنية(اليمين المتطرف) قاعدتها الانتخابية .

ثانيا: التركيز على الهجرة المنظمة بدل اللجوء

في تغير ملموس لسياسة استقطاب العمال للدفع بعجلة الاقتصاد وإقامة اتفاقيات مع المستعمرات القديمة لجلب اليد العاملة الرخيصة ، جاءت سياسات الانتقاء و استقطاب الأدمغة. لم تهتم فرنسا كثيرا بما يجري خارج حدودها وكانت مساهمتها محتشمة في تحمل مسؤوليتها أمام الوافدين على الحدود الأوروبية خاصة اللاجئين السوريين. ففي الوقت الذي رحبت فيه المستشارة الألمانية باللاجئين السوريين في موقف إنساني

[1]François Héran ",quelle réponse apporter à la crise des réfugiés ?",Problemes economique:migrations quels effets sur l'economie ?N: 3124./2016.p:38

مميز، تردد المسؤولون الفرنسيون في قرار واضح تبلور فيما بعد ، وفي ندوة صحفيه بتاريخ 2015/09/07 أعلن الرئيس الفرنسي عن تفاهم مع المستشارة الألمانية حول نظام الحصص الذي قال عنه انه إجباري ليقنع الرأي العام الفرنسي بأنه مجبر على قبوله"[1]:حصتنا 24000 لاجئ يتم إدماجهم في مدة عامين" . مايكل نومون Michael Neuman"، ناشط إنساني "أطباء بلا حدود" : نجحت فرنسا في كونها دولة غير مضيفة ولا تملك الكفاءة إيمانا ولا إرادة " ويضيف أنه مستاء من كون بلاده وقفت عاجزة في إيواء 2500 شخص على أرضها..."[2]

لم تولي السياسات الفرنسية للهجرة اهتمام كبير باللاجئين، وبمقارنة بسيطة بين عدد المهاجرين الذين يقصدونها كل سنة (200000)غير الأوروبيين ، فقط 10 %منهم لاجئون ، و هذه الحصة ثابتة منذ 10 سنوات ، فاختصاص فرنسا هو استقبال التدفقات المستمرة للمهاجرين العاديين، قبل الأزمة الحالية ، في 2012 ، احتلت فرنسا المكانة الثانية عشر في أوروبا من حيث طالبي اللجوء بالنسبة لعدد السكان.[3]

[1] Hollande **:"** la France prête à accueillir 24 000 réfugiés"**,** consulté le 17.02.2017 disponible sur : http://www.lepoint.fr/societe/hollande-la-france-prete-a-accueillir-24-000-refugies-07-09-2015-1962619_23.php
[2] Op.cit, Neuman Michaël, pourquoi les migrants ?, p:18
[3] Problèmes économique:migrations quels effets sur l'économie ?N° : 3124./2016.p:38

المبحث الثاني: طبيعة السياسة الألمانية تجاه الهجرة العربية بعد 2011

شجعت ألمانيا دخول اليد العاملة منذ سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، بصورة منتظمة وجاء العمال بدعوة من الحكومات الألمانية المتعاقبة. وفي نظرة تفاؤلية رحب رجال الأعمال والقادة الاقتصاديون ، بتدفق المهاجرين و اعتبارا للتراجع الديمغرافي وشيخوخة الشعب الألماني تفسر السياسة الانفتاحية الألمانية على موضوع الهجرة عموما واللجوء بالذات.

المطلب الأول: خلفيات تغير السياسة الألمانية تجاه الهجرة العربية بعد2011

أولا: تنامي الخوف من الإرهاب:

بما أن أكثر المهاجرين الذين يصلون ألمانيا في العقدين الماضيين ، هم من المُهَجَرين الذين يطلبون فيما بعد حمايتهم كلاجئين يأتون من دول مزقتها الحروب والتناحر الإرهابي،، أفغانستان ، العراق.. وسوريا، فيما بعد إضافة إلى تنامي قوة داعش والمناطق التي سيطرت عليها واتساعها لما تملكه من إمكانيات وما صح من معلومات عن انخراط الكثير من الأصول الأوروبية في صفوفها فإن تسلل بعض الخلايا النائمة مع من وصلوا في سنوات الحراك العربي إلى مشارف الاتحاد الأوروبي ودوله ، يزيد من مخاوف الشعب الألماني "ومع هجمات باريس الأخيرة في عام 2015 " جاءت النتائج الأولية للتحقيقات لتؤكد بأن الجماعات الإرهابية متمثلة في داعش على الأخص قد استغلت عمليات نزوح اللاجئين، لتشكل خلايا نائمة بينهم وتصل إلى أوروبا لتقوم بتنفيذ اعتداءات إرهابية في مختلف أنحاء القارة."[1]

من الضروري أن تقوم الجهات المكلفة بحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ضمن آلياته "فرونتكس Frontex" وتشريعاته.. المراقبة اليقظة للعابرين، مسألة تنظيم الدخول ومعرفة هويات وبيانات من يسمح لهم باللجوء داخل دول الاتحاد الأوروبي ، حتى يمكن السيطرة على العملية والحيلولة دون تسرب جماعات متطرفة إلى أوروبا، كما أن عملية دمج الأفراد ذات الخلفية الثقافية المختلفة داخل المجتمعات الأوروبية سريعا ، من شأنها أن تقلل من ظهور ظاهرة وحوادث الإرهاب داخل القارة الأوروبية ، فنتيجة لما يعانيه البعض من تهميش واضطهاد وعنصرية ، يتجهون إلى الاشتراك والانضمام لمنظمات إرهابية وهذه ظاهرة موجودة بشكل كبير على الساحة الأوروبية ، حيث ظهر كثير من الأفراد الذين لا ينتمون إلى الإسلام ولا للدول العربية ومع ذلك انضموا لجماعات إرهابية مختلفة مثل داعش[2] . إن تنامي فاعلية هذه الجماعات ونشاط خلاياها النائمة في أوروبا ، عزز مواقف اليمين المتطرف الجماعات المناهضة للأجانب.

ثانيا: تصاعد الشعبوية وتزايد العداء ضد الأجانب

تضاعفت الأعمال المعادية للأجانب 4 مرات في سنة 2015 عن السنة التي سبقتها و كان جلها موجه لمراكز استقبال اللاجئين ، ويلاحظ المراقبون تصاعد الفكر الشعبوي وحركاته ("بيقيدا Pegida" الوطنيين

[1] Syrian refugees flows:" security risks and counterterrorism challenges,Preliminary Findings of a House Homeland Security Committee Review" , Homeland security committee, consulté le 06.05.2017 disponible sur : https://homeland.house.gov/wp-content/uploads/2015/11/HomelandSecurityCommittee_Syrian_Refugee_Report.pdf

[2] ياسمين أيمن محمد عبد الله ،"السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين دراسة حالة اللاجئين السوريين "المركز الديمقراطي العربي، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/20 على الساعة 20:30 على الرابط الآتي:
http://democraticac.de/?p=33804

الأوربيون ضد أسلمة الغرب).[1] والتي تقوم بمظاهرات في كل أسبوع معبرة عن سخطها ومعارضتها لخطط الحكومة.

إن النشاطات المعروفة لليمين المتطرف لها سوابق في ألمانيا فقد حدثت مجموعة من الهجمات على أشخاص من أصول مهاجرة بين سنتي 2000-2006، ويرى المراقبون باحتمال تجددها فقد أحبطت السلطات الأمنية الكثير منها. من المعروف عن المجتمع الألماني أنه متماسك اجتماعيا و أن هذه الأفكار دخيلة عنه فقد حقق الحزب الوطني المحافظ البديل لألمانيا في استطلاعات الرأي الأخيرة نسبة 10 % من أصوات الناخبين ويصبح بذلك ثالث أقوى حزب في ألمانيا، تماشيا مع موجة تصاعد الأحزاب اليمينية المتطرفة في دول الجوار.

ذكرت الكثير من وسائل الإعلام حوادث متفرقة لاعتداءات قام بها مهاجرون ، وصلت حد الاعتداء الجنسي في احتفالات عامة أسبوع بعد اعتداءات حفلة رأس السنة 2015 ، أظهر أن "عدد البلاغات المقدمة لاعتداءات جنسية بلغ 120 بلاغا[2]".

إن المتتبع للأحداث يشكك في الكثير من هذه الاتهامات لتناغمها واستعمالها لتأليب الرأي العام على الأجانب ، وكورقة ضغط على الحكومة الائتلافية في أغراض انتخابية وقد اعتذرت اليومية الألمانية "بيلد Bild"،على نشرها لبلاغ كاذب بتاريخ 14 فيفري في اعتداء جنسي وقع بمدينة فرانكفورت ليلة رأس السنة بتصريح من شاهدين.[3] هذا مايؤكد ان اتهام الأجانب وخاصة العرب والمسلمين بأفعال مشينة و سلوكات يعاقب عليها القانون صارت مهمة سهلة لا يراعى فيها صحة المعلومات . وهذا راجع طبعا من جهة إلى ازدياد موجة الاسلاموفوبيا التي تجتاح أوروبا ومن جهة أخرى سببها غياب ممثلين فاعلين عن هذه الجاليات وضعف وهشاشة هياكلها الاجتماعية والسياسية.

[1] Diplomatie, géopolitique des migrant,les grands dossiers,n:31,fevrier-mars2016,p:59

[2] Allemagne:" vague d'agressions sexuelles le soir du Nouvel An", consulté le 16.03.2017 disponible sur :http://www.lexpress.fr/actualite/monde/europe/allemagne-vague-d-agressions-sexuelles-le-soir-du-nouvel-an_1752045.html

[3] Agressions sexuelles à Francfort au Nouvel an: les témoignages étaient faux, consulté le 30.12.2016 disponible sur :
http://www.lexpress.fr/actualite/monde/europe/agression-sexuelle-a-francfort-au-nouvel-an-les-temoignages-etaient-faux_1879471.html

المطلب الثاني: مظاهر تغير السياسة الألمانية تجاه الهجرة العربية بعد 2011

في 31 أوت 2015 ، عقدت المستشارة ميركل ندوة صحفية وصرحت آنذاك بمقولتها الشهيرة "نحن نستطيع أن ننجز ذلك" ، تعليقا على قدرة ألمانيا على تجاوز أزمة اللاجئين، أثناء ذلك سُمح بمرور قطارات تقل آلاف اللاجئين إلى ألمانيا قادمة من دول شرق وجنوب أوروبا[1]. ففي 2013 بلغ عدد طالبي اللجوء في ألمانيا 127000 ، ثم زاد العدد في سنة 2014 فوصل إلى 202600 ، أما سنة 2015 فقد فاق 1.1 مليون لاجئ.[2]

إن أهم مظهر للتغير في السياسة الألمانية هو تراجع ميركل في وعودها في مجال اللجوء السوري ، بضغط من خصومها والحركات المناهضة لدمج الأجانب. وسط التعقيدات التي يعاني منها اللاجئون السوريون جرّاء التغيرات المتكررة في بعض قوانين اللجوء المعمول بها في الدول الأوروبية، فاجأت وزارة الهجرة واللجوء الألمانية اللاجئين بإصدار قرارٍ جديدٍ ، يتعلق بمسألة منح الإقامة الدائمة للاجئين على الأراضي الألمانية.

و جاء في القرار الذي نشره الموقع الرسمي لوزارة الهجرة واللجوء الألماني أنه "يُمنح اللاجئ الإقامة الدائمة بعد انتهاء إقامة اللجوء ذات الثلاث سنوات، بغض النظر عن وضع البلاد التي جاء منها اللاجئ.

وجاء في قرار وزارة الهجرة واللجوء الألمانية أنه تستثنى منح الإقامة الدائمة للاجئين في حال طلب اللاجئ نفسه عدم إعطائه الإقامة الدائمة.

و يضيف القرار "إن وزارة الهجرة واللجوء الألمانية ترى في إحصائياتها المبدئية أن 95% من اللاجئين سيحصلون في نهاية المطاف على الإقامة الدائمة بعد ارتهاء مدة اللجوء ذات الثلاث سنوات".

وقد انطلق العمل بهذا القانون ، وقانون حق البقاء، منذ 01 أوت 2015 ، حيث صرّح وزير الهجرة الألماني أن هذه القوانين تعتبر مفيدة جداً،[3] وهذا طبعا مرتبط بحسن سيرة اللاجئ ويعبر المشرع هنا عن الخبرة في سياسات اللجوء لأن أكثر المهاجرين لا يودون العودة لبلدانهم بعد حصولهم على وثائق دائمة تبدأ ببطاقة الإقامة الطويلة الصلاحية وقد يحصلون على الجنسية إن أرادوا ذلك ، ويدل أيضا على أن ألمانيا في حاجة لإدماج الرعايا الأجانب.

---

[1] ....، "شخصية بارزة من حزب ميركل تستقيل احتجاجاً على سياسة اللجوء"، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/30 على الساعة 12:30 على الرابط الآتي:
http://www.dw.com/ar/

[2] Op.cit ,Catherine Wihtol de Wenden ,Atlas des migrations.. p38

[3] .....،"وزارة الهجرة الألمانية تصدر قراراً مفاجئاً حول "الإقامة الدائمة"، اطلع عليه بتاريخ 2017/02/15 على الساعة 12:20 على الرابط الآتي:
http://www.orient-news.net/ar/news_show/89583

أولا: انقسام النخبة الحاكمة بسبب سياسات الهجرة الجديدة

على الرغم من خروج الألمان بالآلاف في مظاهرات ترحيب لاستقبال اللاجئين في بدايات عام 2015، إلا أن العام لم يصل إلى نهايته حتى تحول قدوم اللاجئين إلى ألمانيا "أزمة"، أدت لخلق انقسامات واسعة و إستقطابات حادة في المجتمع الألماني، وداخل الأحزاب الرئيسية.

وفي ظل الأزمات تظهر التوجهات الشخصية والفكرية ، خاصة إذا كان ذلك في قضايا اللجوء بصفتها قضية تمس المجتمع الألماني مباشرة في نسيجه الاجتماعي.

قام رئيس وزراء ولاية بايرن هورست زيهوفر من حزب التحالف المسيحي الاشتراكي ، برفع قضية لدى المحكمة الدستورية العليا ضد سياسات الحكومة المركزية التي تترأسها أنجيلا ميركل زعيمة الحزب الديمقراطي المسيحي، على الرغم من أن الحزبين هما شركاء في الحكم والسلطة. أما ماكس شتراوبينغر، وهو أحد السياسيين من حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي، فقد طالب بإعادة السوريين إلى بلادهم. أما المنافس التقليدي لميركل وحزبها، الحزب الاشتراكي الديمقراطي، فقد كان يؤيد في المجمل سياسات الحكومة في قضية اللجوء أكثر من بعض قيادات حزبها الديمقراطي المسيحي.[1] هنا تظهر توجهات اليسار الاشتراكي العام لتتخطى الحزبية لقيم العدالة الاجتماعية.

إن صنع القرار يتعامل مع بيئة متحركة، و في الكثير من الأحيان يصعب عليه تحديد ملامح هذه البيئة ، لاسيما و أن صانع القرار يتأثر ببيئته المحلية من جهة ، و بيئته الخارجية (الدولية) من جهة ثانية ، و قرارات الدول تؤثر في بعضها البعض... و هذا ما يستدعي تحليلا شاملا يتضمن التداخل الثقافي و الحكومي و الاجتماعي بين البيئات ،.. إن أهداف الدولة التي استدعت قرارا معينا قد تتغير[2] لينتج عنها قرارا آخر، هذا ماواجهته المستشارة الألمانية "أ.ميركل" والنخبة المؤيدة لفتح الحدود ودمج اللاجئين ،وفي تغير للبيئة السياسية عدلت المستشاره عن مواقفها لأن لهذه الأزمة ابعاد متعددة ،خاصة منها الإجتماعية والثقافية من ناحية تأثير الهوية الدخيلة على المجتمع الألماني إضافة الى ما يشاع من كون المهاجرين يؤثرون إقتصاديا في سوق العمل باستيلائهم على المناصب المتاحى في المدى المنظور على الأقل. وفي تفاعل للأزمة في اطارها الأقليمي جاء الحل عبر المفوضية الأوربية في برنامجها للحصص.

[1] غياث بلال،" اللاجئون السوريون في ألمانيا وسياسات اللجوء الحكومية"،اطلع عليه بتاريخ 2017/04/03 على الساعة 08:20 على الرابط الآتي:

http://alaalam.org/ar/politics-ar/item/358

[2] جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولة** ، تر: وليد عبد الحي ، بيروت : كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع ، 1985 ، ص : 311

ثانيا: برامج دمج الأجانب

بعد أن تعرضت المستشارة أنجيلا مركل لانتقادات واسعة ومعارضة شديدة من أحزاب اليمين المتطرف لسياسة استقبال اللاجئين حتى من طرف أعضاء بارزين في حزبها المسيحي الديمقراطي و شخصيات من الائتلاف الحاكم ، ساهمت في إصدار نظام للحصص الذي فرضته المفوضية الأوروبية على جميع أعضاء الاتحاد، تستقبل بموجبه هذه الدول أعدادا محددة من اللاجئين،" و حدد نصيب ألمانيا 31443 لاجئ يتم إدماجهم في مدة أقصاها عامين."[1]

إن نظام الحصص الذي أمضته المفوضية الأوروبية بشأن توزيع اللاجئين السوريين ، حفظ للمستشارة الألمانية ومن ذهب معها في مساعي استقبال اللاجئين ماء الوجه ، لتتحمل كل دول الإتحاد المؤيدة أو الرافضة على السواء مسؤوليتها الإنسانية تجاه الهجرة من المنطقة العربية.

لم تكن المستشارة الألمانية بصفتها الموجه الأول للسياسة الألمانية الوحيدة في النخبة الحاكمة التي دعمت سياسات تسهيل دخول الأجانب إلى الأراضي الألمانية ، بل كان وراءها مؤيدون من أرباب العمل و المسيرون الاقتصاديون ، ولم تقتصر السياسات على تسهيل إجراءات الدخول فحسب بل تبعتها سياسات دمج لهؤلاء اللاجئين رُصِدَ لها غلاف مالي كبير، فالشركة العاملة في النقل عبر السكك الحديدية (دوتش باهن) كانت من أوائل من وضعوا برنامج لتأهيل اللاجئين بوعي مسئوليها أن الدمج السريع يتطلب دعم مادي كبير وإجراءات تكوينية استثنائية[2]. و في خطوة أخرى للحكومة ، تم فتح دروس لدمج وتأهيل اللاجئين لغويا, وشملت أكثر المهاجرين حماية ويمثلون نسبة تتجاوز50 % من المقبولين (السوريون، العراقيون، الاريتريون، والإيرانيون) .

في ظل المعارضة الشديدة لإجراءات الحكومة الفدرالية بلغت 58 % من المواطنين المسبورة أصواتهم يعتبرون أن اللاجئين و اندماجهم إحدى المشاكل الكبرى التي تواجهها ألمانيا ، حسب دراسة قام بها معهد Forschungsgruppe Wahlen,[3] وانقسام التحالف الحاكم في ألمانيا حول ما إذا كانت سياسات الهجرة التي تنتهجها المستشارة أ.مركل تخدم المصلحة الوطنية . وفي نقاشات داخل هذا الائتلاف توصل قادته إلى اتفاق صدر عنه مشروع قانون فيه من الجدية والحزم ما يثقل كاهل اللاجئ من جهة ، وما يحفزه من جهة أخرى ، بتخفيض المساعدات أو قطعها إذا لم يخضع لتعلم اللغة الألمانية إضافة إلى متابعة فترة تكوينية

[1] La Commission européenne détaille les quotas de réfugiés par pays,le monde europe,09/09/2015 ,05:53,consulté le 21.12.2016, disponible sur :
http://www.lemonde.fr/europe/article/2015/09/09/la-commission-europeenne-va-presenter-des-quotas-de-refugies-par-pays_4749591_3214.html

[2] Gervais appave , "Diplomatie.géopolitique des migrants,les grands dossiers "n :31, février mars 2016, p :39

[3] RT ,"la majorité d'Allemands considèrent les réfugiés comme leur plus gros problème" ,10/12/2016. Consulté le 12.12.2016, disponible sur :
https://francais.rt.com/international/30437-majorite-allemands-considerent-refugies-principal-probleme-sondage

إجبارية يفقد بعدم التزامه بها حقه في الإقامة ، وتصل العقوبة إلى حد إعادته إلى وطنه. "يرى بعض المختصين أن غلاف تطبيق هذا القانون يصل إلى 10 مليار يورو"[1] من وجهة نظر شخصية، تساهم مثل هذه القوانين في تأمين الرأي العام الوطني الألماني، وسحب البساط من تحت الأحزاب الشعبوية المتطرفة، التي تستمد قوتها ليس من برامجها الانتخابية والإصلاحية بقدر ما تستمده من التهويل وانتقاد برامج الحكومة وخصومها، من الأحزاب المعتدلة والائتلاف الحاكم في برلين.

ثالثا: الحد من الهجرة غير الشرعية واللجوء

أكثر الألمان معارضون لدمج المهاجرين غير الشرعيين ، الذين يصل عددهم مابين 500000 ومليون مهاجر غير قانوني أكثرهم أتراك ، فمنذ 2009 يسجل الأتراك رصيدا سلبيا بالنسبة لألمانيا . ثلث الطلاب مزدوجي الجنسية يسعون إلى العمل في تركيا.[2]

إن عوامل الجذب المعاكس صنعها الانتماء الهوياتي، والتقدم الذي أحرزته تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية ،وما يأمل إليه ذوو الأصول التركية في رفع مستوى الأداء الاقتصادي لبلدهم الأم ، إضافة إلى التحفيزات التي مع ما سبق ، تدفع بالمؤهل والباحث التركي لهغادرة ألمانيا مع أنها أكبر قوة اقتصادية في أوروبا !

تحارب ألمانيا ظاهرة الهجرة غير الشرعية بفعالية ومن المعروف أن دول الاتحاد الأوروبي في أمننتها للهجرة تقوم بإجراء إعادة المهاجرين غير الشرعيين لبلدانهم بالتعاون مع فرونتكس ،"ففي الشهرين الأولين من سنة 2017 شاركت الحكومة الفدرالية في 22 عملية من أصل 33".[3]

في إجراءات للحد من تداعيات ظاهرة اللجوء على دول الاستقبال تبنت القيادة الألمانية سياسات محددة على مداخل الاتحاد الأوروبي وفي حدود الفدرالية الألمانية ، وبتقصيها لأسباب وأبعاد الهجرة وموجات اللجوء في السنوات الأخيرة وبتكاثف القوى والمؤسسات الوطنية ذهبت خارج حدودها بعيدا في الشرق الأوسط وآسيا وحتى في دول البلقان.بملاحظة الأعداد الكبيرة للمهاجرين العراقيين جعلت من وزارتي الدفاع والخارجية تقدم مساعدات للكرد العراقيين ظنا منها في إيجاد توازن بين القوى المتناحرة هناك ، فينعكس ذلك بالإيجاب على استقرار المواطنين ويقلل رغبتهم في الهجرة.

[1] Delphine Nerbollier, "En Allemagne, la coalition présente une loi sur l'intégration", la croix, Consulté le 10.02.2017, disponible sur :
http://www.la-croix.com/Monde/Europe/En-Allemagne-coalition-presente-integration-2016-04-17-1200754037
[2] Op.cite , Catherine wihtol de wenden ,Atlas des migrations ,p38
[3] " La France participe-t-elle 4 fois moins que l'Allemagne aux charters européens de clandestins ?" Consulté le 01.03.2017, disponible sur :
https://www.franceinter.fr/emissions/le-vrai-faux-de-l-europe/le-vrai-faux-de-l-europe-25-fevrier-2017

إضافة إلى ما تقوم به الحكومات الألمانية بالتعاون مع الدول المتحالفة في أفغانستان في مسعى لتسهيل استقرار الأفغان الذين عجزت في تحقيق استقرارهم أو إعادتهم لبلدهم (تجميد قوانين ترحيل الأفغان) الذي مازال يفتقر للاستقرار.

إن المساعدات الألمانية لدول البلقان ساهمت بشكل جيد في تقليص معدلات الوافدين لبلدان الاتحاد الأوروبي.وقد رصدت الحكومة الفدرالية بداية سنة2014 مبلغ 330 مليون يورو بهدف محاربة أسباب الهجرة وإعادة دمج اللاجئين (فيما تقدم ذكره) في مناطق انطلاق المهاجرين[1]. لأن دول البلقان تمثل الطوق الواقي للجسم الأوروبي و تمثل ستارا حديديا في وجه الهجرة غير الشرعية واللجوء ولأن إمكانية دوله محدودة ، تقدم ألمانيا فيما بينته الإحصات التي تقدم ذكرها.

رابعا: سياسة الهجرة الألمانية بين المصلحة والدافع الإنساني

شكل الأثر الوجداني لنهاية الحرب العالمية الثانية وما لاقته ألمانيا من خراب ووفيات ومعطوبين ومهجرين بالملايين عاملا محفزا لاستقبال اللاجئين الفارين من كوارث الحرب وويلاتها،[2] بدأ الخطاب الرسمي في ألمانيا في بداية أزمة اللاجئين على تخوف الإتحاد الأوروبي إنسانيا بحتا فالصور التي نقلتها وسائل الإعلام الدولية كانت كفيلة بإيقاظ الضمير الإنساني والتأثير في الرأي العام الألماني ونخبته الحاكمة على السواء وبات التغاضي عنها جرم في حق الإنسانية" أحدثت صور الطفل السوري الغريق قبالة السواحل التركية 2 سبتمبر 2015 ضجة عالمية.. والتصقت صورته بدعوة موجهة إلى المجتمع الدولي للتحرك ولمساعدة السوريين اللاجئين منهم والمهاجرين الذين يسعون لدخول الدول الأوروبية "[3].رغم ما يحمله أيضا من عائد مهم في إطار ما تعانيه جمهورية ألمانيا الاتحادية من ضعف كبير في خصوبة المجتمع الألماني فالعامل الديمغرافي يلعب دورا مميزا في السياسات الألمانية في العقود الأخيرة وفي تشابك وتداخل للعوامل والأسباب للنقص الحاد في الأيدي العاملة فالعجلة الاقتصادية مهددة بالتوقف أو التراجع .

حيث تشهد الجغرافيا الألمانية اليوم استقطابا واضحا للاجئين السوريين الذين تشهد بلادهم أشد أنواع الصراع بدءً بالجانب العسكري وليس انتهاء بإرهاب النظام الحاكم، وتطرف الجماعات العابرة للحدود[4] لتوافق المصالح يمكن للعامل الإنساني أن يجد مكانا في اختيار الأصل السوري ليسد حاجات ألمانيا من النقص الديمغرافي وتعويض اليد العاملة التي يمكن أن يسببها بقوة في السنوات القادمة.

---

[1] Op.cite, Gervais appave .Diplomatie,p :61

[2] ،مناف محمود قومان "استقبال ألمانيا للاجئين.. دافع إنساني أم مصلحة قومية؟"اطلع عليه بتاريخ 2017/03/13 على الساعة 13:20 على الرابط الآتي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/10/18

[3] .....، "الطفل السوري الغريق اسمه "أيلان الكردي"، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/24 على الساعة 10:50 على الرابط الآتي:
http://www.mbc.net/ar/programs/sabah-al-khair/articles

[4] نفس المرجع السابق

ومن الصعوبة بمكان نجاح الحكومة الألمانية في دمج القادمين الجدد في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية الألمانية ، إدراكا من الحكومة الألمانية أن انخفاض القوة العاملة في السوق ، لها آثار سلبية على ازدهار الاقتصاد و النمو، فإنها تقوم بسد فجوة العجز العمالي لديها من المهاجرين و طالبي اللجوء، حيث تستقبل مئة ألف لاجئ سنويا ، وحيث يؤدي النقص في العمالة إلى انخفاض تمويل صناديق التقاعد و التأمين الصحي وانخفاض المستهلكين و المنتجين للبضائع في السوق المحلية و قلة دافعي الضرائب الذين يدفعون لبناء المدارس والطرق ، مما يؤدي إلى انخفاض في معدل النمو و بالتالي إلى تدني مستوى الرفاهية في الدولة، لذلك يعد انضمام المهاجر إلى العمالة تخفيفلاستنزاف الخزينة العامة للدولة.

حذر بعض المتتبعين للسياسة الهجرية للحكومة الألمانية ، من الدخول في مساومات سياسية تخص ظاهرة الهجرة ، كون أن بعض الدول تتعاون مع الحكومة للحد من خروج اللاجئين من بلدانها لتنال مساعدات مالية وتقنية ، ف "بينس بورشيرس" بخصوص هذا الموضوع "وهذا ينطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة إلى القيم الأوروبية المعلنة كثيراً : فكلما عملنا على بيع مشكلة الهجرة والتفاوض حولها أو تأجيلها، كلما تجردت قيمنا المعلنة ومعاييرنا من مضمونها مثل الانفتاح وتساوي الفرص وأولوية حقوق الإنسان"[1].ويقصد هنا أن حلولا تتم عبر اتفاقيات مع دول المنشأ للحد من مغادرة المهاجرين، يعتبر عملا لا أخلاقيا يفقد القيم الأوروبية إنسانيتها ، ويدعم تلك الأنظمة بعيدا في إفريقيا أو آسيا في مساعيها الابتزازية .

[1] .....، "وجهة نظر: "اللاجئون أصبحوا عملة سياسية جديدة "،اطلع عليه بتاريخ 2017/03/04 على الساعة 22:00 على الرابط الآتي:
http://www.dw.com/ar

المطلب الثالث: تقييم السياسة الألمانية تجاه الهجرة العربية بعد 2011

لا يمكن لمتتبع وصول الموجات الهائلة من اللاجئين إلى حدود الاتحاد الأوروبي الشرقية و الجنوبية، و الإجراءات التي اتخذتها دول الخط الأول التي فيها من المساس بحقوق و كرامة الإنسان ، إلا أن يقر بإنسانية الإجراءات الابتدائية التي اتخذتها الحكومة الفدرالية الألمانية ، بسماحها لآلاف المهجَرين القادمين من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و استقبالهم بحفاوة بالغة من طرف المستشارة أنجيلا مركل.

يمكن أن تتحقق المصلحة الوطنية للدولة في إبراز صورتها الإنسانية كشكل من أشكال الدبلوماسية الناجحة و لألمانيا مواقف مشرفة في هذا المجال. في تقرير لفرونس 24 France جاء فيه أن حجم المساعدات الألمانية للاجئين و النازحين بصورة مباشرة في مناطق النزاع (سوريا, أفغانستان , العراق) بلغت 7.1 مليار أورو, لمحاربة أسباب أزمة المهاجرين زاد المبلغ ثلاث أضعافه سنة 2016 ، خصص مبلغا معتبرا منه لصالح المنظمات غير الحكومية خاصة منها العاملة في تركيا.[1]

بدى الخطاب الألماني في بداية أزمة المهاجرين خطابا إنسانيا بحتا ، سرعان ما تغير تحت ضغط الرأي العام الألماني، الذي أكدت استطلاعات الرأي أنه يعارض سياسة الحكومة في جلب عشرات الآلاف من اللاجئين، الذين كان أكثرهم سوريون فأعادت الحكومة حساباتها السياسية ، و في استشراف لما ستفقده في الانتخابات المقبلة لصالح الحركات الشعبوية و الأحزاب المتطرفة ، غيرت من توجهها و ذهبت لإقناع القاعدة الانتخابية بأن حاجة ألمانيا لإدماج أعداد كبيرة من المهاجرين يحمل في شكله الإنساني جوهرا يعود بالنفع على دولة يتناقص سكانها بقوة فعدد الوفيات يفوق بكثير عدد الولادات.

من الصعوبة أن تتحمل الحكومة الألمانية مسؤولية دمج اللاجئين في المجتمع الألماني، إذا لم تتضافر جهود مؤسسات الحكومة الفدرالية ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات والأفراد من مؤيدي استقبال اللاجئين, وعلى اللاجئين أيضا تسهيل ذلك بالانصياع للقوانين وبذل الجهد في التعرف على الثقافة الألمانية وتعلم لغتها. وهنا ألمس موضوعية تردد النخب الألمانية في قبول سياسة الحكومة في استقبال جيوش من اللاجئين في مدة قياسية رغم ما أكدت عليه القيادة من مصلحة اقتصادية و ديموغرافية لصالح ألمانيا.

إدراك من الحكومة الألمانية أن انخفاض القوة العاملة في السوق لها آثار سلبية على ازدهار الاقتصاد و النمو فإنها تقوم بسد فجوة العجز العمالي لديها من المهاجرين و طالبي اللجوء . ويرى بعض المحللين السبب الرئيس لإتباع ألمانيا لسياسة الباب المفتوح في البداية هو المحرك الاقتصادي وليس المحرك الإنساني

[1] Sébastian SEIBT, " Berlin dépense 22 milliards d'euros pour l'accueil des réfugiés, un investissement presque "remboursé" , France 24,27 /01/2017,consulté le 05.02.2017, disponible sur : http://www.france24.com/fr/20170127-accueil-refugies-cout-allemagne-merkel-migrant-economie

والدليل على ذلك عدولها عن تلك السياسة" وعقد الاتفاقية مع تركيا 18 مارس 2016 التي بموجبه يتم إرجاع المهاجرين غير الشرعيين من اليونان الى تركيا ."[1]

المهاجرين اليوم يؤكدون اندماجهم السياسي في الكثير من البرلمانات الألمانية, رغم محدودية نسبة الممثلين ذوو الأصول المهاجرة بالمقارنة مع عدد المهاجرين في ألمانيا، هؤلاء المنتخبون يمثلون مجتمع متعدد الإثنية.وهذا يصب في مصلحة الدولة الألمانية ويساهم في التماسك المجتمعي وتنمية المشاركة السياسية لكل أطياف المجتمع.

في تراجع للسياسة الألمانية المعلنة في فترات تزايد فيها عدد المهاجرين غير الشرعيين و اللاجئين القادمين من مناطق الحراك العربي، بدى المكسب السياسي أكثر أهمية في موازنة بين الاستمرار في السلطة و تبرير المصلحة من جهة أو البقاء أو الاستمرار في تراجع المكاسب اللإنتخابية لصالح الأحزاب الشعبوية و الجماعات العنصرية من جهة أخرى . يتوقع الملاحظون أن للحزب المتطرف البديل لألمانياFDA قاعدة انتخابية تصل إلى 9% "إن عزوف الألمان عن انتخاب الأحزاب التقليدية كبير..75 بالمائة من ناخبي حزب البديل الشعبوي سببها إحباطهم من سياسات الأحزاب الكبيرة"[2]، ومنه يمكن تفسير تراجع الائتلاف الحاكم في مساعيه الإنسانية والنفعية إذا ما اثر ذلك على استمرار الائتلاف واستمرار الأحزاب المشكلة له في قيادة ألمانيا وتفويت الفرصة على خصومهم.

[1]Philippe Leclerc,**Partir,le monde,avec les réfugiés l'Europe connait une crise de respnsabilité** ,hors-série,octobre-decembre 2016, p :40

[2] ماجد الخطيب،**لأول مرة .. اليمين المتطرفيتفوق على حزب ميركل في ولاية ألمانية**،جريدة الشرق الأوسط،يومية،العدد:13797،6سبتمبر2016

عملت السياسات الفرنسية والألمانية على تحقيق المصلحة الوطنية، باعتبار أن الهجرة ظاهرة عابرة للدول، وتراوحت سياسة البلدين تجاه أزمة اللاجئين السوريين بين المصلحة والقيم الإنسانية.

انتهجت الحكومات الألمانية و الفرنسية في العقود الأخيرة سياسات هجرة متشابهة، غلب عليها الطابع الاقتصادي في تعويض النقص في العمالة، وترسيخ الاندماج .

فشلت الحكومة الفرنسية في تحمل مسؤوليتها في اجتياز هذا الامتحان الإنساني(أزمة اللاجئين2015) ، لأنها وفي كل مستويات أزمة اللاجئين عجزت في التعبير عن موقف حازم وواضح ، وهذا طبعا يعكس ضعف السلطة التنفيذية وغياب الفعالية الدبلوماسية لفترة الرئيس فرانسوا هولاند ، إضافة إلى الخوف المتزايد لدى النخب من تصدع الجبهة الاجتماعية أو اعتراضها، ومنه فقدان مساندة القاعدة الانتخابية لهذه النخب ولأحزابها التي مافتئت تتراجع شعبيتها.

بات خطاب الحفاظ على الهوية الوطنية الشغل الشاغل للنخب السياسية في فرنسا ، حفاظا على المكاسب السياسية لأحزاب الطليعة (اليمين و اليسار) ، و إضعافا للأحزاب المتطرفة والمعادية للأجانب كالجبهة الوطنية (FN) .

إن تعظيم المصلحة في استغلال هذه الأزمة، مع إثارة البعد الإنساني لها ،أمر مقبول وهنا أقول أن القيادة الألمانية نجحت إلى حد ما في تجسيد القيم الحضارية الإنسانية ،رغم أن هذا الخطاب قد تراجعت حدته فيما بعد .

لم تتغير سياسة الهجرة الألمانية في تركيزها على البعد الديمغرافي والاقتصادي في تعويض ضُعف خصوبة الشعب الألماني ، و تدارك التراجع في اليد العاملة الفعالة رغم الصبغة الإنسانية التي اعترت خطاب المستشارة " أنجيلا مركل".

الخاتمة

الخاتمـــــة

إن سياسات الدول الأوروبية للهجرة في تفاعلها التقليدي كانت هجرة عبر المقاس الوطني و متطلباته و مع التحولات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية أصبح للهجرة أبعاد أخرى أرادت منها الدول الكبرى على العموم و الدول الأوروبية على الخصوص أن تكون براغماتية للغاية باستثناء بعض الأحداث التي ظهرت فيها انسانية الإنسان .

سبب الحراك العربي موجات نزوح وهجرة دولية كبيره فقدت فيها دوله شرائح كبيرة من شعوبها وطاقاتها الديموغرافية والإنمائية النشطة.

شكلت الهجرة من المنطقة العربية أزمة إنسانية كبيرة على أبواب الإتحاد الأوربي عجزت الدول الأوربية منفردة وفي إطار سياسات الإتحاد عن حلها لما لها من تعقيد وتشابك مع قضايا أخرى.

واجهت الدول الأوربية صعوبات كبيرة في إيجاد سبل توافقية مشتركة لحل أزمة اللاجئين إلى ان قررت المفوضية الأوربية نظام الحصص الذي تم فرضه على الدول الأعضاء.

أرادت الدول الأوروبية عبر وسائل العولمة و أدواتها اختراق سيادة الدول و تنقل الأشخاص في اتجاه واحد.

إن التشريعات الأوربية والمبادرات بين الشمال والجنوب عكست أهمية دول الجنوب في شراكات أكثرها لدعم الجانب الأمني.

مبادرات تنمية الدول المنشئة للهجرة محدودة الدعم وقاصرة في تحقيق استقرار ومكوث الشعوب في أوطانها

مافتئت تضيق لتتخذ الطابع المعياري بعد قيام الاتحاد الأوروبي ومؤسساته الاتحادية في حدوده الخارجية ويتسع بغياب الحدود بين وحداته.

تعتبر أمننة السياسات الأوربية للهجرة ذات خلفيات صنعها الواقع في كل دولة في تفاعل مع الدول الأخرى فتفشي ظاهرة الإرهاب بالدرجة الأولى وبعض الظواهر التقليدية في ممارستها وحديثة في انتقالها عبر الدول كظاهرة عابرة للحدود كالجريمة المنظمة .

الخاتمـــــة

النتائج:

- بينت سياسات الهجرة للاتحاد الأوربي وفي تعاملها مع أزمة اللاجئين السورين 2015 مدى انقسام أعضائه في تحديات كبيرة مثلتها هذه الأزمة.
- أزمة اللاجئين وظاهرة الإرهاب العابر للحدود تحدي كبير لاتفاقية حرية الحركة والانتقال في حدود فضاء شنغن مع انه تم تعديل بعض بنودها كسلوك استثنائي.
- أصبحت سياسات الهجرة الأوروبية أكثر صعوبة على الوافدين الجدد أما على المقيمين فإنها لم تتغير، إلا أن الخطاب العنصري المعادي للأجانب صار أكثر قوة وصراحة ، وتعدى الأحزاب الشعبوية والقوى المتطرفة ليصل إلى النخبة تستغله لتنال التأييد وتحصل على أهدافها الانتخابية والسياسية ، دون مراعاة ما تحدثه هذه السلوكيات من شرخ في المجتمع وبين مكوناته العرقية و الإثنية واختلافاته الإيديولوجية والثقافية.
- كثرة وقوة الإصابات في العمليات الإرهابية وانتساب الكثير من أعضاء من قاموا بها للجاليات واللاجئين زادت في موجات العداء للأجانب وخاصة العرب والمسلمين .
- تم استقبال اللاجئين الفارين من المنطقة العربية من طرف السلطات الفرنسية بحذر شديد وضمن سياسة وطنية مستمدة من فترة بداية الألفية فيما يسمى بسياسات الهجرة الانتقائية وفي حدود نظام أوروبي للحصص فرضه الواقع على الأرض .
- في قوانين الهجرة الجديدة تدعم فرنسا المهاجرين الشرعيين وتطالبهم بالاندماج أكثر وتعطي أولوية زائدة في منح التأشيرات لذوي الطاقات والمؤهلات العالية لدعم الصناعة والتقدم التكنولوجي بهدف رفع القدرات الوطنية على المنافسة أوروبيا وعالميا.
- ازدوجت السياسة الألمانية بين الإنسانية وإظهار التعاطف مع اللاجئين السوريين في البداية ثم عادت لتحد من هذا البعد وتبرر للرأي العام الداخلي أن المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.
- إن تحييد الجاليات ذات الأصول المهاجرة في الخطابات والحوارات السياسية من الاتهامات الموجهة إليها عموما دون استثناء من شأنه أن يرأب الصدع المجتمعي ويقلص حدة التطرف بين أبنائها.
- اختلاف السياسات الفرنسية عن نظيرتها الألمانية تحكمها الاختلافات في الرؤى والتباين في المصالح.

قائمة المراجع

اولا: باللغة العربية :

أ - المصادر:

1 - ابو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، الجزائر: دار البصائر للنشر،2010،الحديث رقم4905 .

ب -الكتب:

1. البار أمين، بسكري منير،**مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**،الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014
2. الرشيدي أحمد، **حقوق الإنسان "دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق**، ط 2،القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2005.
3. السراني عبد الله سعود، **العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم**، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2010
4. الشلبي جمال، **العرب وأوربا"رؤية سياسية معاصرة** ،عمان : مطبعة الجامعة الأردنية، 2000.
5. بن سلطان عمار، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: طاكسيج.كوم،2011
6. بوسكين إدريس، **أوربا والهجرة**،عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2013
7. دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولة** ، تر : وليد عبد الحي ، بيروت : كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع ، 1985 .
8. زنون يونس مفيد، **اقتصاديات السكان**،عمان:الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2011 .
9. عمر باشا صلاح الدين، **المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية**، دمشق: المطبعة الجديدة ،1965.
10. وايت برايان و آخرون،**قضايا في السياسة العالمية**، تر:مركز الخليج للأبحاث، دبي:مركز الخليج للأبحاث،2004 .

ت -المجلات و الدوريات :

1. أنيس سالم محمد ،"اللاجئون بين الإتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية"، مجلة السياسة الدولية،دورية فصلية، العدد 207، (جانفي 2017)
2. بوعون السعيد يوسف عدوان،"الهجرة غير الشرعية: قراءة أنثروبولوجية سيكوباثولوجية"،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، (جانفي 2013)،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة.
3. طارق فتح خضر، "قرارات إبعاد الأجانب و الرقابة القضائية عليه"، مجلة بحوث الشرطة، القاهرة، (2003)
4. عمراني كربوسة، "مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن2011" ،مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد11،عين مليلة: دار الهدى، (سبتمبر 2014)

ث -الاتفاقيات و التقارير الدولية :

1. الأمم المتحدة، الاعلان العالمي لحقوق الانسان, اطلع عليه بتاريخ: 03\03\2017، الساعة 10:20 على الرابط الاتي: (http://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf)
2. مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين،
3. خمسُ سنوات من الانتهاكات و الإفلات من العقاب، التقرير السنوي لضحايا حقوق الإنسان سنة 2015
4. المادة الأولى، اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لحماية اللاجئين لعام 1969.
5. الممارسات الجيدة في مجال إنشاء مراكز مشتركة بين عدة وكالات، البند 3 من جدول الأعمال المؤقتة، فيينا، 11-13 نوفمبر 2013 .

حالة حقوق الإنسان في ليبيا

ج -المذكرات و الرسائل الجامعية :

1. بركان فايزة، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص علم الإجرام و العقاب، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، سنة 2011 /2012 .
2. ختو فايزة ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995- 2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 03 ، سنة 2010 /2011.
3. سويعدي نجيب، إدارة سياسة الهجرة و علاقتها بصناعة القرار المحلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة ، تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2012 .
4. صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولد معمري تيزي وزو.
5. لدمية فريجة، استراتيجية الإتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة(الهجرة غير الشرعية أنموذجا)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.

ح -الجرائد:

1. بشير مصطفى، "الفرار عبر مضيق جبل طارق"، الشروق ، يومية جزائرية، العدد 2236، 2000/02/28.
2. ماجد الخطيب، "لأول مرة .. اليمين المتطرف يتفوق على حزب ميركل في ولاية ألمانية"،جريدة الشرق الأوسط، يومية سعودية، العدد 13797،(6 سبتمبر2016).
3. علي صالح محمد، "هل ظلم العرب صموئيل هنتنغتون؟ شَغَلَهُمْ حَيًّا ،وتلقوا خبر رحيله ببرود مثير" ، جريدة الشرق الأوسط ، متحصل عليه بتاريخ2017،15:05/05/11 على الرابط:

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=19&article=501981&issueno=10999#.WL861UAuN6Y

خ -مقالات إلكترونية :

1. العجمي محمد،" خريطة تحويلات المغتربين في العالم العربي"، اطلع عليه بتاريخ2017/03/02على الساعة10:00على الرابط الآتي: http://raseef22.com/economy/2016/07/05/
2. العموص عبد الفتاح، "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية: إشارة للبلدان المغاربية"، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/18 على الساعة 16:20 على الرابط الآتي:

www.arabgeographers.net/vb/attachments/attachments/arab245

3. المجايدة جمال، "أزمة الاندماج والهوية لدى المغاربة في هولندا تهدد المجتمع الهولندي بالانقسام والتطرف والعنصرية"، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/13 على الساعة 12:40 على الرابط: http://www.maghress.com/tettawen/1103

4. المشهداني عمار، "الربيع العربي وحتمية سقوط الأنظمة الثورية والانقلابية"، (03\10\2011) اطلع عليه بتاريخ: 12\01\2017، ساعة: 20:00، على الرابط: http://www.alukah.net/world_muslims/0/35548
5. أيمن محمد عبد الله ياسمين، " السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين " دراسة حالة اللاجئين السوريين" مشروع قانون الهجرة الجديد في فرنسا... محاوره والانتقادات التي تواجهه"، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/12 على الساعة 14:00 على الرابط الآتي: http://www.france24.com/ar/20140804

6. أيمن محمد عبد الله ياسمين، "المركز الديمقراطي العربي"، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/20، الساعة: 20:30، على الرابط: http://democraticac.de/?p=33804

7. ايمن نبيل،"أوروبا واللاجئون.. هواجس الاندماج وإشكالات الهوية"، اطلع عليه بتاريخ: 2017/02/10، الساعة 11.00 على الرابط :

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/14

8. بريس هبة، "أبرز العمليات "الإرهابية" في فرنسا منذ2012."، اطلع عليه بتاريخ2017/05/03على الساعة13.00على الرابط الاتي:
http://www.hibapress.com/details-76081.html
9. بن سليمان الطائي محمد، "الهجرة غير الشرعية.. الدول العربية منبعا وأوربا مقصدا"،بتاريخ 2017،13:05/03/19على الرابط الآتي:http://alwatan.com/details/12628
10. بومنجل خالد، "النظريات المفسرة للهجرة الغير شرعية" ،الحوار المتمدن-العدد: 5292 ، (2016\09\22)، متحصل عليه بتاريخ 2017/03/12، الساعة: 20:30 على الرابط الآتي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=532199

11. حجاج مليكة، "الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/15 على الساعة 10:20على الرابط الاتي:
https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-15-2016-dafatir/3118-2016-09-20-09-25-42.html

12. حسام شاكر، "اللاجئون والإفاقة من الحلم الأوروبي" ،اطلع عليه بتاريخ 2015/8/30، على الساعة15:20على الرابط الآتي :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/8/30
13. حميد يس، "البرلمان الفرنسي يصادق على قانون يضيق على المهاجرين عنصرية باريس"، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/20 على الساعة 12:50 على الرابط الآتي:
http://www.djazairess.com/elkhabar/253240
14. خالد عبد المنعم، "أزمة اللاجئين تكشف الوجه الحقيقي ل"الديمقراطيات الزائفة"،اطلع عليه بتاريخ2017/03/13، على الساعة12.53، متحصل عليه من الرابط التالي:

http://elbadil.com/2016

15. سني محمد الامين، "مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي"، اطلع عليه بتاريخ:09 ماي 2017عاى الساعة19.18 على الرابط الآتي:
http://machahid24.com/etudes/10037.html
16. طاهر هاني، "البرلمان الأوروبي يسجل ولادة تكتل يميني متطرف بزعامة مارين لوبان"، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/23،على الساعة11:05على الرابط التالي:
http://www.france24.com/ar

17.عابد الجابري محمد،"الهجرة... ومسألة الهوية"، متحصل عليه بتاريخ 2017/04/12 ، الساعة: 13:12 على الرابط الآتي:

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=51246

18.عادل لطيفي، "الهجرة والإسلام والهوية الوطنية في الانتخابات الفرنسية"، متحصل عليه بتاريخ 2017/03/09،على الساعة: 9:30، على الرابط الآتي:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/4/12/8a%d8%a9

19.غياث بلال، "اللاجئون السوريون في ألمانيا وسياسات اللجوء الحكومية"،اطلع عليه بتاريخ 2017/04/03 على الساعة 08:20 على الرابط الآتي:

http://alaalam.org/ar/politics-ar/item/358

20.عبد الحليم سميحة ، "الهجرة غير الشرعية .. هروب الى المجهول"، متحصل عليه بتاريخ 2017/03/22، الساعة 11:55على الرابط الآتي:

http://www.egynews.net/289149

21.كعسيس خلاصي خليدة، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، اطلع عليه بتاريخ 17/03/17 على الساعة 11:30 على الرابط :

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_421_khalida.pdf

22.كيفن كايسي ،"النفط، ورقة مساومة بأيدي الليبيين"، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/14 على الساعة 15:20 على الرابط:http://carnegieendowment.org/sada/5449

23.مسلم عمران ، "تحولات النظام الإقليمي العربي"، بتاريخ 2017/02/12، الساعة: 14.05، الرابط: http://alkhaleejonline.net/articles/1441719760485386600 [1]

24. مصدق عبد النبي، "المجر تتزعم التحذيرات الاوروبية من ارتباط الهجرة بالتطرف"، العدد: 10342، متحصل عليه بتاريخ 22افريل2017 ، الساعة 10:00 من الرابط الاتي:

http://alarab.co.uk/?id=85684

25.ملكاوي لينة، "لماذا تتمتع الأنظمة الملكية في العالم العربي باستقرار سياسي نسبي؟"، اطلع عليه بتاريخ: 30.03.2017 ، الساعة: 14:20 ،على الرابط :

http://www.alhurra.com/a/arab-monarchies-why-relatively-stable/232826.html

26.مليتي منور، "الإرهاب تراجع في تونس لكن أخطاره لاتزال قائمة" ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/03/12، الساعة:14.05، على الرابط:- http://middle-east-online.com/?id=237564

27.مناف محمود قومان،"استقبال ألمانيا للاجئين.. دافع إنساني أم مصلحة قومية؟"، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/13 على الساعة 13:20 على الرابط الآتي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/10/18

28.مهنى فوزي، "سقوط أنظمة الاستبداد العربي مؤامرة أم انتحار؟"، اطلع عليه بتاريخ: 1 أفريل 2017 ، الساعة: 21:33، الرابط:http://www.alhayat.com/Opinion/Letters/9396658

29.نعمة داليا، علا شوقي، "قواعد جديدة للهجرة.. الاتحاد الأوروبي يقترح تعديلات لنظام اللجوء"، اطلع عليه بتاريخ 17/03/25 على الساعة 11:40 على الرابط:
http://www.huffpostarabi.com/2016/04/06/story_n_9625620.html

30.نوار أنيس' "اجتماع مبادرة "5 + 5 دفاع"، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/23 الساعة11:05 على الرابط http://www.djazairess.com/annasr/158454

31.هاني سليمان، "السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية"، اطلع عليه بتاريخ 2017/02/06، على الساعة15:02على الرابط الآتي:_
http://www.acrseg.org/40345

32. .....، "مستقبل سياسة الهجرة للإتحاد الأوروبي"، الصفحة الرسمية للاتحاد الأوربي, اطلع عليه بتاريخ 29\04\2017، الساعة: 18:20، على الرابط:
http://ec.europa.eu/immigration/tab1.do?subSec=37&language=24$ar

33.....، "استطلاع: العديد من الأوروبيين خائفون وممتعضون من اللاجئين"، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/13 على الساعة 09:30 على الرابط : http://www.dw.com/ar/

34.....، "الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوربية"، اطلع عليه بتاريخ 2017/02/22، الساعة: 20:03، على الرابط: https://gheriebhakim.wordpress.com/2015/08/07

35.....، "الطفل السوري الغريق اسمه "أيلان الكردي""، عن قناة mbc، (03 سبتمبر 2015)، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/24، الساعة: 10:50 ، على الرابط:
http://www.mbc.net/ar/programs/sabah-al-khair/articles/

36.....، "لاجئ" أم "مهاجر" – أيهما الأصح؟ وجهة نظر المفوضية"، وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين, اطلع عليه بتاريخ 03\03\2017، الساعة 17:20 على الرابط :
http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/7/55e57e0f6.html

37.....، " ارتفاع عدد النازحين في اليمن إلى أكثر من 3 ملايين"، عن مركز الأنباء لأمم المتحدة، اطلع عليه بتاريخ: 2017/02/15، الساعة: 10:30، على الرابط:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=26861#.WSiSU1Tyi01

38.....، "التحولات العالمية وتحديات استقرار دول الخليج العربي"، جريدة الشبيبة ، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/17 على الساعة 14:30على الرابط:
http://shabiba.com/article/179720

39.....، "الدول العربية تتصدّر معدلات البطالة في العالم"، متحصل عليه بتاريخ 2017/01/02، الساعة: 15.05 من الرابط: http://raseef22.com/economy/2016/08/12/ /

40. .....، "المنظمة الدولية للهجرة: إنقاذ حوالي 9 آلاف مهاجر في المتوسط في مطلع الأسبوع"، اطلع عليه بتاريخ 2017/05/15، الساعة: 13.30،على الرابط :
http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKBN17K1E7

41.....، "استطلاع: العديد من الأوروبيين خائفون وممتعضون من اللاجئين"، اطلع عليه بتاريخ 17/03/15 على الساعة 12:40 على الرابط:
http://www.dw.com/ar

42.....، "الهجرة بين الحاجيات وعوائق الاندماج"، متحصل عليه بتاريخ 2017/04/02على الساعة23:00على الرابط الآتي:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/303

43.معجم المعاني , متحصل عليه بتاريخ 1 فيفري 2017 , على الساعة 13:22 , من الرابط الآتي:
http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/

44.....، "وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، اطلع عليه بتاريخ 15.03.2017 على الساعة 12:10 على الرابط:

http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html

45. وكالة الامم المتحدة للاجئين , "ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ؟"، اطلع عليه بتاريخ 24.05.2017 على الساعة 10:40المتحصل علبه من الرابط :

http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html

46.....،"لماذا تتمتع الأنظمة الملكية في العالم العربي باستقرار سياسي نسبي؟"،اطلع عليه بتاريخ: 2017/03/25 الساعة 17:25 على الرابط:

https://www.alhurra.com/a/arab-monarchies-why-relatively-stable/232826.html

47.....، "تونس: الآفاق الاقتصادية ربيع 2016"، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/24 على الساعة 09:20 على الرابط:

http://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/publication/economic-outlook-spring-2016

48.....،"تهاوي أسعار البترول يضع الاقتصاد الجزائري على كف عفريت"، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/02 على الساعة 10:05 على الرابط:

https://arabic.cnn.com/world/2016/01/19/algeria-price-oil-negative-consequences

49.....، "عدد المهاجرين إلى أوروبا "انخفض بمعدل الثلثين" في2016"، متحصل عليه بتاريخ 17/04/10 على الساعة 18:20على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/world-38532514-

50.....، "630 ألف مهاجر غير شرعي وصلوا أوروبا.. ولا حل للأزمة في الأفق"، روسيا اليوم، متحصل عليه بتاريخ 2017/01/02على الساعة09:00على الرابط الآتي:

https://arabic.rt.com/news/795903

51.....، " ألف-مهاجر-شرعي-أوروبا على أبواب أوروبا..اللاجئون والعبور"، الجزيرة نت، 2017/02/20، على الساعة 11:05على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net

52.....، "شخصية بارزة من حزب ميركل تستقيل احتجاجاً على سياسة اللجوء"، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/30 على الساعة 12:30 على الرابط الآتي:

http://www.dw.com/ar/

53.....، "تغير في سياسات اللجوء للاتحاد الأوربي", اطلع عليه بتاريخ 2017/04/13 على الساعة 11:20 على الرابط الأتي:

http://ec.europa.eu/immigration/tab1.do?subSec=37&language=24$ar

54.....،"سنوات الدم في فرنسا2012 -2017...."، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/05 على الساعة 08:20 على الرابط الآتي:

https://arabic.rt.com/news/832376

55.....، "وزارة الهجرة الألمانية تصدر قراراً مفاجئاً حول "الإقامة الدائمة"، اطلع عليه بتاريخ 2017/02/15 على الساعة 12:20 على الرابط الآتي:

http://www.orient-news.net/ar/news_show/89583

56.....، "وجهة نظر: اللاجئون أصبحوا عملة سياسية جديدة" ،اطلع عليه بتاريخ 2017/03/04 على الساعة 22:00 على الرابط الآتي:
http://www.dw.com/ar
57.....، "تعريف الهجرة،الصفحة الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة"، متحصل عليه بتاريخ 20.02.2017 على الساعة 15:56.على الرابط الآتي
http://www.unesco.org/new/fr/social-and-human-sciences/themes/international

د - ملتقيات و مؤتمرات :

1. مصطفى بخوش، "التحول في مفاهيم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط واقع وآفاق"، ملتقى بجامعة قسنطينة، بتاريخ29-30افريل2008، اطلع عليه بتاريخ:09 ماي 2017 على الساعة 15:30

ثانيا: باللغة الأجنبية :

a- Livres :

1- Alex Macleod et Dan O'meara **, Theories des relation internationales(contestations et résistances)**,deuxième édition , ;Montréal : athéna ,2010 .
2- Atlaséco ,Atlas, **économique et politique mondial**, media obs,paris :2011
3- Catherine Wihtol de Wenden **, l'immigration** , paris: eyrolles,2017.
4- Catherine wihtol de wenden ,**atlas des migrations,** paris;autrement,2016
5- C.Schmolle , **Migrations en méditerranée** ,paris :Cnrs éditions,2015
6- Elizabeth Crémieu**, Les migrations,le vallois-perret** :group studyrama,2016
7- Hélene thiollet**, migrants,migrations**
8- Moulier Boutang , Yann et autres . **Economie politique des migration clandestines de main-d'œuvr**e, paris edition publisu,. sans année d'édition.
9- Pierre Hassner ,**les relation international**, 2°edition,paris:la documentation française.2012

b- Magazines :

1- Diplomatie, "géopolitique des migrant,les grands dossiers", n:31,fevrier-mars2016

2- François Héran ," quelle réponse apporter à la crise des réfugiés ? :,Problemes", economique migrations quels effets sur l'economie ?N: 3124./2016.

3- Neuman Michaël, pourquoi les migrants Problèmes économique:migrations quels effets sur l'économie ?, N° : 3124./2016

4- Philippe Leclerc,Partir , "le monde,hors-série,octobre-decembre 2016"

c- Conventions et rapports :

1- ....., "La Convention de 1951 relative au statut des réfugiés,"consulté le 04 mars 2017 .Disponible sur :
http://www.unhcr.org/fr/convention-1951-relative-statut-refugies.html

2- ....., "Convention internationale sur la protection des droits tous les travailleurs migrants et des membres de leur familles du 18decembre 1990". Résolution de l'assemblée générale nº 45/158.. consulté le 10 mars 2017. Disponible sur :
http://www.ohchr.org/FR/ProfessionalInterest/Pages/CMW.aspx

3- **.....,** "Le pacte européen sur l'immigration et l'asile"
http://www.immigration.interieur.gouv.fr/Europe-et-International/Le-pacte-europeen-sur-l-immigration-et-l-asile

4- ....."L'accord franco-algérien", consulté le 10/02/2017 , disponible sur : http://www.immigration.interieur.gouv.fr/Europe-et-International/Les-accords-bilateraux/Les-accords-bilateraux-en-matiere-de-circulation-de-sejour-et-d-emploi/L-accord-franco-algerien

5- ....."La loi du 7 mars 2016 relative au droit des étrangers"**,** consulté le02/03/2017,disponible sur : http://www.immigration.interieur.gouv.fr/Info-ressources/Actualites/L-actu-immigration/La-loi-du-7-mars-2016-relative-au-droit-des-etrangers

Internet :

1- A. R. Zolberg, A. Suhrke, S. Aguayo , "Escape from violence: Conflict and the refugee crisis in the developing world,violence", new York :Oxford university press, 1989, , consulter le 20/03/2017, disponible sur : http://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1991_num_41_5_394596

2- Anne de Guigné , "Chômage: les derniers chiffres du quinquennat Hollande connus ce soir**."** Publié le 26/04/2017 à 06:01, consulté le 13.01.2017 ,disponible sur :

http://www.lefigaro.fr/emploi/2017/04/26/09005-20170426ARTFIG00020-chomage-les-derniers-chiffres-du-quinquennat-hollande-connus-ce-soir.php

3- Angela Dewan, "In 2015, long-simmering crises crossed borders, even continents, in a reminder that it takes very little for regional instability to go global"**.**

4- -Delphine Nerbollier, "En Allemagne, la coalition présente une loi sur l'intégration", la croix, Consulté le 10.02.2017, disponible sur http://www.la-croix.com/Monde/Europe/En-Allemagne-coalition-presente-integration-2016-04-17-1200754037

5- Edouard de Mareschal, Terrorisme : de 2012 à 2016, la France durement éprouvé, consulté le 03.05.2017 disponible sur :

http://www.lefigaro.fr/actualite-france/2016/07/15/01016-20160715ARTFIG00002-terrorisme-de-2012-a-2016-la-france-durement-eprouvee.php

6- IlFattoQuotidiano,Migranti, in aumento il numero di morti nel Mediterraneo: nel 2017 sono 485
http://www.ilfattoquotidiano.it/2017/02/28/migranti-aumento-il-numero-di-morti-nel-mediterraneo-nel-2017-sono-485/3422815/

7- Isabelle Bensidoun, "Immigration ", en France : quelles réalités, quelles idées reçues ?,consulté le 12.04.2017 disponible sur :
http://www.sudouest.fr/2017/01/17/immigration-en-france-quelles-realites-quelles-idees-recues-3113296-7498.php

8- Emmanuel DUNAND, "Mouvements d'extrême droite: le panorama en Europe", consulté le 20.04.2017 disponible sur :
http://www.leparisien.fr/flash-actualite-monde/mouvements-d-extreme-droite-le-panorama-en-europe-16-03-2017-6767466.php

9- ERIC FEFERBERG,VIDEOS, "Présidentielle : huit séquences qu'il ne fallait pas rater pendant le débat Macron-Le Pen" , sur France 2 et TF1 05/05/2017, consulté le 22.03.2017 disponible sur :
http://www.francetvinfo.fr/elections/presidentielle/videos-presidentielle-huit-sequences-qu-il-ne-fallait-pas-rater-pendant-le-debat-macron-le-pen-sur-france-2-et-tf1_2174056.html

10- Gervais appave ," Diplomatie.géopolitique des migrants,les grands dossiers", n :31, février mars 2016

11- Jerome fourquet , "62% des Français sont opposés à l'accueil des réfugiés sur le territoire français, un plus haut depuis le pic de la crise des migrants de l'été 2015",consulté le22/03/2017,disponible sur :

http://www.atlantico.fr/rdv/politico-scanner/62-francais-sont-opposes-accueil-refugies-territoire-francais-plus-haut-depuis-pic-crise-migrants-ete-2015-jerome-fourquet-2819114.html#SvDl8UwxgH0AvGjC.99

12- Laure Cailloce**,** "Migrant, réfugié: quelles différences ?" , consulté le22/03/2017 disponible sur **:**

https://lejournal.cnrs.fr/articles/migrant-refugie-quelles-differences

13- Marie-Agnès, Combesque**,"** Analyse de l'ouvrage 'Qui sommes-nous ?' de Samuel Huntington", consulté le 13/03/2017 disponible sur :

//www.alterinfo.net/Analyse-de-l-ouvrage-Qui-sommes-nous-de-Samuel-Huntington_a197.html#RcmmDYwVTwMdFB2i.99

14- Natálie Reichlová, "Can the Theory of Motivation Explain Migration Decisions? ",Consulté le 05/03/2017 , disponible sur :

https://ideas.repec.org/p/fau/wpaper/wp097.html

15- Saul ,McLeod, "Maslow's Hierarchy of Needs ",consulté le 28/03/2017, disponible sur :

https://www.simplypsychology.org/maslow.html

16- Sébastian SEIBT**,** " Berlin dépense 22 milliards d'euros pour l'accueil des réfugiés, un investissement presque "remboursé" **,** France 24,27 /01/2017,consulté le 05.02.2017, disponible sur :

http://www.france24.com/fr/20170127-accueil-refugies-cout-allemagne-merkel-migrant-economie

17- RT ," la majorité d'Allemands considèrent les réfugiés comme leur plus gros problème" ,10/12/2016. Consulté le 12.12.2016, disponible sur : https://francais.rt.com/international/30437-majorite-allemands-considerent-refugies-principal-probleme-sondage

18- Victoria Masson," Comment est financée la sécurité aux frontières de l'Europe?", cite : http://www.lefigaro.fr/conjoncture/2015/04/20/20002-20150420ARTFIG00183-comment-est-financee-la-securite-aux-frontieres-de-l-europe.php

http://dictionnaire.sensagent.leparisien.fr

19- .....,"United nations office on drugs and crime, what is human trafficking ? "consulté le 14/03/2014 , disponible sur : https://www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking/what-is-human-trafficking.html

20- .....,"La France participe-t-elle 4 fois moins que l'Allemagne aux charters européens de clandestins ?", Consulté le 01.03.2017, disponible sur : https://www.franceinter.fr/emissions/le-vrai-faux-de-l-europe/le-vrai-faux-de-l-europe-25-fevrier-2017

21- .....,"Allemagne: vague d'agressions sexuelles le soir du Nouvel An", consulté le 16.03.2017 disponible sur :http://www.lexpress.fr/actualite/monde/europe/allemagne-vague-d-agressions-sexuelles-le-soir-du-nouvel-an_1752045.html

22- ....."Agressions sexuelles à Francfort au Nouvel an: les témoignages étaient faux", consulté le 30.12.2016 disponible sur :
http://www.lexpress.fr/actualite/monde/europe/agression-sexuelle-a-francfort-au-nouvel-an-les-temoignages-etaient-faux_1879471.html

23- ....."Hollande : la France prête à accueillir 24 000 réfugiés, consulté le 17.02.2017 disponible sur :
http://www.lepoint.fr/societe/hollande-la-france-prete-a-accueillir-24-000-refugies-07-09-2015-1962619_23.php

24- ....."Syrian refugees flows: security risks and counterterrorism challenges,Preliminary Findings of a House Homeland Security Committee Review" , Homeland security committee, consulté le 06.05.2017 disponible sur :
https://homeland.house.gov/wp-content/uploads/2015/11/HomelandSecurityCommittee_Syrian_Refugee_Report.pdf

25- ....."La Commission européenne détaille les quotas de réfugiés par pays,"le monde europe,09/09/2015 ,05:53,consulté le 21.12.2016, disponible sur :
http://www.lemonde.fr/europe/article/2015/09/09/la-commission-europeenne-va-presenter-des-quotas-de-refugies-par-pays_4749591_3214.html

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

. شكل ما سمي "بالربيع العربي" سابقة في المنطقة العربية في منطلقاته وفي توقيته ، كان لهذه الثورات أثر مختلف على دول أوروبا منها من اعتبرته تهديدا تحمله موجات من المهاجرين فارة من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية يقلق الإتحاد الأوروبي وأعضائه. ومنها من أشارت ضمنا لما تحمله هذه الطاقات من قيمة مضافة للدول والمجتمعات المضيفة،وفي مواجهة هذه الأزمة الكبيرة انقسمت هذه الدول بين الخوف والشفقة.

في هذا السياق، ازدوج الخطر على الرأي العام الأوربي وقياداته بين الخوف من الخطر الخارجي المرتبط بالإرهاب، والضعف الداخلي الذي زادت من حدته الأزمة الاقتصادية.

في مواجهة هذه القضية ، قامت المفوضية الأوروبية بوضع برنامج للحصص ألزمت فيه كل دولة عضو في الإتحاد بإدماج عدد محدد من اللاجئين.

كانت السياسة الألمانية أكثر انفتاحا- في بداية الأزمة- من نظيرتها الفرنسية تجاه اللاجئين الذين كان أكثرهم سوريون، مع زيادة رفض الرأي العام والأحزاب الشعبوية لسياسة استقبال ودمج اللاجئين تراجعت المستشارة الألمانية " أنجيلا ميركل" عن تصريحاتها الأولى تجاه اللاجئين، فيما أن سياسة فرنسا بدت حذرة منذ البداية.

اختلاف السياسات الألمانية والفرنسية في تعاملها مع قضية اللاجئين يعكس تباينا في الرؤى و المصالح الوطنية لكلا الدولتين.

Resumé

Les mouvements politiques communément appelés «printemps arabes» ont eu un impact différencié, selon les pays ; Vue d'Europe la «menace» de vagues d'immigrants et de réfugiés fuyant l'instabilité politique de la région arabe a inquiété l'Union européenne (UE) et ses états membres, face a l'ampleur de cette crise humaine, partagés entre peur et compassion.

Dans ce contexte, de risque extérieur liée au terrorisme et de faiblesses interne aggravée par la crise économique.

Face a cet enjeu la Commission Européenne mis en route un programme de quotas (chaque pays membres de l'UE doit intégrer un nombre limité de migrants).

La politique allemande a était plus ouverte que celle de la France au début, envers ces refugiés, dont la plupart d'entre eux était syriens ; Mais avec la contestation de l'opinion publique et les parties populistes, la chancelière Angela Merkel, est revenue sur ses propos envers ces réfugies ; Tant qu'a la France elle était prudente dés le début de la crise migratoire.

La politique allemande et française était différente face a cette crise, vue la divergence de leurs intérêts.